جامعة الجزائـــــــر 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التـــاريخ

الضرائب الرومانية في بلاد المغرب القديم منذ سقوط قرطاجة 146ق.م إلى نهاية الاحتلال الروماني430م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديـــم

من إعداد الطالب:
حمومة الجودي

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد لحبيب بشاري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د بلقاسم رحماني	جامعة الجزائر-2-	رئيسا
أ.د محمد الحبيب بشاري	جامعة الجزائر-2-	مشرفا
أ.د محمد الهادي حارش	جامعة الجزائر-2-	عضوا
د. بنت النبي مقدم	جامعة الجزائر-2-	عضوا

السنة الجامعية:2015/2014

شكر وامتنان

من الفضيلة تقديم واجب الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وفي مقدمتهم المشرفالأستاذ الدكتور "**محمد الحبيب بشاري**" الذي قدم لي الكثير من التوجيهات والتي مكنتني من إتمام بحثي هذا.

كما لا يفوتني تقديم جزيل الشكر نفسه إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة التي أتشرف بتوجيهاتها كذلك.

دون أن أنسى بهذا الصدد أن أشكر كل أصدقائي وزملائي

وكل من أسدى إليّ نصيحة أو قدم لي معلومة مفيدة.

كما أقدم خالص امتناني لأفراد عائلتي الذين تحلوا معي بكثير من الصبر في فترة إنجاز هذا العمل.

والله الموفق والمستعان.

أولاد عدي لقبالة –المسيلة- بتاريخ: 2014/09/27

قائمة المختصرات:

A.A.R.S : Association des amis de l'art Rupestre Saharien.

R. AF: Revue Africain.

R.F.H.O: Revue Française d'histoire d'outre mer.

Annales H.S.S: Annales: histoire Science Sociales.

E.B: Encyclopédie Berbère.

B. S.E.R.P.E : Bulletin de la Société d'Etudes et de Recherches Préhistoriques des Eyzies

H.A.A.N : Histoire ancienne de l'Afrique du nord.

C.I.H.E.A.M: le centre International de hautes agronomiques méditerranéennes.

M.A.H : M'élonges d'archéologie et l'histoire.

R.O.M.M : Revue De L'Occident Musulman et de la méditerranée.

E.N.S.S.I.B : Ecole Nationale Supérieure des Sciences de Information er Bibliothèque.

مقدمة:

شكلت الضرائب إحدى الموارد الرئيسية للإدارة المالية الرومانية، عبر تاريخها الطويل، بحيث تعتمد الخزينة الرومانية على ثلاثة مصادر منتظمة للثروة هي: ريع الأملاك والأراضي العامة للدولة والضرائب التي تدفعها المقاطعات، والضرائب غير المباشرة – الفيكتيقال – (Véctigal) وهي تلك المحصلة عن طريق الإيجار، فخلال العهد الجمهوري، وبالتحديد منذ سقوط قرطاجة سنة 146 قبل الميلاد، تعرضت منطقة المغرب القديم كبقية المقاطعات المحتلة لفرض الضرائب، مع الإشارة هنا أن الضرائب تميزت بكونها اقتصرت على ضريبتين: العُشر والحرب – ضريبة المهزومين– وتميزت هاتين الضريبتين بكون الأولى تعتمد على ما تنتجه الأرض من محاصيل، والثانية بكونها فرضت على المقاطعات التي قاوم أهلها الاحتلال الروماني، لكن منذ العهد الإمبراطوري، تعددت الضرائب وتطور نظامها الجبائي (ضرائب متنوعة، إدارة جبائية، خزائن)، واقترنت أعمال السخرة والالتزامات بالضرائب، وشكلت عبئا إضافيا على مواطني المقاطعات المهزومة عموما ، ومنطقة المغرب القديم خصوصا، حتى صارت هاجسا مؤرقا إلى حد أنها جعلتهم يتخلون عن نشاطهم الاقتصادي الذي هو أساس عيشهم ومصدر حياتهم .

ولتتبع مسار الضرائب الرومانية وتطورها ومآلاتها، جاء موضوع دراستي هذا تحت عنوان:

الضرائب الرومانية في بلاد المغرب القديم منذ سقوط قرطاجة إلى نهاية الاحتلال الروماني(146ق.م–430م).

واختياري لهذا الموضوع مرده: أن الدراسات الأكاديمية حول منطقة المغرب القديم ركزت على الجانب السياسي والعسكري وقل الاهتمام بالجانب الاقتصادي، لذلك ارتأيت أن أتناول أحد الجوانب المالية المتمثل في الضرائب.(لكن هناك دراسة سابقة لدليلة بورني) .

والإشكالية التي أود معالجتها في رسالتي:

- ماهي مجالات النشاط الاقتصادي التي كانت سائدة في بلاد المغرب القديم والتي على أساسها حُددت الضرائب؟
- إلى أي حد كانت الضرائب تشكل موردا رئيسا لخزينة الدولة الرومانية ؟
- وما هي مجالات نفقات الدولة من خلال الخزائن المعتمدة ؟
- وما هي العوامل التي جعلت الضريبة العقارية تنال حصة الأسد من الضرائب المباشرة ؟
- هل كانت الضرائب غير المباشرة تشكل موردا منتظما ودائما للدولة الرومانية؟
- ما هي آثار جباية الضرائب على السكان وما علاقة ذلك بالمحتل الروماني؟

ولتسليط الضوء على الموضوع بكل حيثياته، اعتمدت في دراستي على المنهجين التاريخيين: المقارن والتحليلي، بحيث تتبعت سيرورة الضرائب تاريخيا في العهدين: الجمهوري ثم الإمبراطوري، خاصة تطورها وتنوعها – أصنافها – محللا انعكاساتها على الأهالي، مبينا ذلك التباين الصارخ بين إمكانات السكان المغاربة ماديا ومتطلبات الدولة الرومانية الملحة التي سعت بكل الطرق، شرعية كانت أو جائرة لإرضاء متطلبات سكانها غير آبهة بمعاناة سكان بلاد المغرب .

وتسهيلا للإلمام بالموضوع بكل جوانبه قسمته إلى أربعة فصول:

تناولت في **الفصل الأول:** مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ببلاد المغرب القديم، على اعتبار أن الضريبة ذات ارتباط وثيق بالنشاط الاقتصادي: الفلاحة، الصناعة، التجارة... وكان طبيعيا أن يأخذ النشاط الزراعي الحيز الأكبر لتركيز الرومان عليه دون غيره وإعطائه أهمية بالغة، وتم التعرض لانتقال الاهتمام من القمح إلى الزيتون والكروم لاحقا، وهذا تبعا لظروف الدولة الرومانية، كما تم التطرق للقوانين الزراعية التي ارتبطت بالأرض، أما عن النشاط الحرفي فكان أقل أهمية، على عكس النشاط التجاري الذي تدخل فيه الأباطرة تشريعا واحتكارا، من خلال التشجيع على توسيع الطرق البرية وتنظيم

حركة الملاحة البحرية ليعم الازدهار والنشاط التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي، وما رافقهما من فرض رسوم جمركية، شكلت بدورها مورداً للدولة الرومانية.

أما **الفصل الثاني: فجاء بعنوان الإدارة المالية الرومانية** مستعرضا فيه مختلف المداخيل التي تصب لصالح خزينة الدولة متمثلة في مداخيل أملاك الدولة وكذا أراضي الدولة العمومية، هذه الأخيرة التي تتوسع بالاحتلال، كما تطرقت إلى الضرائب باعتبارها تمثل المورد الرئيسي للمداخيل، وتناولت بالشرح مصطلحي التريبوتا (tributum) والفيكتيقال (vectigalia).

كما تطرقت إلى المصاريف –النفقات– التي توليها الدولة الرومانية أهمية بالغة على غرار دُور العبادة والأشغال العامة، مع إعطاء نبذة عن إدارة الجباية وتطورها النوعي، وهذا ارتبط بتناول إدارة الخزينة التي تتولى تسيير النفقات، كما تطرقت باختصار للإدارة الرومانية في المقاطعات، وإلى إحدى الضرائب الضاربة في القدم ألا وهي: البورتوريوم –العبور– وهذا لأهميتها باعتبارها شكلت موردا رئيسيا للدولة سواء في إيطاليا أو في المقاطعات، كما تطرقت إلى تأثر خزينة الدولة بما يعرف بالفوضى النقدية وانعكاس ذلك على سياسة الدولة،من خلال إصدار عمولات جديدة أو الخفض من قيمتها،وأحيانا اللجوء إلى الضرائب العينية بدل النقدية.

أما الفصل الثالث: فقد ورد **بعنوان الضرائب المباشرة** على غرار ضريبة العُشر وضريبة الحرب–المهزومين– وضريبة الرأس والتاج والأنونة...علما أن ضريبتي العُشر والحرب قد فُرضتا طيلة أكثر من قرن, منذ الاحتلال الروماني إلى غاية أوائل العهد الإمبراطوري ليستهله أغسطس بجملة من الإصلاحات، مست جوهر الضريبة انطلاقا من فرض ضرائب جديدة – استحداث خزائن، موظفون مختصون ... لتتوالى الضرائب وتحت تسميات مختلفة ومعها الخدمات الإلزامية – السخرة – ثم تطرقت إلى تأثيرات أزمة القرن الثالث على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلاد المغرب ثم إلى حال

الضريبة العقارية خلال القرن الرابع ميلادي لأختتم هذا الفصل بتناول عناصر تحصيل هذه الضريبة .

أما الفصل الرابع: فعنونته بـــ: **الضرائب غير المباشرة** أي المحصلة عن طريق إيجار الأراضي العامة والغابات وعلى الرعي وعلى الحدود:الرسوم الجمركية... وتطرقت فيه إلى مختلف ضرائب البيع وضريبة الإرث و ضريبة البورتوريوم – العبور– ببلاد المغرب القديم حيث تنفرد المنطقة بوجود تعريفة زراية التي هي وثيقة هامة لا غنى عنها لدارسي الرسوم الجمركية وكذلك الشأن بالنسبة للضرائب الإفريقية الأربعة، وما أثارته من جدل بين كبار المؤرخين والمختصين، وفي الأخير تم التطرق للتأثيرات التي تسببت فيها الضرائب، سواء من الناحية الاقتصادية – الزراعة– أو الناحية الاجتماعية – بعض الثورات– وإلى أهم العقبات التي كانت تحول دون خفض أو إلغاء الضرائب .

واعتمدت على **مصادر** لتغطية كل جوانب الموضوع، أهمها:

– المترجمة إلى العربية:

يوليوس قيصر، حرب إفريقيا: 47–46 ق.م ترجمة محمد الهادي حارش.

أما **المصادر الأجنبية** ذات الصلة بالموضوع فأهمها:

– **بلينوس القديم** (plinius) صاحب مؤلف التاريخ الطبيعي(Histoire Naturelle) الذي يتطرق في أجزائه إلى منطقة بلاد المغرب القديم، وما تزخر به من ثروات:حيوانية نباتية، معدنية... خصوصا أن معلوماته تتسم بالدقة، علاوة على معاصرته لفترة القرن الأول الميلادي.

–**سوتيونيوس** (Suetonius) صاحب مؤلف حياة الأباطرة الاثنى عشر(vies des douzes césars) ويستمد شهرته من خلال تطرقه إلى حياة الأباطرة ،وسياستهم من خلال إنشاء الموانئ، وتشجيع التبادل التجاري.

- **تاكيتوس** (Tacitus) من خلال كتابه حوليات(Annales) الذي يعتبر مصدرا أدبيا نادرا من حيث تطرقه لموضوع الضرائب في الفقرتين المتتاليين 50-51 من الكتاب الثالث عشر، حيث تعرض فيهما الكاتب لمحاولة إلغاء الضرائب،نتيجة كثرة الشكاوى التي حررها السكان ضد الجُباة، فضلا عن إشارته إلى بعض الفئات المعفاة من الضريبة كالجنود ...

- **قوانين تيودوز الثاني** والتي وردت في شكل مجموعة قانونية بعنوان (Theodosiani Libri XVI) وهي باللاتينية، والمترجم منها ما يتعلق بتشريعات الكنيسة، كما وردت مقسمة إلى ستة عشر كتابا، والكتاب الحادي عشر منها يتناول الضرائب، وقد اعتمدت على بعض هذه القوانين من خلال المراجع الأجنبية والعربية.

- ومن **المصادر الأثرية** اعتمدت على ما جمعه وطبعه المؤرخ ليون رونيي (Léon Renier) من نقوش لاتينية، خاصة ما تعلق بالجزائر والتي جاءت تحت عنوان:
(Inscriptions Romaines de l'Algérie) والتي تضمنت نشر وثيقة زراية ، ذات الأهمية الكبيرة لدارسي الرسوم الجمركية .

أما المراجع العربية فأهمها دراسة الأستاذ: محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني.

ومن الرسائل الجامعية دراسة دليلة بورني، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال إفريقيا

ومن المقالات بالعربية نجد مقال لـــ: دليلة بورني في حولية المؤرخ تحت عنوان "الضرائب الرومانية في المقاطعات الإفريقية".

ومن أهم المراجع الأجنبية التي لها صلة بالموضوع:

- **يواكيم ماركاردت** (Marquardt Joachim) صاحب مؤلف (De l'organisation Financière chez les Romains) الذي ورد في أربعة أجزاء: حيث تناول المؤلف في الجزء الثاني النفقات والمداخيل، وفي الجزء الثالث: مداخيل الدولة خاصة من الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة.

أما الجزء الرابع فتطرق فيه إلى إدارة الضرائب وتأجيرها للعشارين، وكذا أنواع الخزائن... فهو مُؤلَّف لا غنى عنه لدارسي الإدارة المالية الرومانية عامة ونظام الضرائب خاصة.

روني كانيا (Cagnat –R) صاحب مُؤلَّف : (Etude Historique sur les impôts indirects chez les Romains) وهو يتناول تاريخ البورتوريوم والنظام الجمركي كما يتطرق إلى الخزينة وتطورها، ويتناول ضريبتي البيع والإرث .

- **سيجفريد –ج– دولايت** (De laet) صاحب مُؤلَّف عنوانه: (portorium) وهو من خلال عنوانه يركز بشكل رئيسي حول نشأة الرسوم الجمركية وأنواعها وجبايتها.

كما اعتمدت على مجموعة **رسائل دكتوراه** تتمحور حول الضرائب، نوقشت في معظمها وصدرت خلال القرن 19م، مما يبين أهمية موضوع الضرائب ودورها البارز في الإدارة المالية عموما وأهمها:رسالة بول هاستي (Paul Hastier) تحت عنوان:(Les impôts) صدرت سنة 1872م، رسالة روني سولوز(René Selosse)تحت عنوان:

(les impôts indirects) صدرت سنة 1878م،رسالة هنري بيبليد (Henry Babled) تحت عنوان: (la cura Annonae) صدرت سنة 1892م.

أما عن الصعوبات التي واجهتني، أثناء إعدادي لهذه الرسالة فيمكن حصرها في قلة المصادر التي تتناول موضوع الضرائب بشكل مباشر ومفصل، ووجود بعض النصوص القصيرة بنصها اللاتيني أي غير مترجمة للفرنسية ويصعب فهمها إلا من خلال المعنى.

وقد ختمت الدراسة بجملة استنتاجات اجتهدت في أن تكون كإجابة وافية للإشكالية التي طرحتها في مقدمة الدراسة، وواكبتها بعدة ملاحق رأيت أنها ذات علاقة بالموضوع.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: الدكتور محمد الحبيب بشاري وإلى كل من قدم لي المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أولاد عدي لقبالة، المسيلة، في 2014/09/27.

الفصل الأول:

النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب القديم

I. النشاط الزراعي

ساد الاعتقاد بين كثير من الباحثين أن الزراعة دخلت إلى بلاد المغرب عن طريق الفينيقيين، منذ نهاية الألف الثانية قبل الميلاد، غير أن دلائل أثرية من الصحراء أثبتت أن الإنسان مارس نوع من الزراعة البدائية في فترة موغلة في القدم، تعود إلى ما بين الألف السادسة والخامسة قبل الميلاد في أمكني (Amekni) بالهوقار، حيث التقط الباحثون غبار الطلع لنوع من الحنطة كان يخزنه الإنسان في سلال وأواني من الفخار[1]، كما وجدت بذور وحبوب محفوظة في مواقع مثل أدرار* أحنات (adrar ahnet)، وموقع لاوني بالهوقار[2].

أما في الشمال فالحضارة القفصية التي تنتمي إلى العصر الحجري القديم، فقد امتدت إلى العصر الحجري الحديث أيضا، تركت بعض الآثارالتي قد نعتقد بوجود زراعة مبكرة ومن هذه الآثار: النصال المضروبة الظهر وغير المضروبة، مقابض مشذبة بطريقة قد تستخدم للقطع، مجموعة من الحجارة المثقوبة التي تعتبر بمثابة عصي الحفر، أدوات الطحن ومنها الرحى والمدقات الضخمة والتي قد تستخدم لطحن الحبوب، فهذه الأدوات قد تفسر على أنها من أجل الزراعة.[3]

---

1 Gabriel Camps , les civilisations préhistoriques de l'Afrique du Nord et du Sahara, édition doin Paris, 1974, p 225.

* موقع أدرار أحنات يقع في شمال الهوقار وهو موقع مهم، بينما يُعد موقع أمكني بالهوقار من أهم المواقع الأثرية في شمال إفريقيا فقد عثر فيه على فخار قديم جدا، كما عثر على بقايا لخمسة جثث تم التعرف عليها على أنها للزنوج، وعثر أيضا على دلائل على زراعة قديمة جدا، أما موقع لاوني وهو بالهوقار أيضا فقد عثر فيه على بقايا لقاح لحبوب الطلع: حول أمكني ولاوني أنظر :

G. Camps, Amekni, Néolithique ancien du Hoggar. Contenson Henri De Syria, Année 1971, Volume 48, Numéro 1 , pp 243 – 247.

2 Gabriel Camps ,Henriette Camps-Fabrer, "Berspectives et Orientation des recherches sur Le Néolithique Saharien ": Revue de l'Occident Musulman et de La Méditerranée,(N°11, 1972), p24.

3 Gabriel Camps, op.cit.p 170-171.

وبالصحراء دائما هناك دلائل أخرى على الزراعة تتمثل في مشاهد الفن الصخري حيث نرى بسهولة أشخاصا يعملون في الأرض في موقع صفار (Sefar) في الطاسيلي، وفي مواقع أخرى في جبارين(Djabarin*) نلاحظ أشخاصا يحملون ما يشبه المناجل، ومن بين الدلائل على ظهور الزراعة في المنطقة، هو وجود مشاهد لآلهة أنثوية, فالمعروف أن الأقوام التي تمارس الزراعة في الغالب تعبد آلهة أنثوية، وهو ما كان موجودا في مصر القديمة. من هذا المنطلق هناك على الأقل منطقتين يمكن ملاحظة وجود آلهة أنثوية بهما وهما: منطقة أونراحات حيث يوجد مشهد السيدة البيضاء[1]، ومنطقة صفار يوجد فيها مشهد السيدة السوداء[2]، ومشهد الآلهة التي لها رؤوس الطيور مثل الآلهة المصرية[3].

كما تم اكتشاف العديد من المطاحن والمعاول والمحارث البدائية، كما قدّم جون براديز (Jean Baradez) (وهو طيار فرنسي مهتم بالآثار) وبواسطة التصوير الجوي دلائل على وجود تربة محروثة في مناطق من الجنوب الشرقي الجزائري[4]، فكل تلك الدلائل تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أن الزراعة قديمة جدا في شمال إفريقيا، ولكن ربما يكون الفينيقيون قد أدخلوا محاصيل زراعية جديدة، من ذلك زراعة العنب والرمان وربما أيضا زراعة الزيتون.

من جانب آخر فإن مناطق من شمال إفريقيا قد تمكنت من تطوير نظم الري وتعاملت مع الجفاف الذي كان يضرب المنطقة بشكل مذهل، فقد تمكن سكان واحات الصحراء من تنظيم نظام الفقارة أو الفجارة وهو نظام للري تحت الأرض لا يزال إلى اليوم مستخدما

---

*يعد موقع جبارين وصفار من أشهر مواقع الفن الصخري وهما قريبين من مدينة جانت.

1Malika Hachid, Tassili –N–Ajjer au source de L'histoire il ya 50 ssiècle avent Les Pyramides : Edition Paris –Méditerranéen, France,S,D. p 396.

2 Henri Lhote ,A la découverte des fresques de tassili: Arthaud, Paris,S,D ,p 96, fig. 39

3 Ibid. P12.

4 Jean Baradez , Vue aérienne de l'organisation romaine dans le Sud–Algérien. Fossatum Africae, Petit in 4°. Ed. Arts et métiers graphiques, Paris, 1949, p73

في العديد من الواحات الصحراوية على غرار توات ووادي ريغ وبسكرة وبوسعادة[1] بواسطة هذا النظام تمكنت هذه الواحات من الصمود أثناء الجفاف الكبير، ويعتقد الباحثون في علم المناخ أن الجفاف الأخير، والذي لا نزال نعيش فيه الذي بدأ يضرب المنطقة مع نهاية العصر الحجري الحديث، قد حتّم على المجموعات الصحراوية تغيير نشاطها الذي كان يعتمد على تربية الأبقار إلى نشاط آخر يتمثل في الزراعة والتجارة، فتركزت المجموعات التي بقيت صامدة هناك في مناطق معينة وهي الواحات المعروفة اليوم، وهناك ازدهرت قبيلة قديمة عرفت باسم قبيلة الجرامنت[2]، ظلت موجودة إلى غاية العهد الروماني .

أما في الشمال فقد تشكلت ممالك صغيرة في مناطق مختلفة، ثم ما لبث الوضع في بلاد المغرب أن استقر على ثلاث مماليك هي: نوميديا الغربية ونوميديا الشرقية وموريطانيا، التي من الممكن أن تكون أصولهم واحدة، وفي الوقت الذي ظهرت فيه دولة قرطاج على الساحل الشرقي، وبدأت تسلك سياسة توسعية أول الأمر كانت ذات طابع اقتصادي، لكنها ما لبثت أن عقدت تحالفات مع الأمراء المحليين، وتمكنت من التدخل في شؤون المملكتين.

أما الزراعة في عهد الملوك النوميديين والقرطاجيين فقد كانت مزدهرة، يدل على ذلك ما ذكر من أن القائد الإغريقي أغاثوكليكس لما نزل بالساحل القرطاجي في نهاية القرن الرابع ق.م أبهرته المزارع المنظمة للكروم و الزياتين والمواشي وحقول القمح على مد البصر.

فالأراضي القرطاجية بها سهول خصبة صالحة لزراعة الحبوب حيث تحصل هذه الأراضي على المياه الوفيرة، ومن هاته أراضي السرت الصغير وبين السرتتين، وتعتبر

1Youssef Nacib , Culture oasienne Boussaâda essai d'histoire sociale, édition ENAL, 1986. P44.

2مصطفى كمال عبد العليم، دراسات وأبحاث في تاريخ ليبيا القديم، المطبعة الأهلية بنغازي، ليبيا، ص ص 85-92.

الأراضي المجاورة لخليج السرت بالامتداد إلى الداخل إلى غاية الواحات الصحراوية الشمالية، كل تلك الأراضي صالحة للزراعة، وعلى الساحل الجزائري والمغربي توجد الكثير من المدن التي تملك المزارع الكبيرة، وحيث الأرياف الغنية بالحقول الواسعة، فكل تلك المدن البونية تملك محيطاً زراعيا كبيرا، والقرطاجيون مثل الفينيقيين في المشرق، يملكون خبرة كبيرة في الزراعة، ورغم أن شيشرون(Cicéron) قال بأنهم أهملوا الزراعة، حيث أن هناك نصوص عديدة تدل على عكس ذلك منها ما يعود إلى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد، فعندما نزل جنود أغاثوكليكس (Agathocle) على موقع في رأس الطيب وتوجهوا نحو قرطاجة، شاهدوا الأراضي الشاسعة التي يملكها الارستقراطيون القرطاجيون وشاهدوا الحقول الواسعة المليئة بأشجار الزيتون والكروم والمروج التي تملؤها قطعان الأبقار والأغنام والخيول، وبعد نصف قرن من ذلك قامت الجيوش الرومانية باحتلال قليبية وهي مدينة تقع جنوب شرق رأس الطيب، فوجدوا في طريقهم العديد من المنازل الريفية المرفهة فأخذوا أعدادا كبيرة من الحيوانات وأسروا أكثر من 20 ألف من السكان، وبعد حرب حنبعل بفترة قصيرة تغنى الشاعر إنيوس (Ennius) بالأراضي الزراعية الواسعة في إفريقيا، وقرطاجة التي انهزمت بالحرب وفقدت معظم مستعمراتها في البحر المتوسط وحتى في السواحل النوميدية والموريطانية، فاتجهت نحو الزراعة في أراضيها، وقد أكد المؤرخ أبيان (Appien) أنها أصبحت أكثر غنى، بفضل خصوبة أراضيها، وفي سنة 153 ق.م جاء كاطون (Caton) إلى قرطاجة من أجل التحكيم في نزاعها مع ماسينيسا، ففاجأه حجم الأراضي الخصبة التي تملكها قرطاجة[1]، لذلك دعا مجلس الشيوخ للسيطرة عليها، أما ماغون(Magon) فقد تناول الزراعة التي كانت سائدة في المنطقة، وذكرها أكثر من مؤرخ، فحسب فارون (Varron) والذي يعتبر عالم زراعة سبق كل المؤلفين الإغريق الذين كتبوا في مجال الزراعة، وهذا الكتاب أُعطى لأحد الأمراء الأفارقة، ثم تمت ترجمته إلى اللاتينية حتى يستفيد منه الرومان، وذلك بطلب من مجلس الشيوخ الروماني، وكان عدد أجزائه 28 جزءا.[2]

1-S.Gsell, H.A.A.N, T IV,E P : librairie Hachette, France, 1928, p1-4.

لم ينتظر سكان شمال إفريقيا القرطاجيين حتى يعلموهم الفلاحة بل كانت معروفة لديهم من قبل، إذ يذكر هيكاتوس (Hécatée) الليبيين المزارعين الذين يستهلكون القمح، وتحدث هيرودوت أيضا عن الليبيين المزارعين الذين يسكنون غرب بحيرة تريتون (Tritonis).[1]

وإذا كان ذلك الأمر في قرطاجة فإن الأمر لا يختلف كثيرا عن نوميديا فالملوك النوميديين اهتموا بالزراعة، وقد لعب ماسينيسا دورا كبيرا في تطوير الزراعة حيث أشاد به معظم المؤرخين القدامى مثل ستراقبون، وذلك من خلال الأعمال التي قام بها في المجال الزراعي[2]، ومن الواضح أن الزراعة في عهد ماسينيسا قد عرفت قفزة كبيرة، فقد قيل إن ماسينيسا قد منح لكل واحد من أبنائه أرضا زراعية كبيرة تقدر ب10.000 بلثرا[*3]، وقد كانت هذه الأراضي مجهزة بكل الأدوات الضرورية، لذلك فإن اعتبار ماسينيسا هو الذي أدخل الزراعة لبلاد المغرب القديم، أمرا لا يمكن القبول به وفق المعطيات التاريخية، ولكن من الممكن أنه هو من قام بتطويرها،[4] فقد عمل على توسيعها وحث البدو على الاستقرار وممارسة الزراعة[5].

كما قام بفرض الأمن وعمل على تطوير الزراعة، كما ازدهرت التجارة في عهده فبعد سقوط المدن الساحلية في يديه، أصبحت هذه الأخيرة تمثل موانئ وأسواق وبوابات اقتصادية للمملكة[6]، ويذكر الباحث قابريل كامبس (G Camps) في هذا الإطار أن ماسينيسا عمل على تشجيع زراعة القمح والشعير التي احتلت الصدارة في الزراعة المغاربية،

1- St, Gsell, op, cit, p 9.

2 STRABON, Géographie, trad et annoté nouvelle par. (Amedée Tardieu). Librairie Hachette. Paris 1867,(XVII, 11, 13, 15).

3- T Gostynski, L'Afrique du Nord dans L'antiquité, E D, Librairie, Chatr Ahmed, Casablanca, S.P, p94.

*بلثرا(Pléthores): هي وحدة قياس يونانية استعملت في المجال الزراعي تساوي قدما مربعا، ويحوي القدم 32 سم3.

4- ibid.

5 –عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم، دار صابر، بيروت، 1971، ص 342.

6- S.Gsell, op.cit,T : III.p,p:306,307

بالإضافة إلى البقوليات[1]، ويذكر جيروم كاركوبينو (Carcopino) أن حقول الخضروات كانت تنتشر حول سيرتا – قسنطينة– وتيفاست[2]– تبسة– ومن الممكن أن محاصيل معينة قد تم إدخالها من طرف الفينيقيين إلى بلاد المغرب ومنها التفاح والرمان[3]، رغم أن هذا الرأي لا ينال إجماع الباحثين.[4]

1- الزراعة في عهد الرومان :

عمل الرومان على تشجيع وتطوير الزراعة في بلاد المغرب بما يخدم مصالحهم وما يغطى حاجة روما المتزايدة من المحاصيل الزراعية، ففي الوقت الذي تدهورت فيه الزراعة في إيطاليا، وتحولت الأرياف إلى قصور وحدائق للترفيه، وسحقت طبقة صغار الفلاحين إلى حد هجرهم للأراضي ونزوحهم نحو المدن الرومانية، مما أدى إلى ضغط كبير على مدينة روما التي أصبحت تتحمل عبء إطعام عشرات الألوف من الجائعين من سكانها، هذا الأمر أصبح هاجسا يؤرق الأباطرة، لذلك عملت روما على زيادة نسبة المحاصيل التي تحصل عليها من بلاد المغرب ومن مصر، والمعروف لدى المؤرخين القدامى أن بلاد المغرب كانت تعتبر مطمورة روما من الحبوب.[5]

وقد كانت روما في البداية تتجه في سياستها نحو زراعة الحبوب، ثم بدأت في تشجيع زراعة الزيتون لكون الزيت أصبح من المواد التي تعطيها روما لسكانها مجانا.

1- Camps (G), Aux origines de la Berbères, Massinissa ou les débuts de L'histoire, p: 80.1960.

2- Carcopino (J), le Maroc antique, édition Gallimard, Paris, 1948, p 27.

3- Picard (Ch), la vie quotidienne à Carthage du temps de Hannibal, édiction Hachette, Paris,S,D,P, 1958, p 89, Carcopino (j) : op, cit, p 27.

4- Gilles Mermet , Sols de l'Afrique Romaine: Mosaïques de Tunisie , Imprimerie Nationale 1995, pp, 171 – 176.

5- Procope, Histoire de la guerre contre les Vandales, traduit par(Léonor de Mauger), 11, Paris,1990,19.

وكان هدف الرومان من احتلال شمال إفريقيا هو استغلال أراضيها، فابتداء من سنة 146 ق.م أعلنت روما سيادتها على أراضي القرطاجيين، ولم تستثن من هذا الإجراء سوى الأقاليم الجنوبية والغربية التي كانت خاضعة للمملكة النوميدية في الفترة ما بين الحربين البونيتين الثانية والثالثة، بالإضافة إلى أراضي المدن الحرة[1].

ومن مظاهر اهتمام الرومان بالزراعة المغاربية هو الاستفادة من الخبرة القرطاجية في ميدان الزراعة من خلال كتاب ماغون للزراعة، حيث أمر مجلس الشيوخ بترجمته فور وقوعه في أيديهم بعد سقوط قرطاجة [2]، ولم تقرر روما استيطان أراضي قرطاجة فقد اعتبرها مجلس الشيوخ الروماني أرضا ملعونة، لكن بعد صراعات سياسية وإصلاحات قام بها الإخوة جراكوس، وحاجة الرومان لتوطين آلاف الفلاحين الذين تخلوا عن أراضيهم، بدأ الرومان في إتباع سياسة استيطانية في بلاد المغرب، بتوزيع الأراضي على الفلاحين الرومان .

2- الاستيطان والأراضي الزراعية:

حولت روما الممتلكات القرطاجية والنوميدية إلى أملاك عمومية، وكان على الرعايا الذين بقيت أملاكهم في حوزتهم بصفة مؤقتة أن يدفعوا ضريبة تعرف بضريبة المهزومين تستخلصها مجموعة من الجباة، ولم يكن الرومان يتواجدون بكثافة في إفريقيا بعد سقوط قرطاجة بل اقتصر وجودهم على أوتيكا، في الوقت الذي كان فيه ما يقارب 300 من كبار الأرستقراطيين - النبلاء - والتجار بالتحكم في كل الثروات التي كانت في قرطاجة.[3]

1- محمد البشير شنيتي، سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريتانيا (146 ق.م – 40م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 108.

2- محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 109.

3- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقية الشمالية،ج1، ترجمة(محمد مزالي وبشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر،1978، ص120.

قامت أولى محاولات الاستيطان الروماني في إفريقية على يد كايوس سمبرونيوس غراكوس(Gaius Sempronius Gracchus) الذي كان يترأس "التيار الإصلاحي" في روما إذا صح التعبير، لكن الطبقة الأرستقراطية التي تخشى على مصالحها، خاصة وأنها متحكمة في كل الثروات رفضت ذلك واندلعت خلافات شديدة، انتهت بمقتل غراكوس وأنصاره سنة 133ق.م و في سنة 121ق.م تمكن أخوه تيبريوس سمبرونيوس غراكوس (Tiberius Sempronius Gracchus) من الحصول على لقب محام عن حقوق الشعب(Tribuns) وتمكن من حمل مجلس الشيوخ على المصادقة على قانون يعرف بقانون سمبرينيوس الزراعي (Lex Sempronia Agraria) الذي يحدد أقصى ما يمكن أن تملكه عائلة بـــ 25 هكتارا .ويقضي بتوزيع الأراضي المتنوعة على المواطنين الفقراء على أن لا تتجاوز الواحدة منها سبعة هكتارات ونصف، كما أحدث بمقتضى نفس قانون اللجنة الثلاثية للإشراف على توزيع الأراضي وحسم الخلافات، هذا الأمر شكل تهديدا للطبقة الأرستقراطية مما أدى إلى حدوث اضطرابات في روما، أدت إلى مقتله هو الآخر.

لكن هذا القانون وقوانين أخرى كانت هي القاعدة التي بنيت عليها سياسة الاستيطان الرومانية في شمال إفريقيا، حيث بدأ استيطان قرطاجة بنزول أكثر من 6000 إيطالي إلى إفريقيا[1]، ولتسهيل عملية توزيع وتأجير الأراضي التي تم ضمها بالاحتلال، قامت روما بعملية مسح الأراضي* عقب انتزاعها من أصحابها كما كانت ترافقها عمليات أخرى كالإحصاء والتحقيق وتطبيق القوانين المختلفة عليها.

بالإضافة إلى عمليات التوزيع والتهيئة التي تمثل دليلا على أن الأراضي صودرت من أصحابها وأصبحت أراضي رومانية، ويقوم بهذه المهمة جنود مختصون.

1-شارل أندريه جوليان، المرجع السابق، ص ص121-123.

* مسح الأراضي، هي عملية تجزئة الأراضي المصادرة إلى قطع متساوية ذات 50 هكتار يتم توزيعها و مراقبتها وتحديد النسب التي تنالها الدولة من محصولها أو تحديد قيمة الضريبة على كل جزء حسب طبيعة الأرض واستغلالها للمزيد أنظر: محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 111.

وقد بدأت هذه العمليات بجد في عهد الأباطرة: أوكتافيوس وتيبريوس واستمرت هذه العمليات إلى عهد هادريانوس، والذي بلغ بها رفارف الصحراء وكثيرا ما كان يصحب هذه العمليات إنشاء المستعمرات والبلديات[1]، وخلال هذه الفترة تم تقسيم الأراضي إلى أراضي تملكها عائلات الإمبراطورية وتتميز بالاتساع والجودة، وأراضي استفادت منها العائلات الأرستقراطية، كما تمكن بعض الأعيان من الأهالي من الحصول على أجزاء من تلك الأراضي لفلاحتها بالنيابة عن الإمبراطور.[2]

ومن دون شك أن ارتباط روما منذ العهد الجمهوري بثروات المغرب القديم الزراعية ظهر ذلك جليا عندما قام القائد النوميدي جيلدون[*] بمنع سفن الحبوب والسلع من الإبحار إلى روما في نهاية القرن الرابع الميلادي، فقد جن جنون الرومان وأرسلوا الجيوش لقتاله ولم يتمكنوا من ذلك إلا بمساعدة من أخيه ماكزازال تماما مثلما حدث لفرموس[3]، الذي أعلنه الرومان قائدا عسكريا لإفريقيا بعد أن ساهم في القضاء على أخيه فرموس، كان أقوى دافع لسياسة التوسع التي انتهجها أباطرة الرومان بالمنطقة.

والمتتبع لمراحل تلك السياسة وأساليب استغلال الأراضي والإجراءات القانونية التي مستها كالمسح والتقسيم، والتوزيع والانتفاع يرى بأن الاستغلال الزراعي مرّ بمرحلتين هما:

1- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ص- ص55-63.

2أندري برينان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة (اسطنبولي رابح ومنصف عاشور)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 76 – 77.

*هو جيلدون بن نوبال هذا الاخير كان قائد للحلف الخماسي المتكون من خمسة قبائل قوية وذات شوكة، كان الرومان يخشون الاصطدام بها لكون هذه القبائل القوية كانت متحصنة بجبال جرجرة الشاهقة وتسيطر على مناطق واسعة، قام الرومان بالتدخل في وراثة العرش مما أثار حفيظة قائد قوي هو فرموس، الذي هاجم المدن الرومانية وسقطت في يديه مناطق واسعة، وتحالف معه الدوناتيون الناقمين على الرومان بعد الصراع المذهبي والاجتماعي الذي حدث منذ مطلع القرن الرابع الميلادي، لم يتمكن الرومان من هزيمة فرموس إلا بمعونة من أخيه جليدون ، مما اضطره إلى الانتحار، وبدوره جليدون ما لبث أن ثار على الرومان رغم الامتيازات التي حصل عليها بعد موت أخيه، وهو بدوره انتهى بنفس طريقة فرموس، فقد خانه أخوه ماكزازال، أنظر: شارل أندري جوليان ، المرجع السابق، ص306.

أ) مرحلة زراعة القمح ودامت إلى أواخر القرن الأول للميلاد.

ب) مرحلة الزراعة الشجرية (الزيتون) والتي بدأت مع القرن الثاني للميلاد.

3- زراعة القمح:

قررت روما توسيع مساحة مزارع الحبوب على حساب مناطق الكروم والزياتين، مثلما هو الحال في عهد الإمبراطور دوميتيانوس* الذي حكم في الفترة ما بين (81م – 93م) باتخاذ إجراء منع غراسة الكروم بإفريقيا واستصلاح الأراضي وتخصيصها لزراعة الحبوب وفق ما تقتضيه احتياجات روما الاقتصادية.[1]

حيث كانت روما توزع القمح مجانا على ما يقارب 200 ألف نسمة، و هذا القمح كانت تتحصل عليه كإتاوات وضرائب من مصر وبلاد المغرب القديم، ونظرا لجودة القمح الإفريقي فضلا عن كميته، قام الأباطرة الرومان بتوزيع الخريطة الزراعية، وذلك بتشجيع المزارعين على استصلاح الأراضي وتملكها، مثل تشريعات مانكيانا Lex)* (mancianna، والتي كانت لها الأثر الكبير على تربية المواشي، من ذلك أن الأراضي الرعوية التي شملها الإصلاح مُنع عليها الرعي، وبالتالي صار الأهالي مجبرين على العمل في مزارع الملاك الجدد و التخلي عن الرعي، ومكابدة الظروف الصعبة بالمناطق الفقيرة، كما أدت المنشآت العسكرية على تخوم المقاطعات الرومانية بنوميديا وموريطانيا القيصرية إلى منع البدو من استكمال دورتهم الاقتصادية (رحلة الربيع شمالا ورحلة الخريف جنوبا).[2]

وبالإضافة إلى زراعة القمح الموجه إلى روما والذي تركز في إفريقيا البروقنصلية ونوميديا [سهول هيبون(عنابة)، كيرتا(قسنطينة) وكالاما (ڤالمة) وتاغست(سوق أهراس)]

---

*دوميتيانوس(Titus flavius Domitianus): ولد بروما سنة 51م وتوفي سنة 96م، وهو إمبراطور روماني في الفترة ما بين (81م –93م) و هو وريث أخيه تيتوس(Titus). للمزيد أنظر: Le petit larousse, 2012, p 1358

1- أندري برينان وآخرون، المرجع السابق، ص 76.

2- محمد البشير شنيتي،" التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديم"، مجلة الدراسات التاريخية، (العدد 02، 1986) الجزائر، ص14.

وتغلغلت حتى في المناطق الداخلية ونحو الجنوب مثل أراضي كاستلوم ديميدي- مسعد- كما أنتجت أراضي المغرب القديم الشعير والكثير من أنواع البقول والمحاصيل الغذائية.[1]

4- زراعة الزيتون:

في البداية لم يكن الرومان مهتمين بزراعة الزيتون، فقد كانوا منشغلين بإخماد الثورات والحروب في إفريقيا، و من بينها ثورة قبائل الموزولامي بقيادة تاكفاريناس.[2]

وبالنسبة لأشجار الزيتون فهي تنمو في المناطق التلية لأنها تتكيف مع الشروط الطبيعية ذات المناخ المعتدل، فحسب بلين (Pline) فإن الزيتون لا ينمو في المناطق الحارة، وأشجاره لا تتطلب الكثير من النفقات لكنها تتطلب الرعاية الدائمة والمستمرة وتتطلب من المزارع الانتظار لمدة تقارب 10سنوات كاملة. للحصول على إنتاجها، لذلك فإنها تمثل عبئا كبيرا على صغار الملاك الذين لا يملكون مصادر أخرى لحياتهم، لذلك فإن الأهالي لا يغرسون أشجارا تتطلب منهم الانتظار 10 سنوات كاملة.[3] ومن جهة ثانية فإن الأراضي الموجودة في الجنوب كانت تعاني من عدم توفر الأمن نتيجة غارات قبائل الجيتول المستمرة، مما شكل مشاكل إضافية للرومان، حيث تطلّب منهم أولا تثبيت الفلاحين في أراضيهم وزراعتهم للزيتون وإيجاد إمكانيات للحياة بزراعة محاصيل أخرى خلال فترة الانتظار حتى يحصلوا على أولى محصول للزيتون، ومن جهة ثانية توفير الأمن والاستقرار لهم للعمل في الأرض.[4]

وإذا تتبعنا السياسة الزراعية للأباطرة الرومان، نجد أن سياسة أباطرة القرن الأول الميلادي اتسمت بتكريس جهودهم لزراعة القمح، لتتحول هذه الجهود فيما بعد لا سيما

1- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 209.

2- Tacite, Annales,11, 52.

3- Pline L'ancien, Histoire Naturelle, (XVII, XXIX), Dubochet, édition d'Émile Littré, Paris 1848-1850.

4- Camps-Fabrer Henriette , "L'olivier et son importance dans l' Afrique antique '',options Méditerranéennes, (N' 24,1974), p21.

ابتداء من القرن الثاني ميلادي إلى زراعة الأشجار, حيث يعتبر القرن الأول فترة توسيع وازدهار المساحات المزروعة بالكروم و الزيتون في إفريقيا، وهذا عن طريق ربط الأهالي بغرس أشجار الزيتون، وقد نتج عن هذه السياسة أن دفع الرومان بالحدود نحو الجنوب وما لبثت حقول الزيتون أن زادت كثافتها البستانية واتسعت مساحتها, واندفع الأهالي الرعاة نحو أصحاب الحقول أو نحو مؤسسات صناعة الزيت طلبا للعمل كأجراء.[1]

ونتج عن هذه السياسة انتشار بساتين الزيتون بشكل كبير خاصة في المناطق التي لا شجر فيها، وبذلك زادت أرباح التجارة الرومانية خاصة في مادة الزيت.

5- مزروعات أخرى:

إلى جانب زراعة القمح والزيتون بالمغرب القديم اهتم الرومان أيضا بزراعة الكروم والفواكه (كالتين والرمان، والخضروات المختلفة) لتحقيق غايتهم الاقتصادية.[2]

وتعود زراعة الكروم وصناعة الخمر في شمال إفريقيا إلى عهود قديمة، إذ كان الفينيقيون في شمال إفريقيا يملكون خبرة في هذا المجال، ومن الطبيعي أن روما بعدما

1- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية، ص ص 77 – 99.

2- رشيد الناظوري، المغرب الكبير، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص 340 – 341.

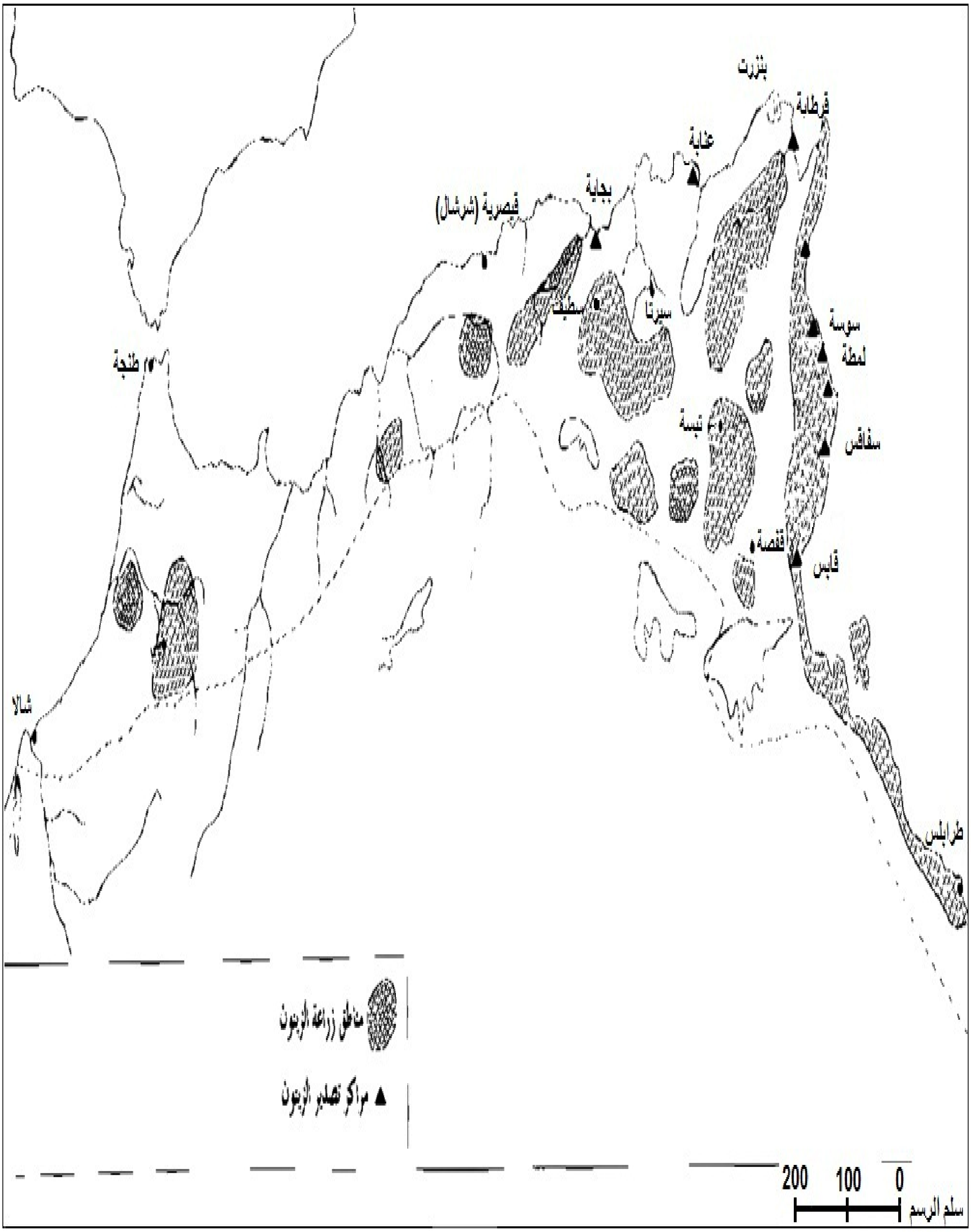

الشكل رقم (1):خريطة تمثل مناطق الزيتون ومراكز تصدير الزيت ببلاد المغرب

نقلا عن: -Camps- Fabrer: op.cit.P:2.

احتلت شمال إفريقيا اعتنت بزراعة الكروم[1]، وحسب سترابون فإنه في موريتانيا الطنجية عناقيد العنب كانت ضخمة بحيث لا يستطيع رجلين حمل إحداها إلا بمشقة[2]، كما ذكر بلين طريقة صنع النبيذ في إفريقيا، وكان بإمكان مدينة مثل تابسوس (Thapsus) تمويل جيش يوليوس قيصر بالخمور.

وفي القرن الثاني الميلادي توسعت زراعة الكروم حيث نجد في النقوش التي عثر عليها في هنشيرمتيش(Henchir Mettich) في حوض مجردة – وسط تونس– ونجد أن نقوش عين جمالة (Ain Djemala) توضح أن الإمبراطور أمر بزراعة الأراضي بالكروم والزيتون، وهناك مصادر أخرى تعود إلى القرن الثالث ميلادي تؤكد أن النبيذ كان من بين السلع التي كان يتاجر بها، وقد فرضت عليها رسوما تدفع نقدا.

وفي النصف الثاني من القرن الرابع ذكر المؤرخ أميان (Ammien Marcellin) أن قبيلة الأوسترياني(Austrurien) كانت قد قطعت أشجار الكروم عندما اجتاحت سهول لبدة، وهناك إشارة أخرى مفادها أن أوفيدوس(أسقف مدينة أوزالي) المستعمرة البروقنصلية ذكر بأن السيد ميراكلوس سانت ستيفياني، وهوأحد النبلاء في المدينة، كان يملك مزرعة واسعة في الضواحي و كان يقوم بتذوق الكروم.[3]

وللاستفادة أكثر من مردودية الأراضي الزراعية ببلاد المغرب القديم قام الرومان بإنجاز المنشآت المائية حيث أولوا عناية كبيرة لمصادر المياه.[4]

والدليل على ذلك كثرة الآبار التي نجدها في الهضاب العليا حيث المزارع والقرى الرومانية، وكان يتم نقل المياه عبر قنوات مغطاة ببلاط صغير من الحجر المشكل

1- Louis Leschi, La vigne et le vin dans l'Afrique ancienne, numéro spécial 93-94, mars-avril 1947, pp. 101-104.

2- Strabon,(XVII, 3, 15).

3- Robert, Lequément: "Le vin Africain à l'époque impériale". En: Antiquités africaines, (N16, 1980). pp. 187-188

4محمد الحبيب بشاري،" السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب"، حولية المؤرخ، (العدد 02، 2002) الجزائر، ص 96.

للرصيف[1]، والجهود الرومانية في مجال المياه تم تسخيرها بكيفية محكمة ولكن بهدف تحقيق الأهداف العسكرية وهذا على حساب الأهالي.[2]

6- تربية الحيوانات:

عرفت بلاد المغرب تواجد الأبقار والأغنام والماعز في شكلها البري منذ العصر الحجري القديم، فقد وجدت بقايا الخراف والأبقار البرية في المواقع الإيبيرومغربية التي تعود إلى العصر الحجري القديم المتأخر. أما بالنسبة لتربية الأبقار فقد اعتقد الكثير من الباحثين أنه بدأ في الشرق الأدنى، وقيل بأن واحة نابتا بلايا(Nabta Playa) في أقصى جنوب مصر هي أول منطقة تم فيها استئناس الأبقار منذ سنة 7900 ق.م[3] غير أن هذا الرأي تعرض للنقد من طرف العديد من الباحثين، في ضوء اكتشافات جديدة في المناطق الصحراوية, فقد ذكرت الباحثة (ماريان كورنوفا) أن الجبال الصحراوية كانت المراكز الأولى لاستئناس الأبقار[4] وكان الباحث فابريزيو موري قد وجد أدلة على تدجين الأبقار منذ سنة ستة آلاف سنة قبل الميلاد.

بالنسبة لبلاد المغرب فقد أعطت تواريخ كربون14 بالنسبة لاستئناس الأبقار زمنا يقدر ما بين 5900 و5800 ق.م في كهف هو افتيح بليبيا أما موقع كهف كابيوتي* بالأوراس فقد أعطى زمنا يقدر ب 4830 قبل الميلاد. [1]

1- Jean Birebent , Aquae Romanae. Recherches d'hydraulique Romaine dans l'est Algérien.Service des antiquites de l'Algérie, 1964, pp, 494 – 497.

2-محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 40.

3- Jean-Loïc Le Quellec, ''Traite et insufflation sur les images rupestres du Sahara contredisent l'hypothèse de la consommation du lait comme "révolution secondaire" en Afrique", Cahiers de l'AARS, (N° 14, Mai 2010), p235.

4- Marianne Cornovin, la néolithique du Sahara central, edition SPF, Paris : p442.

* كهف كابيلوتي Capeletti يعود هذا الموقع إلى النيوليتي ذو التقاليد القفصية، قامت بالبحث فيه كل من تيودور و ريفيارTh. Riviere في 1936 و س روبرت C. Roubet سنة 1968 وورد فيه إقامة بشرية من الرعاة المستقرين وشبه المستقرين لمدة زمنية طويلة بين منتصف الألف الخامسة والثالثة قبل الميلاد، تدل بقايا النباتات والحيوانات على بيئة رطبة لكنها لم تكن مستقرة فأحيانا باردة و أحيانا حارة، أنظر: =

ومهما يكن من أمر فإن المرجح أن الاستئناس بدأ لأول مرة في الشرق، ثم انتقل إلى شمال إفريقيا، ولكن هذا لا يمنع وجود أنواع محلية من الأبقار تم استئناسها إذ توجد دلائل عديدة من الرسوم الصخرية في الطاسيلي تدل على استئناس مبكر للعديد من الحيوانات تتمثل في أسر الحيوان تمهيدا لاستئناسه بما في ذلك الحيوانات البرية التي لا يمكن استئناسها، التي تظهر في الرسوم مربوطة بالحبال ومنها الأبقار ولكن أيضا الزرافات والفيلة.

الأغنام هي الأخرى تم استئناسها في الشرق الأدنى، فقد وجدت بقايا في موقع زاوي شيمي شانيدار(Zawi Chemi Shanidar) في شمال شرق العراق الذي أرخت بـــ8900 ق.م، ثم في موقع الأسود شمال فلسطين الذي يعود إلى نهاية الألف السابعة قبل الميلاد، وبعد ذلك انتشر استئناس الأغنام في حوض البحر المتوسط ليصل إلى بلاد المغرب في الألف الخامسة قبل الميلاد[2]، لتصبح بعد ذلك بلاد المغرب مركزا مهما لهذا النشاط والذي أصبح طابعا مميزا في المنطقة، مما شكل عقبة في وجه تطور الزراعة فقد رأينا أن ماسينيسا حاول توطين البدو من أجل تطوير الزراعة.

ومن المرجح أن تربية الحيوانات كانت هي النشاط الرئيسي للسكان في بلادالمغرب خلال العهد القرطاجي والنوميدي، إذ نجد أن هيرودوت وبوليبوس وتيتوس ليفيوس وسالوستيوس كلهم أكدوا على كثرة القطعان، فهوميروس يشيد في كتابه الأوديسا بالثروة الحيوانية عند الليبيين لدرجة انبهاره بكثرة قطعان الأغنام والماعز وحتى الأبقار.[3]

=Aicha Bachir Bacha, "Nouvelle contribution à la compréhension du Neolithique de l'Algérie Orientale : le materiel archeologique de la grotte Capeletti", collection Thérèse Riviere, L'Anthropologie (N104, 2000), p301

1- Jean-Loïc Le Quellec : op.cit, p225.

2- Jean-loic le Quellec, Premières exaltations du mouton, en: Le Mouton, sa vie, ses oeuvres. Exposition du 20 juin au 28 novembre 1999 au Musée départemental de l'Abbaye de St-Riquier (catalogue d'exposition), p8

3- Homère : Odyssée, Edition Bérard et Flacelière ; Paris 1955, (IV, 85, 89).

أما بوليبوس فقد عبر عن كثرة الحيوانات قائلا: "في هذه البلاد توجد الخيول، والأبقار، والأغنام والماعز من الكثرة لدرجة أنني لا أعتقد أننا نجد لها مثيلا في باقي الأرض".[1]

وقد حظيت الخيول بعناية كبيرة لدى الملوك النوميديين وشهادة سترابون على عدد الخيول التي كانت في إسطبلات الملك مكوسن خير دليل على ذلك[2]، وحسب ما ذكره لاكروا(Lacroix) فإن الخيول عندما تموت يقوم الأهالي بدفنها[3]، وإلى جانب هذه الحيوانات كانت هناك حيوانات أخرى تستخدم في الحروب مثل الفيلة، وقد كان الليبيون يطلقون عليها اسم ايليو. وفيما بعد أخذه الرومان عنهم، وقد تم الاحتفاظ بالفيلة في أماكن خاصة وهذا للمحافظة عليها[4]، ونظرا للاهتمام الكبير للمغاربة القدامى بهذا الحيوان فقد قام الملك ماسينيسا برسم صورة الفيل على عملته، كما استخدم الملك يوبا الأول عددا كبيرا منها لمواجهة حملة يوليوس قيصر.[5]

II. النشاط الصناعي:

النشاط الصناعي في المنطقة قديم، كما أن استغلال المعادن يُعد كذلك، فقد عرف سكان بلاد المغرب استعمال الحديد منذ الألف الثانية قبل الميلاد، أما البرونز فقد كان قبل ذلك، إذ لم ينتظروا وصول الفينيقيين إلى المنطقة ليدخلوا المعادن.

فقد اكتشف علماء الآثار خناجر من البرونز في تيبازة وفي كلميناطة بتيارت بالجزائر وفي وداي عكراش(akrech) قرب الرباط المغربية[6]، كما وجدت أواني مزينة من

1- Polybe, (XII, 3, 3,4).

2- Strabon,(XVII, 3, 19).

3- Louis Lacroix, Histoire de la Numidie et de la Mauritanie: depuis les temps les plus anciens jusqu'à l'arrivée des Vandales en Afrique, édition Firmin didot, Paris,S.D , p 60

4- Gabriel Camps, G. Espérandieu, « Eléphant », in encyclopédie Berbère 17, Douiret – Eropaei, Aix-en-Provence, Edisud, Volumes 17, 1996, p. 2596.

5- Jean Mazard, Jean Babelon, Corpus nummorum Numidiae Mauretaniaeque , : Arts et métiers graphiques , Paris 1955, p 30.

6- G Camps P Cadenat , " Nouvelles données sur Le début de L'age Des Métaux En Afrique du nord", B. S.E.R.P.E , (N° 30), p 44.

البرونز في سيدي سليمان بالمغرب الأقصى ورؤوس سهام وفؤوس من البرونز في كاف البارود بالدار البيضاء تعود إلى3210 ق.م[1]، ويذكر في هذا الإطار كامبس أن كل الأسلحة المكتشفة في بلاد المغرب كانت من البرونز وهي مشابهة للأسلحة الأوربية ولكن ذلك لا يعني أن سكان بلاد المغرب لم يقوموا بتصنيع المعادن، فقد اكتشفت أدوات معدنية كثيرة في منطقة أكجوجت(Akjoujt) في موريتانيا مع وجود ما يدل على أنها صنعت في المكان نفسه واكتشف في موقع قلب الموقران (Guelb Moghrein) في موريتانيا أدوات من الحديد تعود إلى القرن السادس قبل الميلاد . [2]

في إحدى المواقع الأثرية القرطاجية وجدت بقايا لمشاغل وأفران ومعامل وبقايا أواني، بالإضافة إلى مواقيد الحرق التي كانت تستخدم في صناعة الأواني الفخارية وفي تذويب المعادن وهي تعود إلى القرن السابع والسادس قبل الميلاد.[3]

إن التكامل بين الأنشطة الاقتصادية وارد في كل المجتمعات التي عرفت الاستقرار، وإذا كان التفاوت في اهتمام الناس بتلك الأنشطة تمليه ظروف وعوامل مختلفة، وإذا كان النشاط الزراعي بالمغرب القديم مزدهرا أثناء الاحتلال الروماني، فهذا لا يعني أن النشاط الصناعي كان مهملا أو منعدما، فستيفان غزال (St gsell) كانت له فرضية وهي أن الذهب والنحاس بمنطقة المغرب من المناجم النادرة، ويبقى الأكيد هو استغلال الرومان للمراكز المنجمية والمعدنية لفائدتهم[4]، وكان النشاط الزراعي ملازما للنشاط الحرفي والمنجمي، حيث أن الأهالي كانوا يمثلون أعلى نسبة من أصحاب الحرف

1- G Camps P Cadenat, OP.cit, p 47-48.

2- Camps G., Les Civilisations Préhistoriques de L'Afrique du Nord et du Sahara, Doin, p, p:342-343.

3- St gsell : op.cit,T II, p:83.

4- Beldjoudi Djoudi. Exploitation des mines dans l'Algérie antique, Opinion et etudes en histoire et Archéologie Antique. Travaux de la conférence scientifique Tenue à l'Ecole normale supérieure de Bouzareah, 2011, pp44, 45.

في المدن، وهذا راجع لكون الرومان لم يكن لديهم اهتمام كبير بهذه الأنشطة،[1] وقد تنوعت الحرف بالمغرب القديم، فنجد الصناعة التحويلية المتمثلة في صناعة الفخار والنسيج والحلي.

1- صناعة الفخار:

لقد نشطت صناعة الفخار بمنطقة المغرب القديم إلى جانب الأدوات المنزلية والتماثيل التي كان الطلب عليها يتزايد من قبل الأثرياء.

ويعد القرن الثاني للميلاد بداية ظهور الورشات المحلية التي غطت بمنتوجاتها حاجيات الأسواق الداخلية، واتجهت نحو التصدير مثل ورشات موريتانيا التي بدأت تصدر إنتاجها عن طريق قيصرية- تيبازة- والملاحظ أن الفخار المنتج في الحوض الغربي للمتوسط يتميز بلونه الفاتح أو البرتقالي، والذي أصبح ينافس الفخار الأحمر المنتج في بلاد غالة الشمالية[2]، وأهم الأواني التي استخدمها المغاربة: الطهي والشرب والأكل والتخزين، كما استخدموا مختلف أنواع السلال والأوعية المصنوعة من الديس والحلفاء[3] وكذلك الأواني الخشبية التي ذكرتها النصوص القديمة.

وقد ارتبطت صناعة الفخار بصناعة زيت الزيتون، فأصبحت تفي بحاجة السوق من المصابيح والجرار والمزهريات ذات الشكل المخروطي والمزخرفة.[4]

وقد اشتهرت ورشات المغرب القديم بصناعة المصابيح والتي تعتمد في صناعتها على القوالب المستوردة من روما خلال القرن الثاني للميلاد، لكن يصعب التمييز بينها وبين المصابيح الرومانية لكثرة التشابه بينها.[5]

1-محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية، ص 21.

2- محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 207.

3- نفسه، ص 132.

4-عمار محجوبي، "العصر الروماني وما بعده في شمال إفريقيا"، تاريخ إفريقيا العام، ج 2، مطابع كانالي تورنتو، ايطاليا، 1985، ص 498.

5-خديجة منصوري،" صناعة المصابيح في موريتانيا القيصرية خلال الاحتلال الروماني"، مجلة التراث، (العدد 09، 1997)، باتنة، ص ص 20 – 21.

وبالنسبة لصناعة الرخام فقد وجدت له محاجر في كل من شمتو(Simithu) وفي جبل فلفلة (على بعد 23 كلم شرق سكيكدة)[1]، وعين السمارة وعنابة وقالمة، وقد امتاز هذا الرخام بألوانه المختلفة (الأبيض، الأحمر والأصفر)، ونظرا لجودته استخدم في تزيين المنشآت الخاصة مثل: قصور أغسطس (أوكتافيوس)، وفي تجميل قصر هادريانوس، وكذلك في تزيين المنشآت العامة مثل المعابد، وقد تم إنشاء طريق مخصص لنقل هذا الرخام يربط بين شمتو و ميناء طبرقة.[2]

2-صناعة النسيج:

لا نكاد نجد في مدافن ماقبل التاريخ ما يزودنا بمعلومات عن لباس قدماء الليبيين عدا ما عثر عليه في أضرحة التملوس الجنوبية، والتي يعود بعضها إلى فترة متأخرة، وكذا ما عثر عليه في قبور بونية في موقع سميرات، وكثيرا ما تظهر الألبسة الجلدية والسترات الواسعة من الأسفل ذات الشراشيب في الرسومات الصخرية بالصحراء[3]، أما عن الألبسة النسيجية فقد تميز بها الليبيون الشرقيون وهي عبارة عن معاطف طويلة كانت تربط على أحد الكتفين وتبقى السواعد عارية، وهو المعطف الذي كانت ترتديه أيضا النساء، وهو مزركش بزخارف متنوعة[4]، وعلى اعتبار أن احتلال منطقة المغرب القديم له خلفية اقتصادية تتمثل في تغطية الاستهلاك المتزايد لشعب روما، فقد ربط الرومان اقتصاد بلاد المغرب القديم باقتصادهم من جهة، وجعلوا البنية الاقتصادية لسكان المدن معتمدة على إنتاج سكان الريف من جهة أخرى، لذلك تخصص سكان المدن بالأنشطة الحرفية كغزل الصوف والنسيج[5]، والذي نال شهرة كبيرة في الإمبراطورية الرومانية، وهذا راجع لوفرة المادة الأولية ذات النوعية الجيدة (الصوف والوبر) وبفضل استخدام

1-شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 238.

2- Pierre Salama , les voies Romaines de l'Afrique du nord , Imprimerie Officielle, 1951, P 47.p 45.

3- G Camps,Les Civilisations Préhistoriques, p, p: 127 – 129.

4-محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 133.

5- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص ص 220 – 221.

الصباغة الأرجوانية الموروثة عن الفينيقيين والتي تعطي النسيج لونا أرجوانيا[1]، وقد كانت روما تستورد الصوف والجلود كمادة خام لتقوم بتصنيعها ثم تعيد تصديرها إلى إفريقيا[2] ,وقد كانت الألبسة الجلدية سلعا تجارية مسجلة في تعريفة زراية الجمركية[3]، ومن أشهر المراكز في صناعة الأنسجة مدينة مكثر.[4]

كانت الحلي المعدنية (أساور، أقراط...) من أدوات الزينة الخاصة بالبدو، وهي موزعة بانتظام في عموم الشمال الإفريقي، هذا بالإضافة إلى المجوهرات المصنوعة من الحجارة نصف الكريمة (العقيق الأحمر على وجه الخصوص) أو المصنوعة من الزجاج.

معاصر الزيتون :

الرومان في بداية عهدهم بمنطقة المغرب تخلوا عن الزيتون وصناعته وأولوا اهتمامهم بالقمح باعتباره مادة أساسية ومربحة، إلا أنهم منذ أواخر القرن الأول الميلادي قاموا بتوجيه الفلاحة في المقاطعات[5]، كما أنه لم يكن ينظر إلى الزيت في بلاد المغرب على أنه ذا جودة[6]، وتظافرت عدة عوامل لتزدهر صناعة الزيتون، منها: شبكات الري بالمناطق السهبية وتمركز السكان الذي أدى بدوره إلى قيام مناطق عمرانية، غير أن زراعة الزيتون بلغت قوة اللارجوع خلال القرن الثالث الميلادي.

لاشك أن الازدهار الزراعي عامة وانتشار غراسة الزيتون خاصة انعكس إيجابا على الصناعة التحويلية، بحيث انتشرت معاصر الزيتون في مختلف مناطق المغرب

1– محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 206.

2– شارن شافيه، أوضاع النوميديين في ظل الحكم الروماني وموقفهم منه، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة عين شمس، القاهرة، 1983، ص 206.

3– Gabriel Camps ,"Origines de la domestication en Afrique du Nord et au Sahara", Revue Française d'histoire d'outre-mer,(T. 63, 1978), p 59.

4– محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 206.

5- محمد البشير شنيتي، نفس المرجع، ص100.

6 - Eugène Albertini , L'Afrique romaine, Imprimerie F. Fontana, Alger, 1949, p 29.

القديم[1] ونتيجة للازدهار سالف الذكر، كما شجع الرومان في مجال صنع المواد الغذائية والتعدين، لأن المدن الرومانية بالمغرب القديم كانت تعتمد على اقتصاد ذاتي، وبالتالي كان لكل مدينة مطاحنها ومعاصرها[2]، وتغلبت زراعة الزيتون على التجارة والصناعة[3] حتى أسهمت في تجميع أنشطة أخرى إلى جانبها.

III النشاط التجاري:

إن العلاقات التجارية بين روما وبلاد المغرب القديم قديمة، تجسدت أولا في العلاقات التجارية بين قرطاجة وبين الأتروسكيين ثم في المعاهدات التجارية بين قرطاجة وروما (سنة 509 ق.م و348 ق.م) أين كانت قرطاجة تسيطر على التجارة والطرق التجارية في حوض البحر المتوسط، لكن بعد سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م على يد الرومان تغير مسار الطرق والمبادلات التجارية نحو روما*، ولتسهيل استغلال ثروات ومنتوجات منطقة المغرب القديم والتحكم في التجارة، أعد الرومان جميع الوسائل وهيأوا كافة الظروف لتحقيق هدفهم.[4]

1-التجارة الداخلية

لقد أقام الرومان بمدن المغرب القديم أسواقا أسبوعية للتعامل التجاري بين السكان -الأهالي والرومان- فكان الحضر يأتون بالمصنوعات اليدوية والأدوات المنتجة محليا

1- Eugène Albertini , op.Cit, p 59.

2- رشيد الناضوري، المرجع السابق، ص 206.

3 -Gilbert Charles Picard :la civilisation de l'Afrique Romaine, Institut Etudes Augustiniennes, p 77.

*لقد فقدت الحرية التجارية التي تمتعت بها منطقة المغرب القديم في التعامل مع الشعوب وهذا إثر خضوع المنطقة للرومان الذين صاروا يوجهون التجارة في البحر المتوسط لخدمة مصالح روما، وبذلك أصبح مجهزوا السفن والتجارة لا يقومون بعملية المبادلات التجارية إلا مع روما. للمزيد أنظر: رشيد الناضوري، المرجع السابق، ص 341.

4- أندري بريان وآخرون، المرجع السابق ص 77.

وكذا المستوردة، بينما المزارعون والرحل يبيعون محاصيلهم ومواشيهم مقابل شراء المنتجات التي يحتاجون إليها.[1]

حيث وجد في الشمال القسنطيني نصب فحواه أن ضواحي منطقة واحدة يقومون بترتيب أيام السوق (المعرض)، فكل ضاحية تنظم سوقها في يوم من أيام الأسبوع حتى لا تعقد في يوم واحد، كما هو الشأن اليوم حيث الأسواق مرتبة بأيام الأسبوع: سوق الأربعاء، سوق الخميس، سوق الاثنين... .[2]

وهناك نوعين من الأسواق: أسواق السلع التموينية (Macello) والتي كانت عادة تقام في ميدان محاط بأروقة تنفتح عليها دكاكين التجار، بينما النونديناي (Nundinae) وهي نوع من الأسواق تقام في المراكز الريفية وكانت الصفقات التجارية تعقد في الساحة العامة (Forum) أو في الدكاكين في المدن والتي تمتلئ بأصحاب البنوك والمصارفة وأصحاب الحانات وتجار الملابس.[3]

ونظرا لأهمية الأسواق في التجارة الخارجية هيأ الرومان هذه المنشآت بالقرب من المناطق الزراعية، حيث الإنتاج الوفير والمحاصيل المتنوعة و بالقرب من الطرق العامة ومن أشهرها كالاما (قالمة) وسوق أهراس لتجارة الحيوانات وسوقي ثموقادي وسوق سيرثيمون والسوق الشرقي وسوق لمباز للحبوب.[4]

وإلى جانب التجارة المحلية البرية، كانت التجارة البحرية المحتكرة من طرف طائفة التجار الرومان والتي كانت تتم بين المدن الساحلية –خاصة بين صلداي(بجاية) وبين قيصرية وطنجة–.[5]

1-Hédi Slim et autres, Histoire générale de la Tunisie (l'antiquité), Sud édition, Tunisie, 2006, p198.

2-Gilbert Charles Picard, op.Cit, p 89.

3- عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 500.

4- Pierre Salama, op.Cit, P : 47.

5- محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 129.

1-التجارة الخارجية:

تنوعت صادرات بلاد المغرب القديم نحو روما لتشمل المنتوجات النباتية والحيوانية والمعدنية وكذا المواد الخام نتيجة التسهيلات* التي استفاد منها المصدرون بالموانئ لمسايرة التوسع في الثروات المصدرة من الأراضي الداخلية إلى روما، وبحكم احتكار الرومان للأراضي الزراعية الواسعة والخصبة، والتي جعلوها وقفا عليهم، كثرت المنتوجات الزراعية فاقتحمت بها طائفة من الرومان ميدان التجارة.

وقد احتل القمح صدارة الترتيب بين المواد المصدرة نحو روما، و ذلك لكثرة إنتاجه ونوعيته الرفيعة من جهة، ولحاجة روما إليه كونه الغذاء الرئيسي لعامة الرومان من جهة أخرى، كما أنه (أي القمح) كان يوزع مجانا على سكان روما.

ونجد في المرتبة الثانية الزيت الذي احتل مكانة ضمن الصادرات المغربية ابتداء من القرن الثاني للميلاد، لتبلغ أوجها في عهد الأسرة السيفيرية التي اعتبرته ضمن مواد التموين الأساسية.[1]

وبالنسبة لإنتاج الكروم فقد اقتصرت في البداية على العنب المجفف الذي نال شهرة كبيرة، بالإضافة إلى أحد أنواع الخمور (المعروف باسم الباسوم) وكذا عنب المائدة المعروف باسم العنب النوميدي.[2]

ومن المنتوجات النباتية التي أقبلت روما على جلبها من بلاد المغرب القديم أخشاب الأرز والبلوط وذلك لتنوع مجالات استخدامها في البناء والتدفئة وصناعة الأثاث، بالإضافة إلى بعض الأعشاب الطبيعية.[3]

---

* الموانئ التي استفادت من التسهيلات هي: قرطاجة وكورووبيس وميسوس وجومي ويوليكتوم وصبراته، وكانت المعاملات الرئيسية لهذه الشركات مع ميناء أوستيا (Ostie) الذي كان منفذ روما على البحر. للمزيد أنظر: عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 498.

1- تسعديت رمضان، الإصلاحات السيفرية في بلاد المغرب القديم(193-235م) رسالة ماجستير ,معهد التاريخ ,جامعة الجزائر،1990، ص 156.

2- نفسه، ص 209.

3- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ص ص 208 – 210.

وخلال القرن الأول للميلاد كانت روما تستورد المرمر النوميدي والرخام والحجارة الكريمة، وابتداء من القرن الثاني للميلاد بدأت روما في استيراد النحاس والرصاص والحديد وسبائك الفضة.[1]

أما الصادرات الحيوانية فقد تمثلت في الخيول والأغنام والماعز والجلود وبعض الحيوانات المفترسة لترويضها في الملاعب مثل الفيلة، الأسود، الفهود، النمور، والدببة.[2]

أما عن الواردات فقد كانت نوميديا تستورد من الخارج المواد التي كانت تفتقدها خاصة المعادن كالذهب، ومن المحتمل أنها كانت تستورده من مملكة موريطانيا، بالإضافة إلى الفضة من إسبانيا والنحاس الخاص بصناعة المسكوكات كانت تستورده من جزيرة قبرص.

ويمكن حصر واردات المغرب القديم من المواد المصنعة في بعض الأواني الفخارية خلال القرن الأول للميلاد[3]، وبعض أنواع الخمور ذات النوعية الرفيعة وهي موجهة للطبقة الأرستقراطية بالمدن، وهذا ما تؤكده العديد من الجرار التي عثر عليها في بلاد المغرب القديم[4]، وبالرغم من ذلك ظلت المنطقة تصدر أكثر مما تستورد، وهو ما يفسر لنا إشادة المؤرخين القدماء دائما بثراء المنطقة.[5]

3- الطرق التجارية

تعتبر شبكة المواصلات البرية والبحرية من أهم وسائل التسويق لما توفره من سهولة الاتصال والتحرك وتموين الجيوش، وقد اهتم الرومان بهذا المجال ويتضح ذلك في توسيع شبكة الطرق البرية التجارية والعسكرية وكذا الاهتمام بترميم الموانئ.[6]

1- رشيد الناضوري، المرجع السابق، ص 340.

2- عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 498.

3- Pierre Salama , op, cit, p 46.

4- محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 210.

5- تسعديت رمضان، المرجع السابق، ص 160.

6- تسعديت رمضان، المرجع السابق ، ص 148.

أ- **الطرق البرية:** كانت الطرق بالنسبة لروما أداة سيطرة واستغلال اقتصادي، لذلك صمم الرومان الطرق البرية ببلاد المغرب القديم وجعلوها منطلقا لخدمة الأغــراض العسكرية -بهدف ربط الاتصال بين الحاميات العسكرية- وهذا تسهيلا لتنفيذ سياستهم التوسعية وإخضاع الأهالي[1]، ولتنامي فكرة الاستغلال الاقتصادي لدى الرومان أصبح إنشاء الطرق ببلاد المغرب القديم أهم عون لهم في نقل منتوجات المناطق الخاضعة لهيمنتهم نحو روما، ولتحقيق ذلك أولى الأباطرة عنايتهم بتوسيع شبكة الطرق وإصلاحها من حين لآخر، حيث ربطوا مناطق الإنتاج بالمدن والموانئ.[2]

ففي عهد أوغسطس وخلفائه تم إنجاز طريق يربط بين قرطاجة و جنوبها الغربي مرورا بوادي مليانة، وطريق آخر يربطها بالجنوب الشرقي بمحاذاة الساحل، ويعتبر الطريق الرابط بين أموديرة (حيدرة) وتكاب (قابس) الخط الثالث للمثلث أول طريق توضع عليه المعالم.[3]

ولضمان نقل ثروات بلاد المغرب القديم إلى روما، قام الرومان بمد الطرق عبر كامل المقاطعات خاصة في عهد الأسرة الفلافية وبداية عهد الأنطونيين، ومثال ذلك الطريق الرابط بين تيفاست (تبسة) وهيبوريجيوس (عنابة)، وطريق تيفاست إلى كيرتا والطريق الرابط بين تيفاست وتيموقادي (تيمقاد) في عهد تراجانوس (98 – 117م) طريق قرطاجة – تيفاست- لمبيز في عهد هادريانوس (117 – 138م)، كما أن هذا الأخير قام بإنجاز الطريق المؤدي من ستيفيس(سطيف) وأوزايا (سور الغزلان) وطريقين يربطان قرطاجة بهيبو ريجيوس أحدهما بجانب الساحل يمر ببنزرت و طبرقة وشولو، والثاني يمر بجانب ضفة مجردة اليسرى وشمتو،[4] كما أنشئ عدد متزايد من الطرق في أنحاء إفريقية البروقنصلية وموريتانيا منها ما ربط بين المدن الحصينة مثل الطريق الرابط بين كويكول

1- عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 500.

2 - Pierre Salama ,op, cit, p 30.

3- عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 500.

4-شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 214.

(جميلة) ولامباز، ومنها ما امتد نحو المدن الساحلية كقيصرية وصلداي(بجاية)[1]، وقد أجاد الرومان في توزيع هذه الطرق و توسيعها عدا الطرق التي تربط بين القرى فقد كانت ضيقة.

ونظرا لكون الطرق بالنسبة للرومان تمثل مصدر للسلم والحرب، تشكلت الطرق الثانوية لتغطية مختلف المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية وربطت بالموانئ.

ب- **الموانئ:** نشاط الموانئ والحركة التجارية سابقة للاحتلال الروماني،وتحديدا مرتبط في مرحلته الأولى بتمركز وتوسع الفينيقيين في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وفي مرحلة لاحقة لما سيطر ماسينيسا على الأراضي والموانئ القرطاجية، والتي واكبها نشاط اقتصادي جعل التجارة النوميدية تتفتح أمامها المنافذ البحرية[2]، هذا الوضع انعكس ايجابا بالخصوص على الملوك النوميديين وعلى الناحية العمرانية.

بفضل تلك العلاقات الخارجية مع كل من إيطاليا وبلاد الإغريق وشبه جزيرة إيبيريا وغالا ومصر، وأهم الموانئ التي ضمت إلى نوميديا: لبدة، أويا، صبراتة، فمن جهة الصادرات نجد الزيتون والحيوانات الموجهة للألعاب أما الواردات فهي تلك السلع القادمة من إفريقيا كالعاج والعبيد، أما عن الحركة التجارية بالموانئ أثناء الاحتلال الروماني فالرومان أعطوا حركة إضافية من خلال تجديد وإنشاء موانئ مزودة بمنارات[3] تضمن سلامة السفن التجارية، وهكذا استفادت الموانئ من تجهيزات ضخمة منذ منتصف القرن الأول الميلادي إلى غاية القرن الثالث الميلادي، وخلال هذه الفترة تم تحويل بعض المرافئ إلى موانئ حقيقية كميناء تيبازة (الجزائر)، بطرية (بتونس) أما من ناحية جهود الأباطرة في هذا المجال ما قام به سبتيموس سيفيروس لميناء لبدة، ومع ذلك يبقى ميناء قرطاجة من أهم موانئ الساحل وأهميته تكمن في ربطه بين سهول مجردة مع المدن الأخرى بواسطة شبكة

1- عمار محجوبي، المرجع السابق، ص 500.

2-محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 175.

3 – Gilbert Charles Picard, op, cit, p 81.

الطرق[1]، وبهذا الصدد من المهم التطرق للإدارة البحرية ولعملية نقل البضائع وما يشد الانتباه هو ذلك التنظيم المحكم للعملية، لتجنب التأخير في وصول البضائع، فأصحاب السفن كان عليهم إيصال السلع في حالة جيدة، كما كان عليهم تسلم رخص الإبحار من أجل المراقبة من جهة ولإعفائهم من الرسوم الجمركية من جهة أخرى[2].

أما عن علاقات الموانئ المغربية بالموانئ في إيطاليا فكانت متميزة، واعتمادا على البقايا الأثرية يمكن حصر أهم الواردات في بعض الصناعات الفخارية كالمصابيح والآجر والأنابيب[3] والتي وجدت بمناطق مختلفة ببلاد المغرب، ومن الموانئ التي تجسد تلك الأنشطة(أوسيتيا وبوزولس).

وتبقى خطوة كومودوس في إنشاء أسطول خاص بنقل القمح ببلاد المغرب وتشجيع الدولة الرومانية لصناعة السفن من خلال الإعفاء من الضرائب، من أهم الإجراءات التي ساهمت في توطيد هذه العلاقات.

ونشير إلى أن ضعف مردودية النقل البري وارتفاع تكاليفه[4]، كان لصالح انتعاش التجارة البحرية خاصة تلك التي تنتقل عبرها المنتوجات من بلاد المغرب نحو روما[5].

1- آسيا مسعودي، التبادل التجاري بين إيطاليا والمغرب القديم خلال العهد الإمبراطوري الأول (القرن الأول- القرن الثالث) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1987، ص 113.

2- نفس المرجع، ص122.

3- محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا دراسة حضارية منذ أواخر القرن التاسع إلى منتصف القرن الأول قبل الميلاد، دار هومة، الجزائر، 2013، ص189.

4- سيد أحمد علي الناصري، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، ط2، دار النهضة العربية، 1991، ص 344.

5 -Picard (CH), op, cit, p 151.

الفصل الثاني:

الإدارة المالية الرومانية

I - المداخيل:

لقد أمكن تقسيم الإدارة المالية الرومانية من خلال تطورها التاريخي إلى خمسة مراحل، الأولى تمتد من الحملات العسكرية الرومانية والتي شملت خارج ايطاليا ومن نتائجها إلغاء الضريبة المباشرة (tributum) على المواطنين الرومان سنة 167 ق. م، ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه الضريبة مرتبطة بالمقاطعات – المهزومة – بينما المرحلة الثانية تمتد حتى نهاية العهد الجمهوري والمرحلة الثالثة من فترة أغسطس إلى غاية عهد كاركلا، والرابعة حتى فترة ديوقلسيانس والمرحلة الخامسة تشمل كل الزمن المتبقى من الإمبراطورية بدءا من عهد قسطنطين الكبير 306م.[1]

أما من ناحية المعلومات حول المالية الرومانية في المصادر الأدبية ومختلف الوثائق فهي شحيحة، والقليل منها مبعثر، على غرار كتابات أبيانوس وبوليبيوس، وأما البقية فرغم تناولها لمختلف العصور إلا أنها ليست ذات ثقة[2]، والمقصود هنا بالمالية هي مختلف المداخيل والمصاريف التي تضطلع بها الدولة، أما فيما يخص تطور هذه الإدارة تعود لبدايات العهد الإمبراطوري، من خلال التنظيمات التي استحدثها أغسطس، الذي عمل على تنظيم مالية الدولة واستحداث الخزينة العسكرية[3]، والتي كان من ثمارها فترات السلم التي شهدتها الإمبراطورية.

بحكم أن المواطنين الرومان لم يكونوا يدفعون الضريبة (tributum) إلا نادرا – حالات الحرب فقط– كان للخزينة (Aerarum) ثلاثة مصادر، أولها مصادر الأملاك والأراضي العامة، ثانيها ضرائب تدفعها المقاطعات المحتلة، وثالثها الضرائب غير

---

1 – Marquardt (Joachim) ,De l'organisation financière chez les Romains, T 10, Paris, 1888, p 96 .

2 – Ibid.

3 – Suétone , Histoire des douze césars , vie d'Auguste Ch. 49, traduit:Henri Ophellot De la pause, Saillant et Nyon Libraires, Paris, (s.d).

المباشرة (Véctigal) والمحصلة من إيجار الأراضي العامة والغابات والرسوم المفروضة على الحدود وعلى الإرث والرعي.[1]

مع الإشارة أنه خلال العهد الجمهوري لم تكن المداخيل والنفقات ثابتة عدا ثروات المواطنين، وزيادة المداخيل جاءت مع الاحتلال الروماني للمقاطعات.

1. **مداخيل الأملاك العامة:** حيث تعتبر الأرض في القانون الروماني ملكا عموميا للشعب الروماني، وكلما تم ضم إقليما جديدا أعتبر في نطاق الأراضي العامة (ager publicus) والتي كانت تتقسم إلى أراض خاصة بالمستعمرات* (ager colonici) وهي ملك للمعمرين ومعفاة من الضرائب، وأراض موزعة على الأفراد (ager viritanus) يدفعون الضرائب[2] والأملاك العقارية متعددة حسب الأماكن والحدود وهي أنواع :

1.1 **أملاك المدن وضواحيها :** (Loca publica)

أ–المعابد: وتتمثل في تلك الأراضي المقدسة التابعة للمعبد، وفيها تجمع بعض الضرائب التي يدفعها زوار المعبد، ونشير أن هذه الموارد في العهد الإمبراطوري، سارت تبعا لقواعد القانون الروماني القديم والذي اعتبر خزينة المعبد(loca sacra) تابعة للدولة والشعب الروماني، وهذا إلى غاية فترة الأباطرة المسيحيين، الذين صبت تشريعاتهم في خانة مصادرة الأماكن المقدسة وعقاراتها[3]، حتى أنهم تصرفوا فيها بأن منحوها لأشخاص دون آخرين، كما نصت التشريعات على منع كراء ممتلكات المعابد أو التصرف في إنفاقها – المقصود الكهنة – وأن التصرف من اختصاص المحاسبين[4]، أما موارد صناديق المعابد، فجاءت متعددة، فمنها ما يدفعه الكهنة عند تعيينهم، زيادة على الهدايا (sportules) التي

1 –Marquardt ,op.Cit, p 190.

* تم تقسيم الشعوب المحتلة إلى متحالفة (Socii) أو خاضعة (Deditii) وهذا ينم عن ذكاء ومرونة لاحتواء الأراضي والاستفادة منها، دون أن تمنع الاحتلال من التوسع، للمزيد أنظر: فوستيل دي كولانج، المدينة العتيقة، ترجمة: عباس بيومي بك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص 500 .

2 – تسعديت رمضان ،المرجع السابق، ص 163.

3 -Marquardt,op.Cit, p 102.

4- ibid , p 104.

تدفع عند الدخول للمعابد، وأجزاء الحيوانات عند التضحية بها، وهناك موارد استثنائية، ناتجة عن غرامات المتنازعين أمام القضاء، وميراث النساء اللواتي لم يجدن وريثا.

ب - المنشآت العمومية: حيث يتم استخلاص حقوق كراء المحلات والدكاكين والحمامات، وكذا المرافق التي يستعملها عامة الناس،[1] كحقوق المياه، وقنوات الصرف، والجسور والطرق.

ج- المرافئ والحدود(limites): حيث دخول الأشخاص والبضائع من خلال عمليات الاستيراد والتصدير[2]، يتم عبر دفع حقوق سواء عبر المناطق البرية أو البحرية (Portorium terrestre) (maritimum Portorium)، والتي تعرف بضريبة البورتوريوم- العبور- أما باقي المناطق ولكي تبسط الدولة سلطتها وتستمد حقها، فتسمح لمن يريد من الشعب الدخول إلى المراعي العمومية[3] بفرض ضريبة الرعي (scriptura).

د - مواقع مخصصة للبناء : حيث تشرف الدولة على منح هذه الأراضي لخواص[4]، مقابل إتاوة تسمى صولاريوم (solarium) .

2- الأراضي العامة (ager publicus): فهي في عداد الضريبة العقارية التي سبق ذكرها، لكن تكمن أهمية هذا النوع من الأراضي باعتباره أكثر إنتاجا وربحا، وهو موجود منذ أقدم العهود، وأراضيه تتوسع أكثر فأكثر تبعا لتوسع الاحتلال[5]، حيث جزء كبير من الأراضي المحتلة تضاف للأراضي العامة - أي أراضي الدولة- والنسبة عادة تكون الثلث وقد تكون أحيانا النصف أو الثلثين، وفي مرحلة لاحقة تقوم الدولة بتأجيرها سواء للأفراد أو الشركات[6]، وتكلف المراقبين الماليين بهذه المهمة، وقامت بمنح أجزاء من هذه

1 - Marquardt (j), loc. cit, p 192.

2- Ibid, p 193.

3 - ibid.

4 - ibid, p 191.

5 -ibid, p193.

6 - إبراهيم نصحي ، تاريخ الرومان، ج1 ، دار النشر مكتبة الأنجلو مصرية ، 2009 ، ص 287 .

الأراضي لخواص والتي تحولت بمرور الوقت إلى ملكية خاصة، وهو ما يعني أن الخزينة (aerarium) حرمت من مدخول كان يمثل المورد الأساسي للإدارة الرومانية[1].

3- الضريبة مورد رئيسي للإدارة المالية:

لقد شكلت الضريبة أهم موارد خزينة الدولة*، حيث نجد تسميات عدة، والنتيجة موارد معتبرة تصب في الخزينة، ومما ساهم في تعزيز قدرات هذه الأخيرة، هي تلك الالتزامات وأعمال السخرة، التي تجعل تكاليف ونفقات الدولة أقل، وفيما يخص الضرائب نشير أنه بداية كان فرضها منذ أقدم العهود**، لم يكن هناك فصل بينها، أي من خلال تسميات التريبوتا(Tributum)*** والفيكتيڤال (Véctigale)، حيث الأولى اتسمت بالاستثنائية أي كانت تفرض على المواطنين الرومان، وتتم جبايتها في فترات مختلفة، حين تكون الخزينة فارغة وفي فترات الحروب، بينما الثانية أي الفيكتيڤال فقد ظل المواطنون الرومان يدفعونها، حيث نجد في أواخر العهد الجمهوري، شركات جباية الفيكتيڤال (Societed véctigaliennes) تم تأجيرها مع نهاية القرن الأول ميلادي إلى ملتزمي الضرائب (Conductorus)، ليتم في النهاية القيام بالعملية من قبل موظفين تابعين للإمبراطور[2]، كما نجد البورتوريوم (Portorium) أحد أصناف الفيكتيڤال قد خضع لتنظيم خاص، حيث الرسوم تدفع على الحدود، وفي المقاطعات[3]، ومع أوائل العهد الإمبراطوري خصوصا فترة

1 Marquardt, op.cit, p193

* تصور الرومان أن –البوتوريوم- مصدر دخل جبائي وليس وسيلة لتنظيم التجارة ، وهذا يعود لطبيعتهم أي احتقارهم للتجارة والصناعة عبر تاريخهم ، وتفضيلهم للزراعة وحمل السلاح ، حول هذا الرأي أنظر:

René selosse, les impôts indirects, thèse Pour le doctorat, lille, 1878, p 49.

** احتفظ الرومان بنظام الضرائب التي كانت قبل احتلالهم بمختلف المقاطعات . Marquardt, op.cit, p: 243

***شاع استعمال مصطلح التريبونا (tribitum) كمرادف للضرائب المباشرة ومصطلح الفيكتال (véctigal) كمرادف للضرائب غير المباشرة بين الباحثين، كما نلفت بأنه كانت للمصطلحات الإغريقية السبق والتأثير على المصطلحات اللاتينية، من خلال التمييز بين المصطلحين المذكورين، ونجد هذا خصوصا في كتابات سترابون وديون كاسيوس للمزيد أنظر:

Siegfried j.De laet, Portorium étude sur l'organisation douanière chez les Romains, 1949.p51

2 - De laet .p 119.

3 - Cagnat (R), Etude historique sur les impôts chez les Romains, edition Paris, 1882,p 02.

تيبريوس شهد البورتوريوم –حقوق العبور– تنظيما لافتا من خلال توحيد الإمبراطورية جمركيا–مركزية الإدارة–[1] وكذا توحيد التشريعات والأسعار.

1.3. الضرائب المباشرة (Tributum): المصطلح يعني تلك الضرائب التي تحصل عليها الدولة مباشرة[2]، والذي أصبح في عصر الإمبراطورية مرادفا لكلمة ستيبونديوم ,بينما في العصر الجمهوري كان يعني ضريبة على المواطنين الرومان، غير أن معاني هذا المصطلح أصبحت متشعبة، وخلال المسار التاريخي لتطور الضريبة بصفة عامة، حدث تحول في المفهوم لهذا المصطلح، حيث أُطلق أول مرة على ضريبة العُشر (Dîmes) من محصول الأرض، والقيمة كانت متغيرة في المقاطعات، وفي أحيان أخرى أخذ مصطلح آخر، لما تعلق الأمر بتحديد مبالغ ثابتة وهو ستيبوديوم[3] (Stipendium) ضريبة الجزية، والتي استهلها قيصر بفرضه ضريبة الحرب على غالا قدرت بـــ 40 مليون سيسترس[4]، أما إذا عدنا إلى المصطلح لغويا (Tributum)، فهو يعني أجرة الجندي والتي تكون من عائدات المقاطعات المحتلة، ومنه صار المصطلح علامة على الاستعباد[5]، كما ارتبط مصطلح التريبوتا (Tributum) بالضريبة العقارية التي كان يدفعها المواطنون الرومان، على اعتبار أنه منذ تاريخ 167 ق.م جرى إعفاؤهم من هذه الضريبة، وأصبح دفعها مقتصرا على سكان المقاطعات[6]، أي أن زمن فرضها يعود للعهد الجمهوري، ومنه يمكن اختصار هذا المصطلح بكونه يمس كل ما يتعلق بالأملاك العقارية[7]، حتى أنه تاريخيا تذكر المصادر الأدبية على أن القناصلة كانوا يعملون على إثقال كاهل الأغنياء بهذه

---

1 - De laet, op. cit, p 120.

2– ibid, p50.

3–Paul Hastier, Les impôts en droit Romain et en droit français .thèse Pour le doctorat , Paris 1872 p 10

4– Suétone, op.cit, XXV

5- عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني ، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والديني والسياسي والعسكري دار النهضة العربية ، بيروت2011، ص 312 .

6 – De laet ,op.cit, p 51.

7 – د. إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ص 287.

الضريبة دون بقية أفراد الشعب[1]، وضرائب التريبوتا تاريخيا في العهد الجمهوري كانت تفرض على المواطنين الرومان، وفي حالات استثنائية كالحروب حتى أنها تعتبر قرضا إجباريا أكثر منها ضريبة، أما في العهد الإمبراطوري فقد تم إعفاؤهم منها[2]، وبالعودة لدائرة المؤرخين والباحثين فجلهم يستعملون مصطلح الضرائب المباشرة للدلالة على التريبوتا .

2.3-الضرائب غير المباشرة (véctigal): المصطلح: الفيكتيڤال له العديد من التعريفات في مختلف المراجع، وإن كانت تتقاطع فيما بينها إلى حد كبير، من هذه التعريفات نجد أن الفيكتيڤال تشمل رسوما وضرائب تدفع للإمبراطور لقاء الاشتغال بالأرض أو التجارة أو غيرها من الأعمال[3]، أما لغويا (véctigal) فيعني كل ضريبة في صالح الدولة، وهي ذات معنى واسع جدا، وتشكل مداخيل عن طريق الإيجار[4]، وهناك من رأى أن المصطلح يعني مختلف الرسوم المفروضة على المواد الغذائية وعلى الحركة التجارية والجمارك والمكوس ومن هذه الرسوم أخذ اسم (véctigal) اللاتيني ومعناه ضريبة المرور[5]، ويدخل في نطاقها: المكوس والعوائد الجمركية وإيجارات الأراضي العامة وضريبة المراعي[6]، وهناك من الباحثين من اعتبر المصطلح مقتصرا على رسوم تطبق على منتجات الأرض والحبوب والخمر والزيت ومعها رسم على الأغنام[7]، وهناك من أعطاه معاني أوسع ليشمل رسوما على الأغذية وعلى النقل وعلى الأعمال في محيط المدينة، وكذا الرسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة، أو رسوما تفرض على كل من يقيم منزلا أو محلا على

1- Tite live , liv . II, Ch. 09.

2 – عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني ص 329.

3 -Emile Levasseur, les impôts dans l'empire Romain, encyclopédie de l'agora (http:agora.qc.ca) Documents, 2005

4 – De laet, op.cit, p : 93.

5- Paul Hastier ,op.cit, p: 43.

6 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 313.

7 – Gsell (st) ,op.cit, T07, p: 87

أرض عمومية[1]، كما ارتبط المصطلح بحقوق التنقل من وإلى المدن[2]، مع العلم أن رسوم الدخول للمدن ألغيت عام 177 ق.م و أعيدت سنة 121 ق.م وألغيت من جديد عام 60 ق.م إلى أن ثبتها قيصر من جديد، أما عن المسار التاريخي لضرائب الفيكتيڤال، فقد ظل يدفعها المواطنون الرومان – العهد الإمبراطوري – وكذلك الحال بالنسبة للإيطاليين الذين كانوا معفيين من ضرائب التريبوتا، وبالمقابل كانوا يؤدون الرسوم الجمركية، والفرق بينهم وبين أهالي المقاطعات المحتلة، هو اعتماد الرومان على الإيطاليين في الخدمة العسكرية[3]، أما عن المصطلح في أوساط معظم الباحثين، فقد استعملوا الضرائب غير المباشرة للدلالة على الفيكتيڤال.

1.3 ضريبة البورتوريوم – العبور– (Portorium):

أ- **في إيطاليا:** البورتوريوم عند الرومان هو كل إتاوة تفرض على نقل السلع والبضائع والتي يتم تداولها على مستوى التراب الروماني، وتطلب من ناقل السلع في أماكن محددة سواء على الحدود الإمبراطورية أو على مستوى حدود المقاطعات، أو عند مداخل المدن، أو على الجسور والطرق[4]، ويعود تاريخ البورتوريوم الى العهد الملكي[5]، وهناك من يربط ظهورها بميناء أوستيا (ostie)[6]، فالمؤرخ تيت ليف (Tite live) يذكر تاريخ 199 ق.م، وهو التاريخ الذي قام فيه المُحصون – رجال الإحصاء- بدورهم في بعض المناطق، على غرار مدن: كابو (capoue) بوزولس (pouzzoles) ... ومنذ تاريخ 179 ق.م[7]، أصبحت الجمارك جهازا قائما، لأنه في هذا التاريخ منح الإخوة غراكوس (Gracques)، حق تأجير جباية الجمارك للعشارين -جُباة ضريبة العشر- والذين يحملون اسم العشارين (publicani)، وهي العملية التي كانت تدر عليهم فوائد كثيرة، ومنذ سنة 60 ق.م قام

---

1 – Paul hastier , op.cit; p: 54.

2 – Nouveau dictionnaires, Alfred de wailly ,Paris , 1861, p977.

3 - -Fournier de Flaix (e), l'impôt dans les diverses civilisations, T06, Paris, 1897, p 166.

4 – إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ص 289.

5 - De laet ,op.cit, p 45.

6 - cagnât ,op.cit,p 06.

7 - Marquardt ,op.cit, p 340

البريتور نيبوس ميتيلوس (Caecilius Metellus Nepos) بإلغاء ضريبة الجمرك – العبور–[1] في إيطاليا، لكن سرعان ما قام قيصر بإعادة الضريبة من جديد والتي تخص السلع المستوردة خاصة ما تعلق بالمواد الكمالية[2]، وقد حدث تطور أثناء المسار التاريخي لهذه الضريبة فيما يتعلق بالجباية، حيث شهد العهد الإمبراطوري استحداث دوائر جمركية، وتأجير العملية إلى ملتزمين (conductors)، ومن بعد تم إسنادها إلى موظفي الإمبراطور، وكانت العائدات تصب في الخزينة، وقد شكلت هذه الضريبة – العبور– مصدر دخل للدولة، ولم يكن الهدف منها حماية مصالح الدولة – حماية السلع المنتجة محليا– ومع توسع المد الاستعماري فرضت ضريبة العبور بقوة وأزاحت كل فكرة قد تتجه نحو إلغائها.[3]

ب– **في المقاطعات:** لقد كانت مصر ذات تنظيم جبائي خاص ومنظم في العهد البطلمي وبعد الاحتلال، جعل الرومان هذا النظام نموذجا لهم وكانت[4] معظم السلع القادمة للإمبراطورية تأتي من سوريا ومصر، وبعد الاستفادة من هذا النظام فرض الرومان رسوما على السفن والتنقل، وكانت العائدات تخصص لصيانة الأنهار والقنوات[5]، أما بقية المقاطعات فقد اكتسبت تنظيما بمرور الوقت، حيث تشكل عدة مقاطعات دائرة جمركية وأهمها: صقلية، المقاطعات الإسبانية، بريطانيا[6]، ومشكل ضريبة البورتوريوم – العبور– على مر تاريخها الطويل الجمهوري والإمبراطوري كان يكمن في الجباية، وأشهر القوانين التي صدرت وتحد من سطوة الجباة ، خلال القرن الأول الميلادي، كما تجدر الإشارة إلى أن البورتوريوم ألغيت بشكل متقطع خلال العهد الإمبراطوري خاصة خلال فترة غالبا (Galba)، ولكن عموما ظلت موجودة ومستمرة طيلة القرن الثالث الميلادي،

1 - Henri Naquet ,Les impôts indirects chez les Romains sous la république et sous l'empire, thèse Pour le doctorat , Paris , 1875 , p 12.

2 - Marquardt ,op.cit, p 341.

3 – Paul Hastier, op. cit, p 47.

4 - De laet , op. cit, p 45.

5 - Marquardt , op.cit, p 348.

6 - I bid , p343.

واستمدت أهميتها من مداخليها المعتبرة، ومن تعداد موظفيها[1]، على الرغم من نظرة الرومان للبورتوريوم (إتاوة) كمصدر دخل وليست كوسيلة[2] لتنظيم التجارة وهذا يرجع لطبيعتهم –احتقارهم للتجارة والصناعة وتفضيلهم للزراعة وحمل السلاح– ورغم سعي الأباطرة إلى إدخال إصلاحات في شكل قوانين ثابتة إلا أن ذلك اصطدم بعقبة تمثلت في معارضة الضباط المكلفين بالجباية، تلك المعارضة حالت دون إدخال أي إصلاحات، ويبقى الاستثناء أن بعض المدن حصلت على ضرائب العبور بنفسها أو مناصفة مع إدارة الجباية المركزية.[3]

II– النفقات –المصاريف–:

لقد كانت مصاريف الدولة ذات أوجه متعددة، فقد مست سبعة أقسام كما حددها– ماركاديت (Marquardt)، منها أربعة أقسام موزعة على نحو ثلاثة لروما وحدها وقسم لإيطاليا وقسم موجه لشؤون العبادة، وقسم للأشغال العامة [4]،وقسم أخير موجه للتموين والذي يعتبر الجيش جزءا منها.

1– نفقات على دُور العبادة:

لم تكن الدولة في معزل عن شؤون العبادة، إذ أن المعابد كانت دوما تحت أعين الدولة وإشرافها، فقد كان الكهنة موظفين لديها، كما تحتفظ الدولة بالإشراف على خزينة المعبد (sacra publica) وأكثر من ذلك تساهم في الإنفاق من خلال صيانة المعبد والمنشآت التابعة له، عبر الخزينة (aerarium) على غرار الأشغال ذات النفع العام، كما تتولى دفع أجور الكهنة" الإكليروس" باعتبارهم من الطبقة العليا[5]، ولكونهم كرسوا حياتهم لخدمة الدين والعبادة، وأكثر من ذلك تتولى الدولة جلب عبيد في خدمة الكهنة، وإجمالا كانت

1 - De laet , op. cit, p 449.

2 - René selosse , op.cit. , p 49.

3– Paul Hastier, op.cit, p 51.

4 – Marquardt, op.cit, p 97.

5 – ibid, p 98.

أموال المعابد تحت الإشراف المباشر للدولة، التي كانت تسهر على إحياء الأعياد[1]، بالإضافة إلى مساهمات أعضاء السناتو بدورهم في مثل هذه المناسبات.

2- نفقات على الأشغال العامة:

يقوم المراقبون الماليون طيلة مدة إشرافهم وتولي وظائفهم على تسيير الأغلفة المالية التي تعتمدها الخزينة، والتي تكون محصلة من مختلف الإيجارات (كالأراضي العامة، المحلات، مراكز العبور...) أو ما يعرف بالفيكتيڤال (Véctigal)[2]، لصالح أعمال الصيانة وترميم الجدران، وتبليط الطرقات، وإنشاء قنوات المياه الصالحة للشرب[3]، والمعابد والمسارح...[4] والجزء الأكبر من هذه المبالغ يخصص للأعمال الجديدة، ماعدا المعابد التي كان يتولى بناءها القادة العسكريون من غنائم الحروب، ومن خلال جمع الغرامات المالية، أو بما يقره مجلس السناتو من خلال تكليفه الوالي بتنظيم مناقصة لمختلف الأعمال والمنجزات المراد تشييدها، والملاحظ أن مثل هذه الأعمال قد شهدت طفرة في الانجاز والتنظيم بدءا من فترة أغسطس الذي استحدث لها العديد من الموظفين المتخصصين[5].

أما فيما يتعلق بنفقات الأشغال العامة في المقاطعات الإمبراطورية بما فيها منطقة المغرب، فيتم رصد الأغلفة المالية من مداخيل المقاطعة نفسها، وقد تتدخل الإدارة الإمبراطورية – المركزية- وتأخذ أموالا من المقاطعة لتصرفها في أمور شتى، وأحيانا تفرض ضريبة على البلديات لهذا الغرض على غرار فرض ضريبة العبور- البورتوريوم-[6] ونشير بأن الطرق في المناطق النائية تضطلع بها البلديات كنوع من

1 – Marquardt, op.cit, p 105.

2 – ibid , p 108.

3 – Dictionnaire latin-français , A.Gariel. Nouveau édition, juin 1995, p 49.

4 – Marquardt ,op.cit, p 109.

5 –ibid , p 110 .

6 –ibid , p 112.

الإنفاق المحلي, ومما يساهم في التقليل من الأعباء هو قيام الجنود بالكثير من الأشغال العامة .

III- إدارة الجباية:

عملية الجباية وإدارة كافة الأملاك العمومية خلال العهد الملكي كانت تتم بإشراف الملوك، بينما في العهد الجمهوري صارت تتم بإشراف المراقبين (censores)، الذين يقومون بإعداد الميزانية والإشراف على كراء أملاك الدولة، وتأجير الضرائب غير المباشرة، كما يشرفون على المناقصات، لمنح التراخيص للأشغال العامة، وكذا للأفراد القائمين على عمليات التموين[1]، ومدة الكراء أو الإيجار تسمى لوستروم (lustrum)، وحددت في العهد الإمبراطوري بـــ 5 سنوات وتبدأ من تاريخ 15 مارس، وكافة شروط العقد الخاصة بالإيجار محددة بموجب قانون كونسوريا (lex consoria). كما أن ممثل الشركة في روما يتغير بحسب المدة –خمس سنوات- والذي يحمل اسم (magister societatis) [2] .

بينما في المقاطعات أوكلت الدولة مهمة الجباية إلى حاكم المقاطعة، ثم استبدلت العملية بأن أوكلتها إلى رجال أعمال، يحترفون عملية التحصيل، وأخذوا اسم العشارين (publicani) [3].

وهنا نلاحظ بأن هذا المصطلح الأخير، أي العشارون الذي يحمل في معناه العام قيام الدولة بعمليات كالأشغال العامة والتموين وكراء الضرائب أصبح في معناه الضيق مرادفا لمصطلح الفيكتيڤال (véctigal)[4] في حالة تأجير المنتوج وكان وفيرا فهو بالتالي مربحا للعشار وللدولة معا. بينما في حالة العكس إذا كان المنتوج أقل مما وعد به العشار، فهنا تكون الخسارة أكيدة، بينما الضحايا في جميع الأحوال هم دافعي الضرائب حيث يكونون عرضة لمختلف التجاوزات.

1 – Marquardt ,op.Cit, p 379.

2 – ibid , p 381.

3 – إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ص288.

4 – Marquardt (j):op.Cit, p380.

وعلى مستوى المقاطعات، يقوم الأفراد بالاتحاد فيما بينهم، مشكلين شركات مساهمة تكون فوائدها على قدر الأموال التي استثمروها- تحت اسم (societatés publicanrum) أما ممثل الشركة الأم بروما في المقاطعة فيحمل اسم بروماجسترو (pro Majistro)، ويعمل تحت إمرته العديد من الموظفين، نذكر من بينهم الطبولاري (tabellarii)[1*] في المكاتب وكذا العبيد[1]. وهم بهذه الشركات اتخذوا شكل جماعات، وأخذت كل جماعة اسم الضريبة المكلفة بجبايتها، فعلى سبيل المثال المكلفون بجباية العشور أخذوا اسم (Decumani).[2]

ونشير إلى أن موظفي هذه الشركات من سكان المقاطعات ومن العبيد والمواطنين الرومان، وإدارة الجباية عموما استحوذ عليها طبقة الفرسان لأن رجال السناتو بحكم مناصبهم التي لم تسمح لهم بالجباية، لذلك كانت الفرصة سانحة أمام طبقة الفرسان، التي نالت مكانة مالية معتبرة وأصبح لهم تأثير سياسي كبير[3] .

كما أنه بمرور الوقت ومع نهاية العهد الجمهوري تشعبت الإدارة العامة فأصبح لا يمكنها الاستغناء عن الموظفين -خاصة إدارة الجباية- وهو ما فتح المجال لأغسطس[4] ليقوم بإصلاحاته من خلال انشائه هيئات جديدة، وكل منها ذات اختصاصات محددة، وأصبح أمام الإمبراطورية في الأخير خياران: إما تكليف موظفين بجباية الضرائب أو تكليف أعيان المقاطعات تحت إشراف وكلاء الإمبراطور، وهذا ما طبق في بلاد المغرب على الأراضي العامة (Ager publicus)[5].

*- tabularium وهو مكتب رئيس على مستوى المقاطعة توضع فيه الوثائق الخاصة بالمسح وقوائم الإحصاء للمزيد أنظر : Marquardt ,op.cit, p:398

1- Marquardt, op.cit, p 382.

2 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص313.

3 – Marquardt(j), op.cit, p 380.

4- ibid ,p 384.

5 – ibid , p 248 .

1- الجباية المباشرة:

خلال العهد الجمهوري تعذر على الرومان انتهاج نظام الجباية المباشرة ، نظرا لما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية وبشرية، إلا أن هذه العملية بدأت مع أوائل العهد الإمبراطوري[1]، وهذا علـــى عكس الجباية غير المباشرة والتي كانت قائمة منذ العهد الجمهـــوري، ولقد اختلف تحصيل الضرائب باختـــلاف المقاطعات فضـــريبة الـــحرب –المهزومين– كان الغرض منها تغطية نفقات الاحتلال في أول الأمر، ومنها سميت ضريبة الجزية بـــ –ستيبونديوم– (stipendium) أي كأجرة للجنود وهي ضريبة سنوية محددة –ثابتة– في مقاطعات كإسبانيا ومقدونيا وفي بلاد المغرب، وفي نفس الوقت كانت ضريبة غير ثابتة في مقاطعات أخرى، مما جعلها تتناسب مع المحصول السنوي – العشر– مثلما هو الحال في مقاطعات: صقلية وآسيا الصغرى.[2]

وإذا كانت الضريبة المباشرة تأخذ شكل مبلغ محدد، فإن المبلغ الإجمالي يقسم إلى حصص على الجماعات –القبائل– المفروض عليها هذه الضريبة، وكانت كل جماعة أو قبيلة تتولى بوسائلها الخاصة جمع الحصة المفروضة وتسليمها إلى كويستور المقاطعة – الخازن–، أما إذا كانت الضريبة من المحصول–عينية– كما في إيطاليا ومنطقة حوض البحر المتوسط عموما ومعها منطقة المغرب خصوصا، فيتم بيع جباية الضريبة في مزاد علني للشركات المحترفة التي يرسو عليها المزاد[3]، حيث يقدمون للدولة المقدار المتفق عليه في العقد، ويحتفظون بالباقي– كربح صاف لهم– ونظام الجباية المباشر عرف تطورا لافتا منذ العهد الإمبراطوري، حيث انتقلت الجباية من الشركات الملتزمة إلى موظفي الإمبراطور[4]، وهذا من خلال استحداث منصب الوكيل (procurator)* إذ يقوم

1 – دليلة بورني، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال إفريقيا، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة، الجزائر،2011/2010، ص74 .

2 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص312.

3 – إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص288، عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 313.

4 – إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص288؛ عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص312.

* في مصر كان يلقب بالإديولوجوس (Idiologos) وترجمتها ديوان الحساب الخاص للإمبراطور ثم أصبح بروكيراتور (procurator) وكان يعاون الوالي في الشؤون المالية ، ويتم تعيينه من بين طبقة الفرسان، للمزيد أنظر:=

موظفو الإمبراطور بحماية متعهدي الجباية (conductores) ليضطلعوا بمهام الجباية دون صعوبات[1]، كما تقوم كل مدينة بوضع اللوائح الضريبية، ويتولاها مجموعة من الموظفين بدءا من الطوبولاري (tabellarii) والمكلفون بالجمع (Sesbestores) والمحاسبون (numeration)، مع منح امتياز[2] للملاك الأحرار بتسديد الثلث مما عليهم، قبل شهر جويلية، أما مستغلو الأملاك الإمبراطورية والسناتورية فيتوجب عليهم تسديد السدس والدفع بدءا من شهر جويلية. كما جاءت المراسيم الإمبراطورية لتساهم بدورها في إثراء الإدارة الجبائية، من خلال تحديدها مسؤولي الجباية[**]، وكذا الحكام المتصرفين في التموين ولتحد من التجاوزات التي كانت سائدة .

2- الجباية غير المباشرة:

اتبع الرومان نظاما كان سائدا في إيطاليا والمتمثل في تأجير الضرائب لشركات محترفة، هذه الأخيرة تدخل في مزادات فيما بينها للفوز بالعقود، مقابل أن يمنحوا للدولة المقدار المتفق عليه، وما زاد عن قيمة العقد يعتبر ربحا، وهذه الطريقة كانت سارية سواء على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة (véctigal)[3]، إلى هنا يقوم الرقباء (consores) بتأجير الضرائب غير المباشرة للمقاطعة دفعة واحدة ،على غرار ضريبتي الرعي (scriptura)[4] والعبور (portoria)[5] وبعد أن تؤسس الشركات بالمساهمة(Societates

= مقننة الإديولوجوس المسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من بنود الدستور الذي سنه أغسطس لمصر الرومانية، ترجمة زكي علي ، 1998 ، ص 04 .

1 – شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص222 .

2 – محمد البشير شنيتي ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ص139.

و صدرت قوانين أخرى من أهمها المرسوم بتاريخ 20–09–355م يحدد مسؤولي الجباية (annonae) code TH,XI,7,8 ، والذي صدرت قبله مراسيم أخرى ، تتعلق بالضريبة وعمليات الجباية أهمها :

– يخول لحاكم قرطاج توزيع الضريبة (336م). –Code TH,XI,1,3

– أمر بالتصريح بالممتلكات العقارية . –Code TH,XI,1,10

– إجبار الورثة على تحمل أعباء الضرائب –Cod TH,XI,1,17

– وجوب دفع الضرائب لعدم وجود ظلم في التقدير. –Code T XI,7,1

– مصادرة الجيش للأملاك التي تجاوز أصحابها مدة الدفع . –Code Th,XI,1,34

– إعفاء الأراضي القاحلة من الجباية –Code TH,XI,28,13.

3 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص313.

4 – Nouveau dictionnaire latin–français , Alfred de wailly , Paris 1860 . p 848.

5 – Marquardt ,op.cit, p 380.

(publicanorum) لها فروعا في روما وأخرى في المقاطعات، هنا يحمل الجباة اسم الضريبة التي يؤجرونها، فمؤجرو ضريبة الرعي يسمون (pecuaruii)أو(scriptarii)أما مؤجرو ضريبة الجمارك – العبور– فحملوا اسم (portorium conductores) ومؤجرو ضريبة الملح حملوا اسم (socii salarii) أما مؤجرو المناجم[1] فيدفعون حسب العقد مباشرة للدولة حقوق الضريبة، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم مؤجرين، أما فيما يتعلق بمنطقة المغرب فالجباية غير المباشرة بها أخذت شهرتها من خلال الضرائب الأربعة الإفريقية (quattor publica Africa) يديرها مكلف أخذ اسمه من هذه الضرائب أي مدير الضرائب الأربعة الإفريقية[2].

ويقدر عدد مكاتب الجباية بمنطقة المغرب بـــ15 مكتبا ما بين المناطق الداخلية والساحلية، وتضم العديد من الموظفين الأساسيين والمساعدين[3]، وقد ظلت الجباية غير المباشرة* نقطة ضعف الإدارة المالية لكثرة الشكاوى، الناتجة عن تجاوزات الجباة، يضاف إليها أعمال السخرة والمصادرة التي تقوم بها الدولة[4]، هذا الوضع أفرز ظاهرة التهريب–تمرير العبيد على أنهم مواطنين عاديين– واللجوء إلى الغش[5]، وغيرها من السلوكات، والتي زادها تعقيدا وقوف بعض المكلفين بالجباية في وجه أية إصلاحات تمس إدارة الجباية من جهة ,ووقوف رجال السناتو من جهة ثانية في وجه أية اصلاحات تمس جوهر الجباية نفسها –إلغاء أو تخفيض الضرائب–[6]حتى وإن كانت صادرة عن الإمبراطور نفسه.

لقد واجهت عملية الجباية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، العديد من الصعوبات وأولى هذه الصعوبات التي ساهمت في سوء الإدارة وإلقاء المزيد من الظلم على الأهالي

1–Marquardt ,op.cit, p 383.

2 – De laet, op.cit, p 409.

3 – Cangat ,op.cit, p 98.

* من بين الأباطرة الذين ساهموا في تنظيم الضرائب غير المباشرة ، بعد أغسطس – نيرون– للمزيد أنظر :
Jules Zeller, Les empereurs romains, Ecole Normales Supérieure, Paris, 1863, p 10.

4 – روستوفتزف ميخائيل، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي و الاقتصادي ج1، ترجمة: زكي علي، محمد سليم، مكتبة النهضة المصرية، ص616 .

5 – René Selosse ,op.cit,p 59.

6 – Tacite,liv 13,50 annales, trad: burnouf, Paris, 1965.

جشع حكام المقاطعات ورجالهم المحيطين بهم، فباستثناء القليل من هؤلاء الحكام[1]، كانت البقية تسعى وراء المال وزاد في جشعهم قصر مدة توليهم الحكم، لذلك أطلقوا يد جباة الضرائب، بحكم أن الدولة لا تمتلك وسائل مراقبتهم، إضافة إلى نفوذ هؤلاء في روما حين عودتهم، وساد عرف آنذاك مفاده أن يقتسم الجباة ما نهبوه مع الحكام[2]، دون مراعاة لظروف الأهالي، وثاني الصعوبات تلك الفئة المقربة من الإمبراطور، والتي كانت تستغل نفوذها للحيلولة دون خفض أو إلغاء الضرائب، وأكثر من ذلك اعتبرت أنه من الأجدر ومن باب النصيحة على الإمبراطور أن يفرض المزيد من الضرائب، وليس إلغائها وهو ما تؤكده نصوص تلك الفترة[3]، ومع هذا قامت هيئات مهمتها البت في الشكاوى، وهي من مهمة وكلاء الإمبراطور (porcurators)[4]، كما كانت الشكاوى تصل إلى أعضاء السيناتو من أهالي المقاطعات، في حين كانت بعض الشخصيات الرومانية تتولى الدفاع عن أهالي المقاطعات إما لتأنيب الضمير وإما لدواعٍ سياسية كالانتقام من بعضهم البعض[5]، وكان هناك بعض الأشخاص من العامة، من الذين أوكلت لهم جباية رسوم معينة، يتسمون بنزاهة وتأخذهم الرأفة بالتجار والمسافرين على حد سواء.[6]

1- عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 314.

2 –Marquardt,op.cit, p 240.

3 –Tacite, 13, 50

4 –De laet, op.cit,p 445.

5- إبراهيم نصحي،المرجع السابق، ص 292.

6- Paul Hastier , op.cit, p 50.

IV_ إدارة الخزائن:

1-الخزينة العامة (l'aerarium saturni):

وهي من أقدم الخزائن وتعود للعهد الجمهوري، وقد تفردت باستقبال الأموال العينية والنقدية وهي إجمالا تشكل ثروات الشعب الروماني[1]، وقام كويستوران مدنيان بتسيير الخزينة طيلة هذا العهد، كما وُجدت خزينة احتياطية (aerarium sanctius) ، وضعت فيها السبائك الذهبية، وقد استمر وجود هذه الأخيرة إلى غاية سنة 49م[2]، بينما أصبح للخزينة العامة (aerarium saturni) منذ أوائل العهد الإمبراطوري صندوقين رئيسيين واحد للسناتو والآخر للإمبراطور[3]، وكانت ضرائب المقاطعات تعود لهذه الخزينة، بينما يعود التصرف الحقيقي في الأموال – واقعيا– للأباطرة .

وقام أغسطس سنة 28 ق.م بتعيين برايتورين[4] لتسيير شؤون الخزينة تحت اسم (Praefecti aerarii saturni)، كما قدم مبالغ مالية لهذه الخزائن، ونفس الأمر فعله الأباطرة الذين خلفوه مثل تيبريوس[5]، واختفى الفرق بين المقاطعات السيناتورية والإمبراطورية في فترة السيفيريين، وتم ضمهما في الصندوق الإمبراطوري، وما إن حل القرن الثالث ميلادي حتى أصبحت الخزينة الإمبراطورية هي الخزينة الوحيدة للدولة، أي تم تدريجيا التخلي عن الخزينة العامة لصالح الخزينة الإمبراطورية (Fiscus)[6].

1-الخزينة العسكرية (aerarium militare):

خلال السنة 05 ميلادية حدد أغسطس فترة الخدمة العسكرية للجنود ومختلف الرتب، فكانت مدة خدمة البرايتوريين – القادة– 16 سنة، بينما جنود الفيالق (Legionnaires) 20 سنة، ولتعويض هؤلاء عند نهاية خدمتهم العسكرية، أمر أغسطس في

1 – Mommsen (Théodore),Le droit public Romain ,T 4, Paris(S D),p:110.

2 -Marquardt ,op.cit, p 384.

3 - Marquardt , loc. cit.

4 - Ibid , p 385.

5 - Dion cassius , liv . LV , Ch . 25 . Trad:A .Dubois, Paris, 1870

6 – Victor chapot , le monde Romain , Edition Albin Michel,1951,p 106.

السنة الموالية أي سنة 06 ميلادية باستحداث هذه الخزينة بمبلغ 170 مليون سسترس[1]، كما تقرر أن تكون ضريبة الإرث (Vicesima hereditatium) وضريبة البيع (rerum venalium) مصدرين لهذه الخزينة، وكان يشرف عليها ثلاثة من البرايتور(Prefecti aerarii)[2]، لمدة ثلاث سنوات، وقد استمر وجود هذه المناصب إلى غاية القرن الثالث الميلادي.

2-الخزينة الإمبراطورية (Fiscus caesaris):

هذه الخزينة بدورها تعود لفترة أغسطس، وحملت اسما مختصرا هو الفيسكوس (Fiscus)* وتم الفصل المالي بين السيناتو والإمبراطور، حيث أن مداخيل المقاطعات – الغلال- نزعت من صلاحيات الكويستور – الخازن- وتم تكليف بروكيراتور (procuratores) وهم موظفون تابعون لبيت الإمبراطور، بينما في المقاطعات السيناتورية فإلى جانب الكويستور نجد بروكيراتور إمبراطوري تعود إليه مختلف الموارد – مخازن الإمبراطورية- ومجالات إنفاقها: الجيش والأسطول وعتاد الحرب ومعاشات الموظفين، وتموين روما بالقمح[3]، كما نشير أنه وجدت خزائن عديدة، منها خزائن حملت اسم النفقات التي توجه إليها، واسم المداخيل التي تصب فيها، كما وجدت كذلك صعوبة في الفصل بين خزائن الإمبراطورية وخزينة الإمبراطور الشخصية (Res privata) وساهم في هذا اللبس أو الغموض طبيعة النظام الإمبراطوري نفسه[4]، الذي يعتبر الموظفين خدما للإمبراطور وليسوا موظفين لدى الدولة، والمفارقة أنه في وقت الأزمة[5]، يتدخل الإمبراطور لينقذ بثروته الخاصة (Res privata) الدولة، ورغم هذا فإن محاولات الفصل تمت في عهد

---

1 - Marquardt , op.cit, p 387.

2 – Ibid ,p 388

* الفيسكوس (Fiscus) حملت هذا الاسم في روما دون أي إضافة وكان مسيرها في البداية –معتق للإمبراطور يسمى (arationibus) وتمتع بنفوذ قوي ، خصوصا في عهد كلا من: كلوديوس – نيرون- دومتيانوس ، وبداية من هادريان أصبح يعين من بين صف الفرسان عادة ، للمزيد: Marquardt , p390 .

3 – Marquardt(I):op.cit, p:389.

4- ibid, p 394.

5 – Ibid ,p 396.

السيفيريين، أي الفصل بين أملاك العرش – الإمبراطورية- وبين الثروة الشخصية للإمبراطور، ففي القضايا التي تتداخل فيها الأملاك العامة بالشخصية[1]، يقوم نواب الإمبراطور بمهام القضاة وبواسطة أحكامهم يستأنف الحكم لدى الإمبراطور ويصبح ممثل الخزينة العامة كوسيط بين بروكيراتور نواب الإمبراطور والإمبراطور نفسه، وتعتبر هذه الإجراءات من بين إصلاحات القرن الرابع الميلادي الهامة .

4 - تأثر مداخيل الخزينة بالفوضى النقدية:

فرض حكام روما في العهود المختلفة الضريبة - أسوة بالشعوب الأقدم وجودا من الرومان- وكان ذلك بغرض إغناء الخزينة[2]، حتى تستجيب للإنفاق الحكومي على المشاريع المختلفة، خاصة العمرانية منها(حمامات، فوروم، طرق برية)، أو استخدام مدخولها في تسديد رواتب الموظفين الحكوميين أو أفراد الجيش، الذين كانوا معفيين من الضريبة نظير مساهمتهم الكبيرة في التوسع الكبير الذي أحرزته روما، إذ أنها بفضلهم صارت مترامية الأطراف في قارات العالم القديم: أوربا، إفريقيا، آسيا.

والملاحظ أن حكام روما لم يفرضوا الضريبة على المقاطعات الرومانية بصورة متوازنة وفي كل الفترات، إذ أن جبايتها كانت متذبذبة، لأن هناك من حكامها من فرضها على منطقة وأعفى أخرى، وهناك من خفضها في فترات دون أن يلغيها تماما، وهناك من فرضها دون تفرقة، على جميع الشعوب الرومانية في الشرق كما في الغرب، والملاحظ كذلك أن جباية الضريبة في كل عهود الدولة الرومانية تركت في الغالب الأثر السيئ في نفوس السكان، والأمثلة على ذلك عديدة، ففي العهد الإمبراطوري على سبيل المثال، زاد كاليغولا ونيرون وكومودوس من وطأتها، بسبب التبذير الكبير الذي اشتهر به هؤلاء وفرضها السيفيريون تحت تأثير محاباتهم الكبيرة التي عرفت عنهم للجنود[3]، وكانت

---

1 – Ernest stein , Histoire du bas –Empire de l'état Romain à l'état Byzantin (284–476 ap. J.C), Edition Desclée de Brouer, Paris, 1959, p 45.

2 _ Marquardt, op–cit, p250

3– Pierre Cosme, L'état Romain entre éclatement et continuité– L'Empire Romain de 192 à 235, Edition : Seli Arslem, Paris 1998, p86

التنظيمات والإصلاحات الضريبية التي قام بها ديوقلديانوس قد تركت أوخم العواقب أيضا في نفوس دافعيها سواء كانوا فقراء أو ميسوري الحال، بل امتد السخط حتى إلى شريحة الأغنياء أيضا، لأن هذا الإمبراطور قام بتوسيعها حتى شملت كل الطبقات فضلا على التعسف الكبير في تحصيلها، ولأنه منذ أواخر عهد الأسرة السيفيرية التي حكمت قرابة النصف قرن، حتى عام 235 ميلادية، دخلت الإمبراطورية الرومانية في دوامة أسوأ قرن في تاريخها .

والذي تميز بالضعف على كل الجبهات داخليا و خارجيا، و شمل ضعفها الداخلي التراجع الذي أصاب اقتصاد الدولة سواء الزراعة أو الصناعة الحرفية أو التجارة،وانتقلت العدوى إلى جباية الضريبة، ومن مظاهر الضعف في المجال المالي غش العملة –الخفض من معدنها ووزنها الذي أفقدها قيمتها– ترك بدوره الأثر السلبي على تحصيل الضريبة، فبعد أن احتفظت العملة بنقائها النسبي لقرون طويلة من عمر الدولة الرومانية الممتدة خلال العهد الجمهوري إلى العقود الأولى من العصر الإمبراطوري أي من بداية حكم أغسطس حتى عهد نيرون27ق.م–68 م، حيث انخفضت نسبة معدن الفضة بها تدريجيا بفعل الغش حتى بلغت أدنى مستوياتها في عهد السيفيريين.

والأمر نفسه يمكن تعميمه على العملة الذهبية، غير أن هذه الأخيرة ظلت حالتها أقل سوء من الفضية[1]، وهو ما يجعل التعامل بها يتسع في هذه الظروف على الرغم من أن العملة الفضية كانت أهم من الذهبية في السوق الرومانية، فإذا وضعنا في الحسبان أن القطع النقدية الفضية كانت حجر الزاوية في النظام النقدي للدولة الرومانية، في العهد الجمهوري ثم الإمبراطوري، أدركنا مدى الضرر الذي سيلحق بخزينة الدولة وتسيير نفقاتها جراء تزوير العملة الذي كان يأخذ نسقا تصاعديا بمرور الأيام.

وكان من نتائج تدهور قطع العملة الفضية، الذي أحدثه الغش في معدنها ووزنها، حيث طلب الإمبراطور "غالبا" من عمال الجباية أن يحصلوا الضريبة بالقطع النقدية

1– أندريه إيمار، تاريخ الحضارات العام، روما وإمبراطوريتها، ترجمة: يوسف سعد. ط2، منشورات عويدات، بيروت .1986. ص 534.

الذهبية، عوضا عن العملة الفضية التي ساءت سمعتها، في هذه الفترة، وبلغت الحضيض.[1]

لقد أصاب الخزينة الضرر وضغط فساد العملة في العصر الإمبراطوري وعلى الأخص العملة الفضية، وأرغم العديد من الأباطرة الرومان إلى إتباع نظام الجباية العينية وفرضه على الناس فرضا في فترات عديدة، فضلا على طريقة أخرى هي اللجوء إلى ضرب قطع نقدية من معدن الذهب خفيفة الوزن حتى يسهلون على دافعي الضرائب التسديد بواسطتها، ويمكنهم ذلك من تجنب دفعها من قبل هؤلاء بالقطع الفضية كما سكت في عهد الإمبراطور غاليانوس عام 268 م قطعا ذهبية صغيرة لهذا الغرض[2].

كما حدث أنه في فترات أخرى على نحو ما كان في فترة حكم الإمبراطور غاليانوس أيضا، أن أمر هذا الأخير الجباة بأن يتم تحصيل الضرائب من دافعيها عينا أي بكل ما يمكن أن يجنونه في نهاية كل فصل فلاحي من أراضيهم من حبوب: قمح، شعير، وزيتون وكروم ...أو في أي صورة أخرى، غير العملة الرسمية للدولة كالسبائك أو الحلي النفيسة مثلا[2]. إن هذه العينات القليلة، التي تم ذكرها، والمتعلقة بطريقة الجباية الضريبية التي اتبعها حكام روما في العهود المختلفة لملء خزينة الدولة، وخاصة في العهد الإمبراطوري، سواء كانت بالجباية العينية ، أو بالسك المؤقت لقطع نقدية من أحجام صغيرة، يعكس مدى تخبط الحكام الرومان في عمليات التحصيل الضريبي، و لم تكن عمليات الجباية الضريبية سهلة رغم إمكانيات الدولة الرومانية، وواجه حكام روما معيقات بين الفينة والأخرى.

ومن هذه المعيقات مثلا، وكنتيجة لتبعات الوضع السياسي المتردي، نجد أن خزينة الدولة الرومانية خاصة في القرن الثالث الميلادي شهدت تراكما ظل يتزايد بشكل مطرد لقطع عملة رديئـــة ناجمة عن قيام جباة الضرائب، خاصة في عهد الإمبراطور

1 – Mommsen (Théodore), Histoire de la monnaie Romaine : 3, traduit par : Duc de Blacas, Forni editor Bologna, Paris, 1995, p 59.

2 – تشارلز وورث، الإمبراطوريـــة الرومانية، ترجمة: رمزي عبده جرجس، مراجعة: محمد صقر خفاجة. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص ص157، 158.

ديوقلديانوس بتحصيل قطع نقدية ضربتها دور السك بطريقة مغشوشة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة غريبـــة، لم تكن معهودة في قرون سابقة تتمثل في الاكتناز الكبير الذي قامت به الفئات الميسورة في المجتمع لقطع العملة الجيدة، والأكثر احتواء للمعدن النفيس والتي تم ضربها في فترات سابقة لحكم الإمبراطور ديوقلديانوس[1]، ولا يجب أن ننسى التذكير بأن حكام روما كثيرا ما لجأوا إما لقلة المعادن وإما لضآلة النقود السليمة غير المزورة، تحت تأثير فقدان الدولة لمناجمها المهمة، إلى اشتراط الجباية بالسبائك أو كل الأشياء الثمينة، كالتماثيل التي كان يتم نحتها في المدن على نحو ما فعل الإمبراطور ماكسيميانوس، لذلك اشتد تذمر الناس في المدن لهذا السلوك المشين، ولم يرض الجنود بهذه المصادرات رغم أنهم كانوا أول المستفيدين منها لأنها تمثل مصدر رواتبهم، وأن عدم رضاهم مرده أن أقاربهم حملوا لهذا الإمبراطور كراهية لأنه من أجلهم كانت تتم هذه المصادرات[2]، وعلى العموم يمكن القول أن إصلاحات ديوقلديانوس في الميدان النقدي كما في الميدان الضريبي كانت فاشلة، وترك هذا الفشل تبعاته على جباية الضريبة في عهده، فقد اضطر هو وشركاؤه الأربعة إلى أسلوب الإعانات العينية والأعمال الإلزامية أو السخرة، فصار جمع الضريبة يتم من المحصول السنوي، لذلك أضحت الجباية العينية تمثل النسبة العظمى مما تحصله الدولة من مواطنيها, وكي ينجـــح التحصيل تم اللجوء إلى إحصاء عام للناس كل خمس سنوات.

وكل فرد - رأس - حسب أملاكه تُفرض عليه المساهمات العينية التي تقررها الحكومة لخمسة عشرة سنة.[3]

كما أن مداخيل الخزينة ذاتها تأثرت بوضعية العملة السيئة، لأن المداخيل انخفضت بشكل كبير، خاصة أن الجباية الضريبية كانت تمثل العمود الفقري والمصدر الأكثر أهمية من حيث تموين خزينة الدولة الرومانية, ومن الأدلة على تراجع مدخول الضريبة بفعل

---

1 – Pierre Cosme: op.cit, p 220.

2 – محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص41.

3 – ف. دياكوف، الحضارات القديمة،ج2، ط2، ترجمة : نسيم واكيم اليازجي، منشورات دار علاء الدين، دمشق ، 2000 ، ص 694.

العملة المغشوشة، أنه في العهد الإمبراطوري لما أعلن أوريليان بأن الدينار المضاعف، سوف لن تصبح قيمته سوى قطعة "أوريليانوس": قطعة فضية ضربتها دور السك في عهده. واحدة بدلا من ثمانية، فإن عوائد الضريبة لم تتزايد حتى بخمس (5/1) قيمتها الحقيقية، لكنه وتزامنا مع التأزم الاقتصادي الذي عرفته هذه الفترة، فإن عوائد خزينة الدولة تناقصت أيضا مقارنة بما سبق، بحيث أن ظروف الفقر المدقع التي ميزت أحوال الناس أسهمت أيضا في تضاؤل عائدات الخزينة الجبائية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة[1]، كما أن التقلبات التي مست القطع النقدية والتي أدت بدورها في فترات كثيرة وطويلة إلى ظاهرة التضخم، وعلى الأخص خلال القرن الثالث الميلادي من عمر الدولة الرومانية الطويل دفعت كبار ملاك العقارات والأثرياء أن يقترحوا على صغار الفلاحين الذين كانوا مدينين لهم، بأن يسددوا ما تأخر عليهم من ديون تسديدا عينيا، لا نقديا حتى يضمنوا لأنفسهم بذلك مداخيل ثابتة، ويتجنبوا الحصول على أموال ممثلة في قطع نقدية رديئة[2]، وكانت الدولة تطالب المدينين في كثير من الحالات بتسديد ديونهم بالعملة الذهبية وكان لذلك أيضا في بعض جهات الدولة عواقب وخيمة خاصة على فئة المزارعين الذين تأثروا بالتضخم،لأن ديونهم ارتفعت بصورة كبيرة[3].

V- الإدارة الرومانية في المقاطعات:

لقد تعددت دوافع الاحتلال الروماني للمناطق خارج إيطاليا، ما بين عسكرية على غرار مقدونيا وما بين الدوافع الاقتصادية –الاستفادة من الموارد- كما هو الحال في مقاطعة إسبانيا، بينما احتلال منطقة المغرب وتحطيم قرطاجة سنة 146 ق.م لاشك أن دافعه الأساسي كان الانتقام والاستعمار[4]، وجرت العادة أن تقوم لجنة من مجلس الشيوخ بوضع قانون الولاية (lex provincae) ويصادق عليه السناتو، ويتحدد بموجبه ماعلى السكان

---

1 – Ernest Stein : op.cit, p 44.

2– Dominique Hollard, la crise de la monnaie dans l'empire Romain au troisième siècle après J.-C, Annales, n : 5, 1995, p 1075

3 – ibid, p 1076

4 – إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 283

من حقوق وواجبات، ونشير إلى أن الولايات كانت تضم جماعات (civitates) ذات تنظيم مدني وأخرى قبلي وهي على النحو التالي:

- مدن أو جماعات حرة مرتبطة بمعاهدات مع روما (Civitates liberae et foederatae).[1]
- مدن أو جماعات حرة معفاة من الضرائب (Civitates liberae et immunes).
- جماعات خاضعة للضرائب (Civitates stipendiaria)

1_ المقاطعات الجمركية الرومانية:

بالنسبة للتنظيم الجمركي نجد هناك مقاطعات جمركية مستقلة تكونت من خلال تجمع عدة مقاطعات، كالمقاطعات الإسبانية وغالا الناربونية والغالات الثلاث، هذه الأخيرة كانت منفصلة عن بعضها البعض بمراكز جمركية وتجارية فيما بينها كانت حرة، والاعتقاد السائد يبقى هو أن جباية البورتوريوم –العبور– كانت تجبى على الحدود على كل البضائع الواردة للمقاطعة مرة واحدة[2]، بينما المقاطعات الآسيوية كانت لها جمارك خاصة، وهي المسماة (quadragesima) وبقية المقاطعات الآسيوية المعلومات حولها غير متوفرة، بينما النظام الجمركي في مصر يشكل حالة خاصة، لأنه ومنذ عهود سحيقة كان نظاما منظما إلى حد جعله الرومان نموذجا لهم[3]، وفي كل فروع النيل كان الرومان يجبون من المصدرين رسما.

أما بالنسبة لمقاطعات إفريقيا فكانت الجباية مؤجرة في مجموعها لأربعة ضرائب (quatuor publica) تحت إشراف وكيل إمبراطوري، ويشمل حق الجمرك قيمة موافقة لقيمة السلعة، على أن يصرح صاحب البضاعة بسعر شرائها، إذ المقدار من المائة يتغير حسب المقاطعات، وحتى في المقاطعة الواحدة هناك تفاوت في قيمة الرسم بحسب البضائع، وعموما لم يطرأ على النظام العام للجباية أي تغيرات جذرية، لكن بمرور الوقت اكتسب نسقا تنظيميا، ومن خلال إقامة مراكز جمركية، تم منع بضائع من التصدير وبشكل مطلق

---

1 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 309.

2- Marquardt, op.cit. p 345.

3- Ibid, p348.

كالحديد الخام، الأسلحة، الخمور، الحبوب، وعلى العكس البضائع التي يتم استيرادها تخضع لضريبة الجمرك[1]، أي تلزم القادمين إليها برا أو بحرا بدفع مكوس ورسوم للدخول إليها شريطة أن يعفى منها الرومان والعشارون.

2- موظفو الإدارة:

حاكم المقاطعة: مدة ولايته سنة واحدة قابلة للزيادة واختصاصاته متعددة، عسكرية وإدارية، وقضائية، فهو القائد العام لقوات الاحتلال وحماية الحدود، ويقوم بتنظيم العلاقات داخل المقاطعة- الولاية- ويشرف على تحصيل الضرائب، وفي بداية توليه الحكم يصدر بيانا (Edictum) يحدد فيه الخطوط العريضة لسياسته العامة[2]، وكان القضاء يكتسب أهمية بالغة، حيث يتم تقسيم المقاطعة إلى دوائر قضائية (conventus) إذ ينتقل المجلس القضائي إلى كل منها للفصل في القضايا[3]، مع العلم أن الوالي لم يكن يتقاضى أجرا، بل يُمنح مبلغا كبيرا من المال[*] يغطي نفقات كامل طاقمه الإداري، هذا الأخير متكون من مجموعة من المساعدين يأتي على رأسهم:

أ- **كويستور**(Quaestor) يتولى استلام المدخيل[4] من جامعي الضرائب، ويشرف على الخزينة، وهذا المنصب ذا أهمية في تسلق باقي الوظائف العامة (magistratus) التي كانت حكرا على العائلات الغنية، ومنها مناصب السناتو نفسها، وهناك عوامل ساهمت في هذا الاحتكار كالنفقات الباهظة التي يتطلبها شغل مثل هذه المناصب بحكم أنها شرفية، وكان من الصعب على أي شخص لا ترضى عنه غالبية السناتو أن يفوز بمنصب الكويستور.[5]

ج- **ثلاثة مساعدين** (Leguti) وهم من بين أعضاء السناتو، حيث يرشحهم الوالي ويقوم بعدها السناتو بالمصادقة على الترشيح، ويُعتبرون بمثابة مجلس استشاري.

1 - Marquardt, op.cit, p342

2 – إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 285.

3 – عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 311.

*- شهد القرن الثاني ميلادي، منح الأباطرة لبعض الولاة المشرفين على المدن إعانات مالية لغرض تنظيم الألعاب وبقى هذا الامتياز استثنائيا. للمزيد أنظر Marquardt , op.cit, p 107

4 – عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، ص286.

5 – نفس المرجع، ص 300.

د- **الرفقاء**(comites) وهم شباب العائلات الثرية والمقربة من الحاكم، وكان الهدف من الاستعانة بهم هو إعطائهم فرصة التدرب على حكم الولايات[1]، وتكليفهم ببعض المهام الرسمية، تضاف لهم مجموعة أخرى من الكتبة والعبيد لتكليفهم بمختلف المهام والأعمال.

وبمرور الوقت حدث تطور في نظام الجباية*، حيث أصبح يكلف بها أعضاء المجلس البلدي (Curiales) والذين يطلق عليهم أحيانا (Exactores) وتمسى وظيفتهم (Munus) أي موظف عمومي للجباية تحت رقابة نائب الإمبراطور من صف الفرسان الذي يرأس الإدارة الإمبراطورية في كل مقاطـــعة، بمساعدة أعوانه[2]، وفي المقاطعات السناتورية – التي يشرف عليها مجلس الشيوخ- لها استثناء حيث الجباية فيها اسميا فقط تكون من قبل الحاكم – الوالي- الذي يقوم بتسليم الجباية إلى البروكيراتور، كما يتولى أعضاء المجلس البلدي –الأعيان- تقسيط الضرائب والقيام بالإحصاء.

1- عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، ص286.

* – هذا التطور خاص بالرومان، أما عن النظام الضريبي في فترة الملوك المحليين، فالمنطقة عرفت الضرائب والتي ورد ذكرها في العديد من المصادر(أبيانوس، سويتونيوس، سالوستيوس). وهذا الأخير ذكرها في حرب يوغرطة أكثر من مرة، والضرائب كانت منتظمة في المدن والأرياف، أما فيما يتعلق بالجباية فقد تمتعت بعض الجماعات بالإعفاء منها، وكانت الضرائب تُدفع عيناً وبنسب مختلفة، كما وجدت الضريبة على المواشي وفي المدن تدفع نقدا، وبالعودة لنظام الجباية نجد الملوك يقومون بتشغيل عدد كبير من الموظفين(أمناء الملك) وهؤلاء يحددون إمكانات كل مجموعة ويقع عبء توزيع المبلغ على رؤساء المجموعات، وبالطريقة التي يرونها مناسبة، مع تسجيل بعض الامتيازات للقائمين على العملية، كما فرض الملوك المحليون الضرائب غير المباشرة خصوصا على استغلال المناجم كالنحاس والرخام... وهذا ما انعكس إيجابا على الخزائن الملكية؛ للمزيد عن النظام المالي- الضرائب والعملة- ارجع إلى: محمد الهادي حارش، مملكة نوميديا دراسة حضارية، ص68، ص75.

2 –Ernest Stein, op.cit, p43.

الفصل الثالث:

الضرائب المباشرة

I - الضرائب المباشرة منذ الاحتلال الروماني إلى فترة أغسطس:

1- ضريبة العُشر (Decumae):

وهي ضريبة مرتبطة بالإنتاج الزراعي، أي من الضرائب العينية التي يدفعها الفلاحون المالكون للأراضي والمستأجرون، بعد جني المحصول، والمتمثل خاصة في القمح، الشعير، الخمر، الخضر (Fruges minutae)[1]، أي أن الضريبة على الملكية – الأرض–لا على الأشخاص وهي تزداد بإزدياد الإنتاج، حتى أن الفلاح يضطر إلى دفع مايُساويها من الحبوب الأخرى، إذا لم يستوف القمح هذا المقدار[2]، مع العلم أن القمح إحتل الأولوية من بين بقية المحاصيل، لكون زراعته فرضت بدءاً من أوائل العهد الإمبراطوري، بحكم توزيعه مجاناً في روما[3]، حيث جاءت القوانين الزراعية كتتويج لهذا النجاح العسكري، فأثرت الحروب على الملكيات الزراعية الصغيرة، وبالمقابل زيادة عدد العبيد، وكانت هذه إحدى ميزات العهد الجمهوري، والتي نجم عنها حدوث تغيرات، فأدت بالسكان للهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا ما جعل الرومان يكرسون جهودهم لاستغلال الأراضي بشتى أصنافها – الخصبة والأقل خصوبة – وفق القانون الزراعي لسنة 111ق.م، مقابل ضريبة العُشر، أو يستغلون الأقل خصوبة في الرعي مقابل ضريبة الرعي (pecoris scriptura)[4]. وبالعودة للقوانين الزراعية نجدها تحدد شروط الإستفادة من الأراضي الخاضعة لضريبة العُشر ونسبتها الحقيقية، وهذا ماتضمنته بنود قانوني: مانكيانا وهادريانا، ومشكل ضريبة العُشر، لم يكن في الضريبة ذاتها، بل في تقديرها الذي يفوق إمكانات الأهالي، فمن جهة نجد حكام المقاطعات الباحثين عن الثراء، خلال فترة توليهم

1- Marquardt, op.cit, p 238.

2- La croix (Frederic)," Colonisation et administration Romain dans L'Afrique septentrionale", revue Africaine,(N°= 1863),p,81.

3- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 206.

4- محمد الحبيب بشاري، دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما بين 146ق.م و285م، رسالة دكتوراه في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2007، ص 172.

ومن جهة أخرى سلطة العشارين (Publicani)، حيث كانت سلطة الدولة تجاههم ضعيفة، وأكثر من ذلك كان حاكم المقاطعة يخاف نفوذ وسلطة هؤلاء العشارين، الذين يستمدون نفوذهم من روما وحكامها هناك، فجرى تعسف في تقدير الضرائب، والنتيجة تقاسم ما تم نهبه بغير وجه حق، فيما بين الحكام والجباة[1]، وأصبحت التجاوزات عُرفاً رغم انها كانت استثناء[2]، ودام الوضع لقرون عدة، ومن المصادر التي صورت بدقة هذه التجاوزات ومآسيها خطب شيشرون (ciceron)، وهو ما حتم على الدولة القيام بإجراء تعديلات مست الإدارة المالية للتقليل من هذا الجور[3]، لأنه منذ منتصف القرن الثاني الميلادي، لم تعد في يد العشارين وهذا لعدم وجود متعهدين ذوي إمكانات مالية، كما كانت حاجة الخزينة للأموال سببا في فرض هذه الضريبة[4]، وكان هذا في صالح الاحتلال، لأن هذه الأراضي تتوسع بتوسعه.

2- ضريبة الحرب (stipendium): مصطلح ستبانديوم اشتقاقا تعني، راتب الجندي[5]، أي تغطية تكاليف الحرب وهذا على حساب المقاطعات التي واجهت الإحتلال، وإلزام تلك المقاطعات بتحمل تكلفة الحرب[6]، أي بفرض قانون على المهزومين تمثل في دفع حصص من المحصول إضافة إلى فرض ضريبة على العقار[7] ، بحكم أنهم خاضعين وليسوا حلفاء والمعلومات حول هذه الضريبة متفاوتة في المقاطعات.

حيث نجد لها أدلة مؤكدة في سردينيا والمقاطعات الإسبانية والغالات الثلاث ومقدونيا، أما المقاطعات الأخرى: كسوريا، ومصر، بلاد المغرب. فالمعلومات حول نسبة

1- عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص ص 312- 315.

2- Marquardt,op.cit, p 236.

3- Ibid, p 241.

4- Gsell (st), op.cit, T 07, p 81.

5- عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 312.

6- Gsell (st), op.cit, T 07, p 39.

7 - Mommsen (théo) , Histoire Romaine , T 06 , trad : A .Alexander , Paris , 1868 , p 07 .

هذه الضريبة قليلة[1]، أما بالنسبة لجبايتها فكما هو معلوم احتفظ الرومان بنظام الضرائب التي كانت قبل احتلالهم لمختلف المقاطعات[2]. وتم إتباع ما طُبق في مقدونيا: حيث يتم فرض ضريبة واحدة مساوية لما كان يُجبى سابقاً مع تقسيم المقاطعة إلى أقسام مستقلة، يكون مقرها المدن ومن ثم يفرض موظفو المقر – المدينة- على كل قسم حصة من الضريبة، أما طريقة الدفع فكانت إما نقداً أو عيناً أو هما معا، ففي مقاطعات كآسيا الصغرى وصقلية تدفع عيناً، بينما مقاطعات كإسبانيا ومقدونيا ومنطقة بلاد المغرب تدفع ضريبة سنوية محددة نقداً، ومقاطعات أخرى تدفعها مواد أخرى –الشمع والجلود[3]– كما تتميز بكونها تفرض على الأشخاص، كما تفرض على الأرض (Tributum Solis) فالرومان قاموا بمسح العقارات وتصنيفها من حيث طبيعتها وقيمتها، مقلدين في ذلك النموذج المصري –الفرعوني- ومنه أصبحت الأراضي الخاضعة للضريبة تشكل نسبة كبيرة من الستيبنديوم، وهناك ميزة أخرى لهذه الضريبة وهي أنه خلال العهد الجمهوري عندما يكون المحصول ضئيلاً، أولا تبلغ الضرائب المنتظمة المبلغ المحدد، عندها تلجأ الدولة –استثناء- إلى الضريبة على الثروة. بينما في العصر الإمبراطوري أصبحت ضريبة الحرب تطلق على التريبوتا (Tributum) أي صارت ضريبة مباشرة[4]، بالنسبة لمنطقة المغرب نجد أكثر، المدن: تدفع هذه الضريبة[5]بينما تلك المتحالفة مع روما فهي معفاة ومثال على ذلك مدينة لمطة(Leptis Minor) التي ورد ذكرها في أحد المصادر القديمة.

1- Marquardt,op-cit,p 243.

2- ibid.

3- Ibid, p, 244.

4-إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 329.

5- يوليوس قيصر، حرب إفريقيا –47-46ق.م، ترجمة :محمد الهادي حارش، دار هومة، 2000، ص12(المدن المعنية بالضريبة هي:أوتيكا (Utica)، حضر موت سوسة (Sousse)، رأس ديماس (Thapsus) اشولة، (Achulla) أوزاليس (Uzalis)، تيوداليس (heudalis).

الجدول رقم (1):الأراضي التي حددها الرومان خلال القرن الأول ومنتصف القرن الثاني الميلادي:(1)

التاريخ	القبائل التي حددت أراضيها	المصدر والمرجع
81/80	سوبوربور ونكيف	أراضي أخذت من الأملاك العامة لكيرتا A.E,.1957,175,B.A.A, III ,P,293
81/80	سوبانسس وفوفركانسس	Termini positi inter vofricenses et suppenses ,A.E ., 1942/43,35
87	مودوكيوفي وزموكي	Positi conventioneutra-rumque nationum ,I.R.T.,854 (epigraphica,1939,I,P,111
trajan	نيبجيني	Inter tacapitanos et nybgenios , ILT ., 69/70
103/100 105 116	موسلامس	Madaurenses , tisibenses augustum , valeriam atticillam
117/116	سوبوربور	Adsignati , D , 9380-9381 , cagnat (R)m ;el . boissierm PPm 102/99
128	زميسي	Termini positi inter igilgilitanos et zimizes , C.I.L ., VIII, 8369
137	نوميديا	Asdignati,C.I.L ., vIII, 8813-8814
138	موزلامس	S.C. de nundinis saltus beguensis C.I.L ., VIII, 23246, 11451

(1) نقلا عن :شافية شارن، بلقاسم رحماني، محمد الحبيب بشاري، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص129.

3- أعمال أغسطس الجبائية:

وتبدأ من خلال توطيده استعمار بلاد المغرب وتأسيسه المستعمرات والمدن[1]، كما استهل أعماله الإدارية باختياره الموظفين من بين طبقة الفرسان، والتي كانت تتمتع بخبرة في مجال المال والضرائب والتجارة، والذين عملوا فيما بعد كوكلاء ماليين (Procurator) في المقاطعات، مسؤولين عن جباية الضرائب ودفع الأجور[2]، وللإشارة فقد كانت إفريقيا ونوميديا وموريتانيا تابعة للسناتو في فترة حكم –أغسطس–* يحكمها عضو من السناتو، يقود الفرقة الأوغسطية الثالثة،باعتبارها ولايات مضطربة، بينما مقاطعات أخرى تابعة للإمبراطور[3]، وبالنسبة لمنطقة المغرب تحديداً، يرى روستوفتزف بأنها شهدت في فترة هذا الأخير وفترة تيبريوس تهافتاً كبيراً على الأراضي، من خلال توجه الاحتلال نحو الجنوب، مما نجم عنه قيام القبائل بثورات ضد المحتل[4].

وبالعودة إلى أعمال أغسطس في مجال الضرائب قام هذا الامبراطور باستحداث ضرائب على المنازل والعقارات، كما أمر بالقيام بعمليات المسح والإحصاء، كما حرص على دفع ضريبة الإرث[5]، منها ضرائب يدفعها أحرار الرومان، وهذا الإجراء الأخير استحسنه

1- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 216.

2- مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية، النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، دار المعرفة الجامعية،1999، ص 90.

* الإمبراطور قيصر أكتافيانوس (Imperator caesar octavianus) ولد سنة 63 ق.م ووصل إلى الحكم عام 31 ق.م، اقتسم الولايات مع السناتو، وكان من نصيبه الولايات المضطربة عسكريا ، كما كانت له العديد من الإصلاحات، خاصة في مجال الإدارة المالية، حيث استحدث مناصب جديدة على غرار المشرف على تموين روما (prafectus annonae) وضرائب جديدة، وغيرها من الأعمال، توفي عام 14 م .أنظر: وليام لانجر، موسوعة العالم ، الجزء الأول، أشرف على الترجمة : محمد مصطفي زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ، ص ص 271.277

3- سيد أحمد علي الناصري، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، ط2، دار النهضة العربية، 1991، ص 52.

4- شارل أندري جوليان،المرجع السابق، ص 288.

5- Dion cassius , liv . LVI , Ch . 28 .

سكان المقاطعات معتبرين أن شكاواهم سيكون لها[1] صدى، كما فرض ضريبة بيع العبيد والتي لم تكن مقبولة لا في روما ولا في إيطاليا[2]، ولو أن بعض المصادر أوعزتها إلى متطلبات الحروب، وما تحتاجه من أموال[3]، كما فرض ضريبة الإرث على المواطنين الرومان رغم إعتراضهم على ذلك[4]، وفرض أخرى على المواد الإستهلاكية، وعلى السلع المباعة في المزادات[5]. أما عن إدارة الجباية، ففي عهده ألغيت تدريجياً شركات جباية الضرائب وحل محلها الوكلاء، والفرق بينهما هو الإهتمام بشكاوى الناس وأبرز مثال على ذلك، هو قرار أغسطس الذي نشره في قورينا–ليبيا[6] عام 04 ق.م والذي رخص بموجبه رفع الشكوى ضد المبتزين من الجُباة.

II - الضرائب المباشرة إلى غاية القرن الثاني الميلادي:

1. ضريبة الرأس (tributum capitis):

كل فرد في المقاطعات مُجبر على دفع ضريبة على شخصه تُسمى (tributum capitis) وهي متساوية الدفع عند الجميع، وضريبة الرأس تدفع خاصة على ثروة الفرد أو عائداته أو مداخيله، وجبايتها تتم نقداً عن طريق العشارين وإن كانت مختلفة حسب المناطق.

مثل ما هو الحال في بلاد فارس ومصر[7]، أما بالنسبة لمنطقة المغرب ومعها بريطانيا، فلا تفرض هذه الضريبة إلا بعد أن تعاني الدولة من خسائر في حروبها التوسعية، بينما في مقاطعات أخرى كسوريا فهي تدفع على الصناعة لأنها تفرض على

1- روستوفتزف، المرجع السابق، ص 87.

2- René Selosse, op.cit, p 10.

3-ibid, p46.

4- Marquardt, op.cit, p 336.

5- René Selosse, op.cit, p 41.

6- سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق, ص 69.

7- Marquardt, op.cit, p 249.

الرجال المحصورة أعمارهم بين 14 -65 سنة والنساء المحصورة أعمارهن بين 12-65 سنة- ولا يدفعها إلا الأشخاص القادرين على العمل[1].

بينما في بلاد الإغريق لا تفرض على الأشخاص العاملين، بل على الأجانب الذين يتحصلون على أرباح من أي نشاط، وعلى الباعة المتجولين وعلى الدجالين[2]. وعموماً فرض هذه الضريبة في المقاطعات المحتلة كان تقع على عاتق طبقة العوام، في الأرياف وصغار الفلاحين، بينما تم إعفاء أعضاء مجلس الشيوخ وطبقة الفرسان والجنود[3]. من خلال إصلاحات ديوقلديانوس، تم الفصل بين ضريبة الرأس والضريبة العقارية[4].

وهناك من الباحثين، من أكد أن هذه الضريبة بقيت في بلاد المغرب إلى غاية القرن الخامس الميلادي[5].

2-ضريبة الأنونة (Annona):

لقد شمل مصطلح الأنونة، العديد من المعاني،فقد ارتبط بالضريبة التي تدفع دوريا كل سنة إلى روما[6]، كما حمل معنى المحصول السنوي (Annus)، كما حمل أيضاً مجموع التموينات لضمان توزيعها مجاناً على سكان روما، كما حمل مصطلح (Annona civica) معنى شراء الحبوب بأسعار منخفضة، وهناك من اختصره بما يُسمى في وقتنا الحالي بسياسة التموين[7]. كما تطور مصطلح الأنونة عبر مساره التاريخي ليدل خلال العهد الجمهوري على الضريبة المباشرة العينية المفروضة على المقاطعات، بدءًا من ضريبة العُشر، أما في العهد الإمبراطوري فدل على حصة القمح والخبز التي توزع على

1- Marquandt, op.cit p 252.

2-Ibid, p 253.

3- Yves modèran, l'Empire Romain tardif, éd 2 Paris, 2006, p 86.

4 -Pierre cosme , op.cit, p 228.

5- Christian courtois, les Vandeles et l'Afrique, Paris, p 132.

6- Henry Babled, De la cura annonae chez le Romains, thèse Pour le doctorat, Paris, 1892, p 03.

7- محمد الحبيب بشاري، ص 145.

الموظفين والجنود كأجور لهم تعويضاً عن الأموال النقدية[1]. وأهم مواد الأنونة نجد القمح، باعتباره مادة أولية، وبمرور الوقت تم إضافة مواد أخرى كالخبز والزيت والخمر والفواكه الجافة[2].

بالنسبة لأولويات الأباطرة فقد اعتنوا بالأنونة عناية كبيرة[3] وحرصوا على وصول التموينات من المقاطعات خصوصاً من بلاد المغرب[4]، كما عملوا على أن تكون لمدينة روما لها الأولوية على باقي المدن. وبموجب ذلك صدرت العديد من المراسيم الإمبراطورية التي تحدد مهام ومسؤولي الجباية، في نتصف القرن الرابع الميلادي خصوصاً[5]، حيث كان المقر العام موجوداً بروما يحمل المشرف عليه لقب متصرف التموين (annonae a fricae sed et urbis romae) أما بالنسبة للمقاطعات فقد كان لكل منها مسؤول عن الجباية يتبع المقر العام. بالنسبة لمنطقة المغرب كان مقرها موجودا بقرطاجة، والذي كان على عاتقه مسؤولية توزيع الضرائب المستحقة على المقاطعات والمدن والأملاك[6]، كما إرتبطت الأنونة بسهر الأباطرة على توفير المخازن لاستقبال الضرائب العينية[7], وقد أنشأ ماكسميانوس بمنطقة القبائل سنة 304م مخازن منها مخزن تقلات[8]، كما كان الحرص شديدا أن تكون الأنونة كاملة غير منقوصة إلى روما*، وكان

1- دليلة بورني، تطور النظام الضريبي ،ص 30.

2- بشاري محمد الحبيب، دور المقاطعات، ص 146؛ دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 31.

3- Ernest stein, op.cit, p45.

4- Cod. Théod. XI. 1. 17.

5- Cod. Théod. XI, 7. 8.

6- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والإجتماعية، ص 139.

7- Pierre Cosme,op.cit, p 92.

8- C.I.L. VIII, 8836.

*- لأهمية الأنونة شجع الأباطرة إقامة مخازن للمؤن ، وكانت محطات أثناء زيارتهم ، وتم الإكثار منها خصوصا في مصر ومنطقة المغرب، للمزيد عن مخازن الغلال وعلاقتها بمصالح البريد العمومي، وأهم النقوش التي تناولها، ينظر: pierre cosme , L'état Romain , pp 93.92 .

على الفلاحين حمل مسؤولية ما ضاع أو تلف أثناء النقل[1]. أما فيما يتعلق بنقل الأنونة لروما عبر البحر، فقد صاحبها حركة تجارية وانتعاش التجارة البحرية عموماً، ومعها نشاط لا يقل أهمية بالنسبة للموانئ خاصة ميناء أوستيا (ostie) في إيطاليا[2]، ولتشجيع هذه الحركية تم إلزام مالكي السفن مسؤولية النقل مقابل منحهم امتيازات، كمنحهم حق المواطنة الرومانية بالنسبة للاتين، ومع بداية القرن الثالث الميلادي عرفت عملية نقل الأنونة في عهد سبتموس[2] سيفيروس وكراكلا تطوراً[3] لافتاً، حيث تم إعفاء القائمين عليها من الكثير من المسؤوليات المكلفة، بينما في عهد ديوقلديانوس* أصبح القائمون على هذه العملية مجرد موظفين يقدمون خدمة عامة، أما في بلاد المغرب، فنشط مينائي قرطاجة وهيبون –عنابة–على سبيل المثال، مع أنه توجد العديد من الموانئ الأخرى ذات الأهمية في هذه المقاطعة فالأول –قرطاجة– يستقبل منتوجات منطقة مجردة (Bagrades) بتونس، أما الثاني –عنابة– فيسوق زيوت قسنطينة ومداوروش في –سوق أهراس– بالنسبة لسكان المقاطعات مشكلة الأنونة لم تكن في ديمومتها، بقدر ما كان المشكل في التقدير العادل لها[4]، ولما بلغ صدى التجاوزات للأباطرة جعلهم يوجهون لحكام المقاطعات رسائل تحثهم التأكد من عدم حدوث تزوير يطال دافعي الضرائب.[5]

1– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 141.

2– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 228.

2- Maurice Besnier, Histoir Romaine, L'empire Romain de l'avénement des Séváres au concile de Nicee , premiére partie, TIV, Paris , 1937, p p ,111,113.

3– محمد الحبيب بشاري، دور المقاطعات، ص 204، ص 205.

*–من بين إصلاحات هذا الإمبراطور إصداره منشورا (délegatio) يتم فيه تقدير الضرائب كل خمس سنوات ثم صار كل 15 سنة للمزيد أنظر: هـ . د . بل، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، تعريب وتعليق: عبد اللطيف أحمد علي، دار النهضة العربية،1973، ص 149.

4– روستو فتزف، المرجع السابق، ص 620.

5- Code Théod XII, 6, 27.

وبالمقابل لم يكن الجيش يتورع عن مصادرة الأملاك في حال حدوث تأخر دفع الضرائب، وبالعودة إلى بدايات العهد الإمبراطوري، حيث كانت الأنونة التي تدفعها بلاد المغرب تمثل الثلث، والثلث الآخر كان يجنى من مصر والثلث الباقي يُحصل من بقية المقاطعات[1]، مع ملاحظة أن كميات القمح والزيت كانت تتضاعف بمرور الوقت.

3- الضريبة العسكرية:

شكلت ضريبة التموين العسكري (annona militaris) بدء من عهد سيبتموس سفيروس، عبئاً كبيراً على عاتق الفلاحين والقرويين، بإلزامهم تقديم المؤونة لصالح الجيش الروماني[2]، كما ارتبطت هذه الضريبة بالجيش لكون أكثر الإمتيازات منحت له[3] لكن دون إغفال أنه تظافرت عوامل أدت إلى إستحداث هذه الضريبة منها الإضطرابات التي كانت على تخوم الإمبراطورية، والثورات الداخلية، وتضاعف عدد موظفي الإدارة عموماً وإدارة الجباية خصوصاً، وكذلك عامل آخر لايقل أهمية وهو تراجع قيمة النقود خلال فترة القرن الثالث الميلادي مما حتم تعويضها بالرواتب العينية[4]، إضافة إلى متطلبات العمليات العسكرية خصوصاً بمنطقة المغرب كتأسيس المراكز والقلاع العسكرية[5]، وإلى غاية أواخر عهد الإمبراطورية كانت الوحدة النقدية المستعملة في الحساب رسميا هي "السسترس" المسكوك من النحاس والزنك، وفي المقاطعات نجد الضرائب الثابتة –التي تدفع نقدا– يتم تحديدها بمبالغ ثابتة من السسترس.[6]

1- محمد البشر شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 141.

2 - Eugéne Albèrtini, L'Afrique Romaine, p36

3- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 130 .

4- روستو فتزف، المرجع السابق، ص 476 .

5- دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 33.

6- رمضان تسعديت، المرجع السابق، ص 189.

الجدول رقم(2): مخازن الضريبة السنوية[1]

تستور (Tichilla)	*C.I.L.VIIL 25895 ; Fabrer (G), L'olivier et l'huile dans les provinces romaines d'Afrique , P., 47*
هرقلة(Horrea Caelia)	*Table de Peutinger , http://www.fh-augsburg.de/~harsh/Chronologia/Lspost03/ Tabula/tab-pe06- htlm.Vl, 2 , ; Itinéraire d'Antonin , P.,52,56,58, edit.Fortia d'urban*
قرطاجة	*Ammien Marcellin, XXVIII, 1, 7*
اوتيكا	*C.LL.Vlfl, 13190 ; Cagnat(R), Armée romaine, P., 315*
عنابة (هيبو ريجيوس)	*Allais (Yvonne), Les greniers publics de Djemila (Cuicul), R.Af., 1932, t.,78, P., 267 C.I.L.VIII, 19352*
سكيكدة(Rusicade)	*C.I.L. VIII, 19852;*
لمباز	*Ibid, P., 259 ; Pflaum (H.G),I.L.A, t;2, Paris, 1957, PP., 1,2, 10*
سور جواب(Rapidum)	*Ibid, P., 259 ; Pflaum (H.G),I.L.A, t;2 , Paris, 1957, PP., 1, 2, 10*
جميلة(cuicu1)	*Allais (Y) , Les greniers publics de CUJCU! , P., 267*
سيدي ريحان(Muslubium)	*LA. P.,4 ; Reygasse (M), Recherches des antiquités dans le nord de l'Afrique, Paris,1890, P., 234 ; Gsell (S) , A. A. A , f,, 7, 57*
عين زادة Caput saltus horreorum	*I.A., P. 7 ; C.I.L., VIII, 8425 , 8426 ; Gsell(S) , A. A. A., f,, 16, 319*
عين روة Horrea Aninicensia	*Notice episcopale, 7 ; Gsell (S), A.A.A., f., 16 , n°78*
تيكلات Tubusuctu	*C.I.L.VIII, 8836 ; Cagnat (R), op cit, P., 69 ; Gsell (S), op cit, f.,7,27*

[1]- نقلا عن : محمد الحبيب بشاري، دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما بين 146ق.م و 285م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ القديم ، جامعة الجزائر 2006، ص 200.

والانهيار النقدي أسهم في تجفيف وتخفيض واحدة من المصادر الأكثر أهمية التي تمون خزينة الدولة مثل هذه الحالة جعلت الأباطرة يقومون بإدخال إصلاحات مالية، منها مطالبتهم بدفع الضريبة عينا لتموين الجيش وهذه الطريقة سابقا كانت نادرة من خلال المطالبة بكميات إضافية من الأنونة، وبداية من القرن الثاني ميلادي أطلق هذا الاسم على التموين –عينا– الموجه لتغطية نفقات الجيش (Annona Militaris) وعملية الجمع تتم في مكاتب عسكرية[1]، وأهم ما اشتملت عليه هذه الضريبة من مواد نذكر الغلال المتنوعة والمركوبات، كما كان إيواء الجنود وتزويدهم بالحطب اجباريا[2]، وكانت المواد تجمع بثلاثة طرق، الأولى تتمثل في فرض ضرائب عينية على الأهالي موجهة للجيش، والثانية شراء ما يحتاجه الجيش من مواد غذائية من المواطنين الرومان والأهالي وبأسعار منخفضة[3].

والطريقة الثالثة تتعلق بتموين الجيش في حال تنقله عن طريق مصادرة كل ماهو ضروري لصالح الجنود، والضريبة العسكرية، ضريبة عينية جماعية وليست فردية، فإذا تخلف فرد عن دفعها ينوب عنه سكان القرية[4]، مما جعل البعض منهم عرضة للوشاية، في حالة فرارهم من تقديم الضريبة[5].

ومن عوامل انتشار الأنونة العسكرية حرص الأباطرة السفيريين* عليها كما أسلفنا سابقاً، بالإضافة إلى انتشار زراعة القمح وتمكنه من سد متطلبات الجباية[6]، وبالنسبة إلى الفترة التي سبقت ديوقلديانوس كانت تشير إلى أحد أمرين: فهي إما جزء مكمل للضريبة

1 - Ernest Stein,op.cit, p44.

2- La croit (F),op.cit, p 382.

3– محمد الحبيب بشاري، دور المقاطعات،ص ص 182–182.

4– هـــ. د. بل، المرجع السابق، ص 144.

5– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 130.

*– تجسدها وصية سبتموس سفيروس إلى أبنائه: "أوصيكم بالإتحاد وإزجاء الغنى إلى الجنود وازدراء البقية" روستو فتزف، المرجع السابق ، ص 477.

6- Picard (G.C), op.cit,p 71.

العقارية التي كانت تدفع عيناً كمؤونة للجنود، أو هي مجرد سخرة موجهة لتموين الجيش[1]، وهذا الاحتمال الأخير الذي كانت تضطلع به هذه الضريبة، لأنه بالنسبة للجيش، كلما تحرك نحو الأهالي كان عليهم أن يدفعوا ثمن هذه التحركات[2]، وكانت متطلباته تتزايد باستمرار، إلى حد ظهور مؤسسة عسكرية خاصة بهذه المهمة (Anonae militari).

1- Yves modéran, op.cit,p 86.

2- محمد البشير الشنيتي، الجزائر في ظل الإحتلال الروماني، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 113.

الجدول رقم(3):الموانئ الإفريقية التي كانت تشحن منها السلع نحو روما عبر ميناء أوستيا

الميناء	المقاطعة	المصدر او المرجع
(Misua)ميسوة سيدي داود	افريقية البروقنصلية	فسيفساء ساحة الاتحادات المهنية، اوستيا C.LL, XIV,4549, 10 NAVICULARI MISVENSES HIC
Hippo)هيبو ديارتوس Diarrytus)بنزرت ،	افريقية البروقنصلية	فسيفساء ساحة اوستيا C.LL.,XIV, 4549, 12 [l H (ippone)] DIARRY(to)NAVICVLAR
برج (Guxnmi)غومي السديرة)	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا C.I.L.^XIV, 4549, 17 NAVICVLARl GVMMITANI DE SVO
(Syllcctum)سيلكتوم (سلقطة)	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا C.LL, XIV, 4549, 23 .(NE(GOTIANTES)? N(AVICULARIIS) F(ELICITER)? VLARI SYLLECT(ni); [navic]
كروباتي Currubitani) (قربة)	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا C.I.L..XIV, S(tatio) N(egotiatorum) F(rumentariorum) C(oloniac) C(uit>itanae) NAVICVLARl CVRBITANI D(e)S(uo)
Siminina)سمنينا (هنشير مرايس)	افريقية البروقنصلية	Anonyme de Ravetine , Cosmographie ,5,5, edit. Schnetz , 88 , d'après Aounallah (S), Le Cap bon jardin de Carthage ^Recherches d'epigranhie et d'histoire romano-africaine (146 a.C.-23t> p.C), edit, Ausonius , Bordeaux , 2001. P., 331, note, 38
نيلبوليس (نابل)	افريقية البروقنصلية	Pline l'ancien ,V, 24; Table de Peiitinger, 5, 1, 4 (Neapoli) ; Aounallah(S), op cit , P., 240
اسبيس – كليبيا قليبية	افريقية البروقنصلية	Aounallah (S), op cit, P., 259

نقلا عن: محمد الحبيب بشاري ، دور المقاطعات ، ص 208 .

قرطاجة	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا C.l.L.,XIV, 4549, 18 MAVICVL KLARTHAG De SVO
هيبو رجيوس (عنابة)	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا *S. R. (Statio Hipponensium regiensium)*
روسيكاد (سكيكدة	نوميديا	فسيفساء اوستيا *Pflaum(H.G), Inscriptions,t,II * Ruspinensium* او *latines de l'Algerie, Paris, 1957, P.l,n°62 Gsell (S), A.A.A, f,, 8, n°196*
موسلفيوم	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا *CI.L,XIV, 4549. Il* *M [S] LV [VIT] A [N1]H1C*
موريطانيا القيصرية	افريقية البروقنصلية	فسيفساء اوستيا *C.I.UXIV, 4549 ,48* *M(AURETANIA)(AESARIENSIS)*
صبراطة	طرابلس	فسيفساء اوستيا *C.f.L^XIV, 4549,* *STAT SABRATENSIVM*
ليبتيس (ماغنا)	طرابلس	*C.l.L,XV, 2633, 3382 ,3385 ; Fabrer (G), op cit. P., 53*
تابرورة (صفاقس)	المزاق	*Fabrer (G), loc cit*
ليبتيس مينور	افريقية البروقنصلية	*Monte testaccio , C.I.L., XV, 3375, 3381*
هدرومات(سوسة)	المزاق	*Gascou(J) , Politique municipale de l'empire romain en Afrique proconsulaire de Trajan à Septime Severe , Rome , 1972, PP., 73/74*

محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق.

4-ضريبة التاج (aurum coronarium) :

ارتبطت هذه الضريبة بظروف سادت الإمبراطورية خلال القرن الثالث الميلادي والتي تراوحت بين السياسية والاقتصادية، وهذا ما جعل الدولة تقوم بإجبار الناس على دفع إتاوات جديدة، أو القيام بأعمال جبرية[1] دون مقابل وكما سبق ذكره كانت أجور الجنود والمكافآت التي تمنح لهم الشغل الشاغل للأباطرة، مما استوجب تخصيص فرع من فروع خزينة الإمبراطورية، لاستقبال الأموال والعطايا وهو ما يعرف بـــ(sacrue largitiones) ومن أشهرها (donatorim) التي تمنح للجنود[2]، ومن أجل دفع هذه الهبات قام الأباطرة بابتزاز سكان المدن، ورجال مجلس الشيوخ[3]، على أن يمنحوا هدايا للإمبراطور حتى يبرهنوا على ولائهم له في خضم هذه الظروف، كان سكان المدن عرضة لضرائب إضافية، كضريبة التاج الإمبراطوري (Aurum coronarium) والمتمثلة في تقديم تاج من الذهب إلى الإمبراطور بمناسبة إعتلائه العرش، أو بإحتفاله بنصر على أعدائه[4] ، وبعد أن كانت في البداية عفوية -اختيارية- أصبحت إجبارية ولها صفة العادية[5]، أي تجبى بانتظام حتى أن الأهالي صاروا يقدمون هذه الهدية[6]، أما عن جبايتها فأصبحت سنوية تسدد بدفع مقدار من المال وميزتها أنها تجبى في القرى والمدن[7]، ولشدة وطأتها على الأهالي وتزامنها مع أزمة القرن الثالث الميلادي، وصلت إلى حد تشبيهها بالسرقة المنظمة[8].

1- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 129.

2- Ernest stein, op.cit, p 115.

3- روستوفتزف، المرجع السابق ، ص 623.

4- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 129.

5- Ernest stein, loc. cit.

6- la croix (F),op.cit, p 382.

7- Yves modéran, op.cit, p 88.

8- روستوفتزف، المرجع السابق ، ص 617.

5-خدمات البريد العمومي وأعمال السخرة:

لقد توسعت الدولة في مفهوم الضريبة، بفرضها مجموعة من الواجبات، رأت بأنه حق للدولة على الأفراد والجماعات[1]، حيث أن ما يقدمه الأهالي من خدمات، إضافة إلى تسليم الحيوانات لفائدة البريد العمومي (cursus publicus) يدخل في إطار الخدمة (munus)[2]، وقد كان يطلب من الجنود بالإضافة إلى حراستهم الطرق التي تسلكها عربات البريد العمومي، القيام بمهمة سعاة بريد[3]، بينما كان السكان في المقاطعات مجبرين على تقديم المركوبات من مختلف الأنواع إلى مصالح البريد العمومي وإذا تعذر عليهم ذلك يقدمون تعويضا ماليا، أما إذا عجزوا عن تقديمه يقومون بأعمال سخرة لصالح البريد[4]، ولما انتشر التعسف في جباية الضرائب من قبل الجباة وكثرت الشكاوى، صدرت مراسيم إمبراطورية تحث على النظر في هذه الشكاوى[5]، وأخرى تمنع استعمال مركوبات البريد لأغراض خاصة[6]، كما ارتبطت ضرائب أخرى بالأرياف، مست مربي الحيوانات (animalum) كالخيول، حيث صدر قرار إمبراطوري[7] عام 401 م يحدد مبلغاً مالياً عن كل جواد، بالإضافة إلى ذلك فرضت ضرائب على بلاد المغرب في إطار أعمال السخرة منها دفع ضريبة على الحيوانات أو البهائم لفائدة منزل الإمبراطور، وهناك ضريبة على العلف تتمثل في دفع عشب يابس للإسطبلات التي توضع فيها حيوانات الإمبراطور، حسب بيرمان (Burmann) صاحب كتاب (de vegtigalibus populi romani) وإن كان لا توجد مصادر تؤكد هذا[8]، فأعمال السخرة فيما سبق كانت تشريفاً ثم أصبحت واجباً تفرض

1- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص129.

2- Pierre Cosme, op.cit, p 92.

3- Ibid.

4- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 138.

5- Code Théod, VIII, 5, 64.

6- Code Théod, VIII, 5, 10.

7- Code Théod, VIII, XI, 17, 2.

8- la croix (F), p 382.

حسب المكانة الاجتماعية والمهنية[1]، ووصلت إلى حد المطالبة بتأمين الوظائف الوضيعة، غير أنه أثقل تسخير هو جباية الضرائب، وأصبحت الدفعات غير العادية (مثل تموين الجيش، المصادرات[2]، السخرة ...) تشكل مورد أساسيا للدولة.

III - الضرائب خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين:

1- أزمة القرن الثالث الميلادي:

أخذت أزمة القرن الثالث أبعاداً اقتصادية واجتماعية عميقة، رغم كونها ذات طابع سياسي واضح[3]، فمنذ أوائل هذا القرن(212م) صدر قانون* كراكلا الخاص بمنح المواطنة الرومانية لكل الأشخاص الأحرار في الإمبراطورية، وبالمقابل جرى الاعتقاد بأن الغرض الأساسي من هذا القرار هو زيادة عدد دافعي الضرائب[4]، خصوصاً -ضريبة الإرث- التي كانت إلى غاية هذه الفترة لا تفرض إلا على المواطنين الرومان، بينما آخرون اعتبروا أن منح المواطنة لكي تكون الضرائب أقل ثقلاً[5]، وعلاقة القرار بالضرائب تؤكده المصادر المعاصرة لتلك الفترة[6]، خصوصاً وأنه مع نهاية القرن الثاني الميلادي، تفاقمت الأزمة الاقتصادية كتفاقم الأزمة السياسية[7]، ففي فترة لا تتجاوز الخمسة وعشرون سنة، اغتال عناصر الجيش اثنا عشر إمبراطوراً، ومثل هذا الوضع انعكس سلباً على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية[8].

1- روستوفتزف، المرجع السابق، ص 575.

2- المرجع نفسه ص :617.

3- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص35.

*- متطلبات نفقات الدولة الناتجة عن رفع رواتب الجنود إلى النصف -والحاجة لهم في الحروب- وبالمقابل الشروع في المشاريع الضخمة إضافة إلى ضريبة الإرث، هناك ضريبة تحرير العبيد، المزيد أنظر:

Eugène Albertini, L'empire Romain, p 258

4- Ibid, p 256.

5- Ibid.

6- روستوفتزف، المرجع السابق ، ص 497.

7- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 271.

8- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 25.

زيادة على ذلك تميزت هذه الفترة بانتشار الأمراض والأوبئة –نتيجة الحروب– وهو ما انجر عنه عدم وفرة الغذاء، وكثرة الأعمال الشاقة ، فكثر النزوح من الأرياف، مما نتج عنه أراضي شاسعة أصبحت بلا استغلال، في مثل هذه الأوضاع تضرر معها كثيرا دافعو الضرائب، بالنسبة للأنونة التي كانت تؤخذ من بلاد المغرب، بسبب هذه الأوضاع واجهت صعوبات منها زيادة مصاريف النقل وضياع ثلثي المحصول[1]، وكل هذا على عاتق الفلاحين، لأنهم كانوا ملزمين بتعويض أي إتلاف يحدث وكان هذا ينطبق حتى في نقل المحصول[2].

أما التجارة فلم تكن أقل سوءاً، لانعدام الأمن من جهة، وتضرر الطرق من عدم الصيانة من جهة أخرى، فحدث اضطراب الأسعار[3]، وتدهورت معها القدرة الشرائية، فبعد أن كان الكيل الواحد من القمح في عهد أغسطس –بديناريوس واحد– أصبح عام 250م يعادل أربعة ديناريوس ثم ارتفع إلى 50 ديناريوس عام 276م، ليرتفع إلى –75 ديناريوس– عام 294م[4]، وتعقدت الوضعية النقدية[*]، رغم جهود الإمبراطور –أوريليانوس– وشهدت الإمبراطورية أزمة سيولة، زادها سوءاً اختفاء النقد الذهبي[5**] والفضي المسكوك من المعدن الحقيقي، والمُبالغة في إصدار النقود ذات الوزن المغشوش، مما أسهم في خفض قيمتها، فتناقصت المبادلات التجارية وقلت المداخيل، فساد جو عدم الاستقرار واللاأمن.

1- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 271.

2- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 141.

3- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 27.

4- محمد البشير شنيتي، المرجع السابق، ص40.

*- رغم هذه الأزمة المتشعبة، هناك دراسات حديثة، ترى بأن تأثير انخفاض قيمة العملة لم يمس المناطق البعيدة عن روما كمقاطعتي إسبانيا وإفريقيا. للمزيد أنظر: Yves modéran, op.cit, p 56

5- M.Besnier, op.cit, p 312.

**- ساد نقص في المعادن الثمينة، وأصبحت المناجم الداخلية تعاني النفاذ ، للمزيد انظر: Ernest Stein, p 16
M.Besnier , loc.cit; p 312

ومست الاضطرابات منطقة المغرب منذ 238م، حيث تأثرت اليد العاملة في الأرياف والمدن[1]، وانخفض دخل ضرائب البلديات، وثقلت أعباء الجيش إلى أن تضررت معها حتى الطبقة الغنية في المدن[2]، ومع معاناة الطبقة البسيطة في الأرياف، لم تسلم الطبقة الغنية في المدن بدورها من نهب الجنود بحكم انحدارهم من طبقة الفلاحين، وفي ظل هذه الظروف لم يخرج طرف أحسن من الآخر، لا أغنياء المدن ولا فقراء الريف[3]، ومعها لجأت الدولة لسد متطلباتها العسكرية والاقتصادية –المالية– إلى ربط الفلاحين بالأرض نهائياً[4]، ونشهد هذا مع نهاية القرن الثالث، فمن خلال هذا الإصرار على تحقيق متطلبات الإمبراطورية في المجال الاجتماعي، أصبحت رهينة لهذه المطالب ، وبذلك حملت بذور فنائها[5]، وأمام هذا الوضع المتردي تضرر سكان المدن – طبقة المجالس البلدية وأصحاب الحرف– وتضرر الاقتصاد الريفي بسبب هجرة الفلاحين اضطرارا وبيعهم أملاكهم وتحويلها لأموال سائلة، والنتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خصوصا القمح[6]، وأمام نقص المداخيل من الضرائب لتمتع عدد معتبر من المزارعين بالمواطنة الرومانية والتي تعني مداخيل أقل لخزينة الدولة، فكان لابد من إدخال إصلاحات جبائية جديدة تضمن للدولة دخلا ثابتا[7]، فتم اعتماد قاعدة مفادها الضريبة تكون من عين المنتوج، وهو ما اعتبر عودة لنظام الجباية العينية التي كانت سائدة في دول الشرق القديم .

1– اندريه ايمار ،المرجع السابق، ص 536.

2– روستوفتزف، المرجع السابق ، ص 624.

3– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 35.

4– Ernest Stein, op.cit, p 17

5- Courtois (Ch), op.cit, p 131.

6– محمد البشير شنيتي، نفس المرجع، ص 131.

7– نفس المرجع، ص 132.

2- إصلاحات ديوقلديانس:

جاءت فترة تولي ديوقلديانس الحكم سنة 284م، في خضم أحداث وظروف شهدت فيها الإمبراطورية تدهوراً اقتصاديا، وشاعت الفوضى العسكرية، وضعفت سلطة السناتو وبالمقابل أصبحت الصلاحيات ومقاليد الحكم بيد الإمبراطور، الذي أصبح استبداديا مطلقا[1]، أما عن إصلاحاته السياسية، فقد إنتهج طريقة الحكم الرباعي –أغسطسان وقيصران– وتقسيم الإمبراطورية إلى وحدات إدارية، ولكل مجموعة منها، دوقية، ومعها زادت أعباء ومهام الجيش، وهو ما معناه المزيد من النفقات وكانت أكثر الميادين عرضة للتجديد، الميدان الإقتصادي وبخاصة النظام الجبائي وجوهر إصلاحات دقلديانوس يكمن في:

–جعل ضريبة الأنونة تجبى في أوقات محددة.

– اعتماد على ما تحتاجه الإمبراطورية، أي تقدير الجباية سنوياً.

– تحديد ما على المقاطعات دفعه من خلال منشور إمبراطوري[2].

– تعميم الضريبة العقارية على المقاطعات بما فيها إيطاليا.*

– مضاعفة مداخيل الضريبة من خلال إحقاق المساواة أمام جبايتها.

ويبقى الهدف الأساسي هو استغلال الأراضي لتحقيق أحسن مردود ضريبي تبعا لزيادة الإنتاج. وتم اعتماد وحدات جبائية في التقدير –بعد عمليات الإحصاء– من خلال وضع تصنيف عام موجه لخدمة وعاء الضريبة[3].

1- عبد اللطيف أحمد علي، مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 96.

2- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 45.

* كانت الضريبة تفرض على الأملاك أو الأراضي في الأرياف وعلى السكان الذين يزاولون الزراعة بينما سكان المدن الذين لا يملكون عقارات في الأرياف لديهم أفضلية –مقارنة بسكان الريف– ففرض ديوقلديانس ضرائب في المدن، كما شملت كذلك إيطاليا، أنظر: Ernest stein,op.cit, p 74

3- دليلة بورني، "الضرائب الرومانية في المقاطعات الإفريقية"، حولية المؤرخ، (العددان 13، 14، السداسي الثاني 2011)، ص 116.

1.2 - الإصلاحات المالية:

كلفت إصلاحات دقلديانوس الإمبراطورية أعباء ثقيلة، نتيجة تزايد حياة البذخ في قصور الأباطرة الأربعة، وكذلك تزايد عدد أفراد الجيش وعدد الموظفين سواء في القصر الإمبراطوري أو في المقاطعات[1]، أما في مجال النقد، فقد وسع عملية سك النقود، الذهبية والفضية بحكم سعرها الأعلى قيمة، كما قام بسك قطع أخرى بوزن أكثر إرتفاعاً، ومظهرها مختلف قليلاً، وبدءً من سنة 294 م قام ديوقلديانس بتعويض[2] الأنطونينيانوس (Antoninianus) العملة القديمة التي ضربت في عهد كاركلا وأطلق عليها اسم آرجونتوس (argenteus)، كما سك أنواعاً من البرونز منها: الأنطونيني الجديد والنوموس (nummus)، وبدءاً من 296 م زاد من وتيرة ضرب القطع النقدية، والتي شكلت ثروات هامة، تم تخزينها بالادخار[3].و من بين العملات المكتنزة نجد عملة الأوروس (Aureus)، وبحكم اكتناز مثل هذه النقود حدث تضخم[4]، وبالمقابل امتلأت خزينة الإمبراطور عن طريق جباة الضرائب بقطع رديئة مخفضة القيمة لأنهم كانوا يفضلون الاحتفاظ بأجود القطع النقدية.

وأهم ما قام به في الفترة (296م– 300م) هو وضعه في سوق التداول نقودا مع أجزائها –من البرونز مغطى بالفضة– والتي أصبح لها دور في المعاملات التجارية اليومية[5]، وزاد عدد ورشات سك النقود، من 8 ورشات قبل توليه الحكم إلى 15 ورشة موزعة عبر المقاطعات وفي المدن الكبرى كالإسكندرية، وقرطاجة[6].

1- M.Besnier, op.cit, p 309.

2- Ibid, p 313.

3- ibid, p 76.

4- Ibid, p 220.

5- Ibid, p 313.

6- Ibid, p 314.

2.2 - قانون الأسعار:

استمد دقلديانوس شهرته كذلك من قانون الحد الأعلى للأسعار (limitatio)، حيث كان هاجس الأسعار وتأثير ذلك على ما يتحصل عليه الجنود من هبات وأجور[1]، وقد صدر القانون سنة 301 م، وورد في شكل مقدمة ومواد خاصة بالأسعار المحددة والتي صنفت إلى مواد غذائية ، ومواد أولية، ومواد مصنعة[2]، بالإضافة إلى توضيحات تخص كل مادة ووحدة القياس وسعر الوحدة، وأهم السلع التي ورد ذكرها نجد: القمح، الشعير، الخضروات، النبيذ، أدوات الكتابة، أجور الحرف... حيث قارب مجموعها الألف، ورغم الصرامة المنتهجة في تطبيق محتوى القرار، إلا أنه لم يبلغ هدفه[3]، أي لم يتم التحكم في الأسعار، التي سرعان ما ارتفعت حيث لم تردع العقوبات – الإعدام– لا البائعين ولا المشترين، ومن العوامل التي ساهمت في هذا القرار في مجال إرتفاع الأجور نجد تقلص عدد العبيد[4]، وعامل آخر ساهم في ذلك هو أن الدولة لا تدفع أكثر من الأسعار المحددة في القائمة، بينما الأسعار في الأسواق في تزايد مما أضر بالمنتجين[5]. ومع كل هذه الجهود، نجد هناك تباين في آراء المؤرخين فيما يخص هذه الإصلاحات*، فهناك من

1- M . Besnier, op, cit, p 316.

2- Ibid.

3- Pierre cosme, op.cit p 227.

4- سيد أحمد، علي الناصري، المرجع السابق، ص 420.

5- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 144.

* هناك إصلاحات إدارية قام بها ديوقلديانس قسم بموجبها بلاد المغرب إلى :

- البروقنصلية –عاصمتها قرطاج (Carthago) تونس حاليا .
- بيزاكينا –المزاق– عاصمتها حضر موت (Hadrumetum) سوسة –تونس حاليا .
- الطرابلسية – عاصمتها(لبتس ماغنا Lepcis magna) .لبدة. ليبيا حاليا.
- نوميديا –عاصمتها كرتا– (cirta قسنطينة). الجزائر حاليا .
- موريتانيا السطيفية عاصمتها (ستيفيس sitifis) سطيف. الجزائر حاليا .
- موريتانيا القيصرية عاصمتها (قيصرية caesarea) شرشال . الجزائر حاليا .
- موريتانيا الطنجية تنكيس (tangis طنجة). المغرب حاليا.=

يعتبرها ناجحة – مجال الضريبة العقارية- وهناك من يعتبرها فاشلة – مجال قانون الأسعار. ومن بين هذه الآراء نجد روستوفتزف الذي أرجع أسباب فشل[1]ديوقلديانوس إلى عوامل متداخلة والتي منها ما هو شخصي يعود لطبيعة تربيته العسكرية واتسامه بالقوة وتدني مستواه التعليمي، وهناك من يضيف عوامل أخرى كفداحة الضرائب على الفلاحين، وتدهور التجارة بفعل ضعف القدرة الشرائية، وتضرر الطبقة الغنية بالمدن وبالنسبة للصناعة كساد الأسواق، إضافة إلى فساد الجهاز الإداري[2]، ورغم هذه الظروف السيئة مجتمعة، إلا أن خزينة الدولة حققت[3] مداخيل معتبرة وشهدت ملكية الأرض في بلاد المغرب[4] تزايد العقار لصالح الكنيسة، كما استفادت من هبات الأباطرة خلال القرن الرابع الميلادي.

IV - عناصر تحصيل الضريبة العقارية:

1. مسح الأراضي:

يعتمد المسح الروماني على مبدأ تقسيم الأرض إلى وحدات متساوية، بمقدار كنتورياي[5](centuraiae) ما يقارب: 0.505 كلم^2، والهدف من هذه العملية التعرف على الإمكانيات الاقتصادية لكل مقاطعة[6]، وبالنسبة لتاريخ بدأ عملية المسح ببلاد المغرب، يبقى الزمن المرجح هو القرن الثاني قبل الميلاد، وعلى وجه التحديد بدءً من حملة غراكوس

= وأطلق مصطلح إفريقيا (Africa) على الولايات الستة الشرقية الأولى، وأطلق مصطلح (Africi) على السكان، للمزيد انظر: شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص275؛ المبكر محمد، شمال إفريقيا القديم، حركة الدوارين وعلاقتها بالدوناتية -305 م- 429 م، ط1، الدار البيضاء ،2001 م، ص22 .

1- روستوفتزف، المرجع السابق، ص 628.

2- Ernest Stein,op.cit, p 19.

3- Ibid.

4- محمد المبكر، نفس المرجع، ص 23.

5- Ernest Stein,op.cit, p19.

6- دليلة بورني، الضرائب الرومانية في المقاطعات الإفريقية، ص 116.

على قرطاجة عام 128 ق.م[1]، وتواصلت العملية في أوائل حكم أغسطس، كما تدل على ذلك إحدى النقوش اللاتينية[2]، والتي تضمنت ذكر المساحين العسكريين الذين قاموا بالعملية، فقد درج الرومان بعد السيطرة على الأرض أن يلجؤوا إلى مسح الأراضي آخذين في الاعتبار طبيعة العقار وموقعه، بما في ذلك المراعي والغابات، وهم في هذا قلدوا النموذج المصري –الفرعوني– خاصة خلال العهد الإمبراطوري، حيث شمل المسح كل قطعة مع تصنيفها سواء أكانت عشباً أو بوراً، وخلال القرن الثالث الميلادي وما شهده من قلاقل واضطرابات عسكرية، تأثرت عملية المسح[3] خصوصاً ببلاد المغرب، على عكس مقاطعة سوريا التي اكتمل فيها المسح[4]، ومع هذا فمسح الأراضي سمح بتحديد الضريبة التي[5] سوف تتحمله كل قطعة أرضية، بحسب القيمة التي وضعت لها. ومن الأمثلة على عمليات المسح ببلاد المغرب نجد ما حل بمنطقة الأوراس من عمليات مسح للإقليم شمالا وجنوبا[6]، بعد أن أخضعت الفرقة الثالثة الأغسطسية القبائل الثائرة، ووصلت العملية إلى مشارف الصحراء في فترة هادريانوس، وشمل المسح خصوصا المناطق الزراعية وبدرجة أقل الغابات والأحراش.

2. الإحصاء:

وهي عملية قديمة، استعملها الرومان منذ عام 443 ق.م، ثم استعملها أغسطس حين فرض ضريبة الرأس على غير المالكين للعقارات[7]، كما تكررت العملية أثناء فترة دقلديانوس، والإحصاء يشمل أصحاب العقارات وزوجاتهم وأولادهم والعُمر والوظيفة،

1- محمد البشير شنيتي، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص57.

2- C.I.L, VIII, 22, 786.

3- Marquardt, op.cit, p 244.

4- pierre cosme,op–cit, p 227.

5- Ernest stein,op–cit, p 75.

6- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص58.

7- دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 43.

وعدد العبيد والمزارعين المستأجرين للأراضي وكذا الثروة الحيوانية[1]، وهو بذلك يتعدى تعداد السكان ليشمل الأرض ووضعيتها[2]، ومعها المنتجات المحصل عليها من عمل الأفراد[3]، وهناك شهادة لأحد المعاصرين لتلك الفترة يصف فيها تأثير عملية الإحصاء على السكان، شكلت مرآة عاكسة لأحوال الأهالي في تلك الفترة قائلاً: "كان رجال إحصاء الإمبراطور يقيسون الحقول بدقة كبيرة، جزءاً جزءاً، دونوا حتى سيقان أشجار الكروم والأشجار المثمرة، أحصوا الأشخاص فرداً فرداً، وعاملوا المواطنين كالبرابرة المتوحشين المهزومين، فأصبح لا يرى سوى الحزن والأسى"[4].

والمحصون بحسب القانون[5] لم يكن مسموحاً لهم بالتجاوزات ولا بالتحقق مما يدخل الخزينة من أموال، ولا بجمع ديون الضرائب، وبالمقابل مسموح لهم زيادة كميات الجباية، وعلى ضوء عمليات المسح والإحصاء يأتي دور الوحدات الجبائية المختلفة، اليوغوم (jugum) والكونتورياي (Conturai) لتحديد قيمة الضريبة سواء تعلق الأمر بالعقار أو بالثروة الشخصية،ويبقى الأهم بالنسبة للإمبراطورية هو تحقيق متطلباتها خاصة من الضريبة العينية.[6]

3. الوحدات الجبائية:

1.3- الكابوت (caput) :

يدل على ضريبة الرأس أي المقدار النقدي أو العيني الواجب على الفرد تقديمه سنوياً[7]، وعوملت المرأة على أنها نصف رأس[8]، والكابوت في العهد الإمبراطوري، تذكر

1- دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص 117.

2- La croix (F), op.cit,p 379.

3- Paul hastier,op.cit, p 09.

4- Lactance d’après piganiol (A), Histoire Romain, p 311.

5- Mommsen (Théod), Le droit Romain, p 110.

6- دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص117.

7- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 135.

8- هـــ. د. بل، المرجع السابق، ص 152.

أحياناً كضريبة رأس وأحياناً كضريبة عقارية، ومنه فإعطاء تعريف للكابيتاسيو (capitatio) محاولة بالغة الصعوبة[1]، وإن كان هناك من المؤرخين من يعتبر الكابوت ضريبة رأس، إلا أن النصوص القديمة تعارض ذلك مستدلة بمنطقة–غالا– حين فرض 25 صوليدي، وهو مبلغ كبير بالنسبة للأفراد[2]، ومنه جاء التأكيد على أن الكابيتاسيو ليست ضريبة رأس، حيث يُعتبر المؤرخ غودفراي (codefroy) أول من حدد –الكابوت– أنه عبارة عن وحدة أرضية وحددها في نطاق عقاري متغير بحسب عدد الأفراد والحيوانات المرتبطة بالأرض، لكنها تشكل رقماً محدوداً[3]، ومنه الكابوت أصبح قيمي أي يساير وضعية الأفراد الاجتماعية والقانونية، ومنه الكابوت مُمكن أن يشمل شخص أو شخصين أو أكثر وبصفة عامة نجد كابيتاسيو المزارعين (capitatio Plabeia) وكابيتاسيو العبيد (capitatio Hocuped) وكابيتاسيو الحيوان (capitatio Himitian)[4]، بينما المؤرخ سافيني (savigny) ومعه غالبية المؤرخين يرون أن –الكابيتاسيو– يدل على ضريبتين مختلفتين، من جهة إتاوة على العقار ومن جهة أخرى إتاوة على الرأس[5]، وبالنسبة للكابوت واليوغوم (yugum) منذ فترة –ديوقلديانوس– أصبحت الوحدة خليطاً بين الاثنين[6].

2.3 اليوغوم (yugum):

اشتقاقا من كلمة يوغا، والتي تعني قطعة الأرض التي يستطيع فلاحتها رجل واحد[7]، والتي تختلف باختلاف نوع الأرض[8]، والوحدة من اليوغوم تساوي 120 يوجيرة،

1–Piganiol (A), l'impôt sous le bas –Empire, Paris, 1916, p 05.

2- Ammien Marcellin d'après Paul Hastier, p 11.

3- Paul Hastier, op.cit, p 12.

4– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 136.

5- Piganiol (A) l'impôt, p 05.

6– روستوفتزف، المرجع السابق ، ص 622.

7– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 135.

8– هـــ. د. بل، المرجع السابق، ص 152.

وهذه الأخيرة وحدة قياس مساحية رومانية منذ العهد الجمهوري[1]، والفرق في الوحدات الجبائية بالمقاطعات الرومانية كان واضحاً، ففي آسيا الصغرى الضريبة العقارية كانت تدمج مع ضريبة الرأس، بينما في مقاطعات أخرى منها بلاد المغرب، فقد كانت ضريبة الرأس مختلفة عن الضريبة العقارية[2]. وبالنسبة لوحدتي –الكابوت– واليوغوم– فقد كانا مرتبطين ولم يكن هناك فصل بين الأرض والفلاح ومتساويان في المقياس الجبائي[3]، ومع أن مؤسسة الجباية كانت تفرق بينهما، إلا أنها كانت مضطرة إلى مطابقتهما ببعضهما حتى تضمن تدفق المداخيل، والتي تمر عبر تدوين المستحقات على سجلات، ثم تأتي مرحلة إعلام دافعي الضرائب عن طريق قرار إداري (edit)، ولا تتغير القيمة إلا بعد خمس سنوات ووفق عمليتي المسح والإحصاء[4]، ومنذ تاريخ 312م أستبدلت دورة 5سنوات بمدة أطول هي 15 سنة ، وهو ما أطلق عليه بالدورة الجبائية[5](indictio). ونقاط التكامل بين الوحدتين اليوغوم والكابوت كبيرة[6]

3.3 وحدة الكنتورياي (centuriae):

وهي وحدة قياس مساحية منذ العهد الجمهوري وأوائل العهد الإمبراطوري، والوحدة منها تساوي 200 يوغوم في بلاد المغرب، بينما في إيطاليا تساوي 100 يوغوم، وهي من بين بقية الوحدات شاع استعمالها ببلاد المغرب منذ فترة الإخوة غراكوس إلى غاية ديوقلديانوس[7]، الذي جعلها مقياساً جبائياً في المساحة الزراعية، والبعض رجح إنفراد منطقة المغرب بهذه الوحدة[8]، إلى كونها تناسب طبيعة المنطقة الجغرافية، مع العلم أن الحساب بها، دون مراعاة لنوعية الأرض[9]، وانطلاقا من عملتي مسح الأراضي والإحصاء تقوم الوحدات الجبائية بتحديد قيمة الضريبة المعين دفعها عن كل ثروة شخصية وعن كل عقار[10].

1– دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 44.

2- Yves Modéran, op.cit, p 86.

3 – محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 135.

4– دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 45.

5– نفسه، ص 46.

6- Paul lecesne, De l’impôts Fancier, These pour le doctorat,1862,p 10.

7– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 135.

8– دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 45.

9- Ernest Stein, op.cit, p 75.

10– دليل بورني، الضرائب الرومانية، ص 117.

الفصل الرابع:

الضرائب غير المباشرة

I -الضرائب غير المباشرة إلى غاية القرن الأول الميلادي

1-ضرائب البيع:

1.1-ضريبة البيع في المزاد (rerumvenalium*centesima)

تم اقتباس هذه الضريبة من مصر، وهي بذلك تعود لعهود سحيقة من التاريخ، طبقها أغسطس، وتفرض على المبيعات في المزاد وعلى عقود الشراء، وتفاوتت سياسة الأباطرة اتجاه هذه الضريبة، فهناك من عمل على خفضها مثل تيبريوس أي جعل قيمة الرسم من 1% إلى النصف $\frac{1}{2}$بالمائة[1].وسرعان ما أعادها إلى 1% من جديد.

وهناك من عمل على إلغائها لكنه سرعان ما تراجع مثل ما فعل كاليغولا،وميزة هذه الضريبة هي وجودها طيلة فترة الإمبراطورية.

2.1-ضريبة على بيع العبيد(quintaetvicesimavenaliummancipiorum)

ومقدارها 4% من ثمن بيع العبيد، وقد تم استحداث إدارة خاصة لها، وتوجد ضريبة أخرى ذات صلة بها هي ضريبة تحرير العبيد[2]، وقدحدد أغسطس ضريبة بيع العبيد بجزء من خمسين[3]،ثم رفعت القيمة إلى جزء من خمسة وعشرين،بينما أبطلها نيرون وحولها إلى مبلغ يدفعه الشاري للبائع،مما تسبب في ارتفاع سعر العبيد.

3.1-ضريبة الاستهلاك:(Rerum venalium)*من أمثلة المواد الاستهلاكيةالمعرضة للرسوم الضريبية،نجد اللحوم والخموروالحبوب والأسماك...وكانت قيمة الرسم جزء من مائة،كما فرضت ضريبة خاصة على الملح كونه مادة غذائية رئيسة،وبعدها لجأت الدولة إلى احتكار السبخات والملاحات وجعلت المحكومين-المسجونين- كعمال ينقلون السلعإلى مخازنالإمبراطورية،وأصبح يقتطع العُشرمنكمية الملح سواءفيالأسواق أوفي السبخات[4]،

*منذ القرن الثاني قبل الميلاد أصبح مصطلح (Rerumvenalium) يعني تلك البضائع التي تباع وتشترى، وتفرض عليها الضريبة الجمركية:.Titelive, liv. XXXII,Ch. 07

1-Marquardt, op.cit,p 351.

2-Ernest Stein ,op.cit, p 43.

3-Paul hastier, op.cit, p 46.

4- Paul hastier, op.cit,p45.

وتباينت سياسات الأباطرة تجاه الضرائب الاستهلاكية، لأنه في فترة فسبسيانوس جرى تعليق الرسوم في الأسواق.[1]

4.1-ضريبة البيع بالتجزئة (le véctigalansarii et foricullariipromercalium)

وضريبة (Foricularum) التي تعني الصندوق فهي رسم يدفعه الباعة، وتفرض على السلع المراد بيعها بالتجزئة, وجبايتها تتم عن طريق العشارين[2]، وعموما أصبحت الرسوم والقوانين تقيد التجارةخصوصا المنتوجات الزراعية والصناعية،ووصل الأمر إلى فرض رسوم على الجثث المنقولة من مكان إلى آخر،ومن السلع[3] المستثناة نجد العبيد المسخرين لأعمال الفلاحةوالحيوانات الموجهة للألعاب،والأغراض ذات الاستعمال الشخصي والأسلحة.

2-ضريبة الرعي: (scriptura)

تم فرض هذه الضريبة على مستعملي الأراضي العامة (agerPublicus) والتي هي في عداد ممتلكات الشعب الروماني، وبحكم تحول مساحات كبيرة من الأراضي في إيطاليا[4] إلى ممتلكات خاصة، أخذت هذه الضريبة شهرتها في المقاطعات، خصوصا ببلاد المغرب، فقد كان ممثلو الدولة يقومون بوضع علامات دالة على المرور[5]، نحو هذه الأراضي، لتحصيل الضريبة في مرحلة لاحقة.

3-ضريبة الإرث:

وهي رسم يقدر بـــ 5% على الإرث –التركة– فرضها أغسطس سنة 6 ميلادية وفرض معها ضرائب أخرى[6]، في إيطاليا لقيت معارضة شديدة من طرف السكان لدرجة أن الخوف من العقوبات كان أكثر من الضريبة في حد ذاتها[7]، والدليل على ذلك أن

1-Marquardt,op.cit, p351.

2-Ibid, p 353.

3-Paul hastier, op.cit,p 48.

4- دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 50.

5-Victor chapot, op.cit, p 107.

6-Eduard Gibbon, Histoire de la décadence et de la chute de l'empire Romain, Paris, 1928, p 378.

7 -Pline le jeune , Panéagrique de trajan , Ch . p37.

أغسطس هددهم بتوسيع دفع الضريبة العقارية (tribitumsolis) على كامل ايطاليا[1]، هذا يدل على أن هذه الضريبة موازية للضريبة العقارية ولقد وردت بموجب قانون حمل عنوان (lex vicesima hereditatum et lgatorum) حيث نص على أن المواطن الروماني يدفع رسم قدره -5% مما يترك له كإرث أو كوصية من أي شخص قريب منه فارق الحياة والقانون استثنىالأكثر قرابة أو في حالة كانت -التركة- أقل من مئة ألف سسترس، بمعنى يدفعها الأغنياء، ولقيت هذه الضريبة اهتماما من طرف الدولة وخلال العهد الإمبراطوري وبموجب مرسوم حق المواطنة الرومانية، الذي أصدره -كراكلا- توسعت ضريبة الإرث وصار يدفعها كل سكان الإمبراطورية وأكثر من ذلك ارتفعت إلى 10% من قيمة الإرث[2]. بالنسبة لمنطقة المغرب -النقوش- تشير إلى وجود هذه الضريبة في فترة تراجانوس، والمنطقة التي وجدت بها النقيشة هي لبدة -ليبيا- وورد فيها أن موظفا واحدا يمكن أن تسند له إدارة عائدين ماليين -الإرث والمحاجر التي يستغلها الإمبراطور- وهذا في حالات استثنائية، وفي فقرات أخرى نجد[3] أن -تراجانوس- كلف مؤقتا موظفين من مصالح أخرى لجباية -ضريبة الإرث- ويحملون اسم (vicesimarii) بالنسبـــة لجبايتها فهي تصب في الخزينة العسكـــرية[4]*، والأشخاص الورثة للعقارات كانلزاما عليهم تحمل الأعباء.

المقدرة على هذا العقارالموروث[5]أو التخلي عن الإرث ككل لصالح الدولة، وقد صدر مرسوما إمبراطوريا[1]، في هذا الشأن عام 371م، ويقضي بمنع التخلي عن الأرض.

1-Marquardt, op.cit, p 336.

2-Ibid, p 338.

3-De laet,op.cit, p 252.

4-Cagnat (R), op.cit, p 232.

* - حسب المؤرخ كانيا (Cagnat)رغم تأكيد ديون كاسيوس بعدم وجود علاقة بين ضريبة الإرث والخزينة العسكرية، بينما هو يرى أن لا أدلة تدعم هذا الرأي-العائدات تصب لصالح الخزينة العسكرية- للمزيد أنظر:
Cagnat, op,cit,p233.

5-محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ص 137.

II -الضرائب غير المباشرة في بلاد المغرب:

1-الضرائب الأربعة الإفريقية:

أطلقت الرسوم الجمركية –العبور– (portorium) ومعها ثلاثة ضرائب أخرى هي رسم على العبيد –5% ورسم على البيع بالمزاد –4% ورسم الإرث –5%، على الضرائب غير المباشرة، ببلاد المغرب وأخذت اسمأربعية إفريقية العمومية[2] (quatuorpublicaafricae) غير أن مصطلح (quatuor) أثار الغموض ما بين المؤرخين وزاده تعقيدا نقص الدلائل الأثرية[3] والنصوص الإيبغرافية، ورغم ذلك فهم متفقون على وجود علاقة بين الضرائب الأربعة الإفريقية وضريبة العبور (portorium)[4] فمنهم مجموعة ترى بأن مصطلح (quattuorafricae) يشير إلى الدوائر الجمركية، الموجودة بإفريقيا وهي: قرطاجة، حضرموت –سوسة–وهيبون–عنابة– ولبدة، أي لا تعود لضريبة واحدة، مدعمين رأيهم بكون بلاد المغرب كانت مقسمة إلى أربعة مقاطعات في فترة ديوقلديانوس[5]، وتزعم هذا الرأي المؤرخ كنايب(kneip) ومعهروستوفتزفوهرشفيلد (herschfeld) بينما مجموعة أخرى ترى بأن المصطلح يعود لأربعة ضرائب من بينها البورتوريوم– العبور – وأنها كانت مؤجرة لمتعهد واحد[6] ، ويتزعم هذا الرأي كانيا (cagnat) وغيران (Guérin) .

لكن هذا الفريق الأخير، سرعان ما فتح باب الاختلاف من جديد، حول ماهية هذه الضرائب؟، فحسب تيبولت (thibault) هي: البورتوريوم وضريبة الرعي، وضريبة الإرث، أما هايوود (haywood) فذكر حقوق الجمرك –العبور– وعائدات الأملاك العامة

1-Code théod, XI,1, 17.

2-محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 142.

3-دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 51.

4-دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص 118.

5-De laet, op.cit, p 248.

6-Cagnat , op.cit, p 71; De laet, op.cit, p 248.

وعائدات ضريبة الحرب –المهزومين– وضريبة الرأس[1] وبين هذين الطرحين يقدم المؤرخ دي لايت (Delaet) رأيه لصالح أصحاب الطرح الأول معتبرا أن مقارنةروستوفتزف الدوائر الجمركية بتلك الموجودة بمقاطعة صقلية لا تستند على أدلة قوية بينما يرى في الطرح الثاني أنه أقرب إلى الحقيقة، أي أن المصطلح يشير إلى أربعة ضرائب مستندا على عدة اعتبارات، منها أن ضريبة الرعي لم توجد في العصر الإمبراطوري، جباية البورتوريوم بدأت منذ القرن الثاني الميلادي[2]، وقد استند دي لايت (Delaet) إلى رأي المؤرخ مومسن (Mommsen) الذي مفاده أنه منذ فترة الإمبراطورتيبريوس معظم الضرائب تحت مسؤولية حكام المقاطعات والموظفين، باستثناء خمسة ضرائب، يتم تأجيرها للعشارين، وأن الضرائب الأربعة الإفريقية[3]هي من بين هذه الضرائب الخمسة:حقوق الجمرك، الرسم على البيع بالمزاد، الرسم على بيع العبيد، الرسم على تحرير العبيد، الرسم على الإرث والضريبة الأولى التي تشكل –الأربعة– هي البورتوريوم* والثانية ضريبة تحرير العبيد، على اعتبار أن تأجيرها كان بنفس طريقة تأجير البورتوريوم إلى غاية حكم تراجانوس، أما الضريبة الثالثة فهي ضريبة بيع العبيد، رغم عدم وجود مصادر تؤكد ذلك ببلاد المغرب، وإنما استنادا لأحد النقوش التي وجدت بروما، تعود لسنتي 43–44م، والضريبة الرابعة فهي ضريبة الإرث[4]، ومن بين الحجج التي صاغها دي لايت (Delaet) هو أن الضرائب الأربعة تمت الإشارة لها في منتصف القرن الأول الميلادي، بينما ضريبة الإرث فرضت منذ العام السادس الميلادي والضريبة على بيع العبيد في السنة الموالية 7م، وحجة أخرى هي أن تيبريوس طبق الجباية المباشرة لمعظم الضرائب[5] منذ 25م وأحدث تقسيما واضحا بين الخزينة الإمبراطورية

1–De laet, op.cit, p 248.

2–Ibid.

3–Ibid, p 250

*المؤرخ بيكار (picard.ch) يرى بأن مصطلح الأربعة، (quatuor) يضم: ضرائب المبيعات، تحرير العبيد، الإرث.

4–De Laet, op.cit, p 251.

5–De Laet,op,cit, p 249.

والخزينة العامة، وأن الضرائب الأربعة كانت تؤجرمعا،مشكلة موردا ماليا للإمبراطورية. وإجمالا لهذه الآراء، يبقى المجال في مفتوحا أمام المؤرخين والباحثين وما ستسفر عنه دراساتهم وأبحاثهم الجديدة, لأنه دون هذه الأبحاث والمكتشفات لا يمكن للدارس أن يجزم بصحة معلوماته، أو الانتصار لفكرة فريق دون آخر.

2-مكاتب جباية الضرائب الأربعة الإفريقية:

كانت هذه المكاتب عبر الموانئ، والمناطق الداخلية ووجود محطة للضرائب الأربعة، ليس بالضرورة أنه مكتب جمركي، وتم إحصاء 15 مكتبا، موزعة في كل من: إفريقيا ونوميديا وموريتانيا القيصريةبالنسبة للمكاتب الجمركية على السواحل أهمها ذلك الموجود بقرطاج بحكم أنها العاصمة وتضم الإدارة المركزية للضرائب الأربعة، وله مداخيل كبيرة[1]، ونجد بمكاتب أخرى، على غرار لبدة أوتيكا-تونس- وروسيكادا-سكيكدة*- بينما المكاتب الجمركية في المناطق الداخلية فأهمها مكتب باجة اكتسبت المدينة أهميتها في العهد الروماني من نشاطها الاقتصادي كونها ملتقى طرق[2]،مكاتب أخرى بالجزائر نجد مكتب كويكول-جميلة حاليا- بحكم أن المدينة تتوسط كل من تبسة، سطيف، سيرتا-قسنطينة- وكذلك مكتب زراية – ما بين سطيف وباتنة- وكان موجود من قبله في مدينة العلمة (adportum) وتم تحويله سنة 202 م[3]، والقاسم المشترك بين هذه المكاتب سواء الساحلية أو الداخلية هو تلك العناية في اختيار أماكن إقامتها،وقد جاء في وصف دار قابض الضرائب بمدينة تيمقاد- باتنة-"تحتل غرفها ومرافقها مساحة كبيرة وبها ثلاث قاعات،اثنتان كل واحدة منهما بهمامعصر للزيتون،وحوض سباحة ومذاود كثيرةمتجاورة،

1-Ibid, p 255.

*حيث ميناء روسيكادا كان يصدرمنه منتوج المنطقة -كيرتا- في إطار ضريبة الأنونة نحو روما،وقدعثرفيه على عدد من الكرات الرصاصية التي تستعمل لختم البضاعة، كما دلت النصوص التشريعية على وجود جمارك بحرية بالمدينة، للمزيد أنظر: محمد البشير شنيتي، "روسيكادسكيكدة" مجلة آثار،(العدد6 ،2007)،معهد الآثار،جامعةالجزائر، ص 17.

2-De Laet, op.cit, p255.

3-Cagnat, op.cit, p 73.

إن الأجهزة الضخمة لهذه البناية وطاولة الكيل التي وجدت بها، تؤكد أن هذه البناية بنيت خصيصا لقابض الضرائب"[1].

3-ضريبة البورتوريوم-العبور-:

نظرا لأهمية الضريبة لدخل الدولة الرومانية أقام الأباطرة العديد من الدوائر الجمركية*،مشكلين في ذلك حزاما يضم معظم المقاطعات[2]، بالنسبة لمنطقة المغرب، النصوص والنقوش الأثرية تبقى غير كافية، لتغطية مجال الرسوم الجمركية وبالنسبة للموانئ فالشواهد الأثرية المكتشفة بميناء روسيكادا-سكيكدة- دلت على وجود أختام-كرات رصاصية- تستعمل لختم البضاعة، أي وجود تشريعات تتعلق بالبورتوريوم البحري[3].

والغموض الذي يكتنفها هو هل وضعها بعد تسديد حقوق الدخول، أم هي علامات موضوعة مسبقا على الرزم -السلع- على أنها خضعت للرسوم، أو غير ذلك؟

مهما تعددت الاحتمالات[4]، يبقى الأكيد هو أن ضريبة العبور تمت جبايتها في روسيكادا-سكيكدة- أما بالنسبة للحدود الداخلية والبرية فنجد نصا منقوشا بمدينة لمباز[5]، وهو بمثابة تعريفة تثبت وجود ضريبة تدفع عن البضائع بالمدينة بالإضافة إلى نقش زراية الذي أخذ شهرته بين أوساط دارسي الرسوم الجمركية.[6]

4-تعريفة زراية (zeraia):

---

1 - محمد تغليسية،دليل آثار ومتحف تيمقاد،مديرية الآثار والمتاحف والمباني والمناظر التاريخية،وزارة الثقافة، الجزائر،1982،ص16.

* الرسوم ألغيت وأعيدت عدة مرات، إلى غاية فترة قيصر حيث ثبتها من جديد، للمزيد أنظر:

Fournier de flaix (E), op.cit, T01, p 166.

2-دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص 118.

3-محمد البشير شنيتي، روسيكادا-سكيكدة، ص 17.

4-Cagnat ,op.cit, p 72.

5-Ibid , p73.

6-دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص 121.

تم العثور على نقش زراية، ودراسته ونشره عام 1858 من طرف الباحث روني (Renier) وهو نسبة لمدينة زراية الواقعة ما بين باتنة وسطيف[1]، وكانت في تلك الفترة تقع على طريق القوافل التجارية، والوثيقة تثبت المواد التي كانت تخضع لضريبة العبور (portorium) من جهة وتلقي الضوء على المبادلات التجارية التي كانت تتم عبر الأسواق المحلية، بدءا من الفترة التي تعود إليها أي سنة202م.[2]

وكان من المهم تعليق –تعريفة– لتحديد مختلف الرسوم الواجب[3] دفعها عن السلع، التي تمر عبر محطة زراية، نظرا لشكاوى الناس من الجباة، كما تعتبر دليل آخر على وجود ضريبة العبور[4] في بلاد المغرب في القرن الثالث للميلاد، وقد ضمت ضرائب مختلفة،أما عن الأسعار المطبقة في هذه التعريفة فالمؤرخ كانيا يرى[5] :" إذا قمنا بتفحص الأسعار التي كان يشار إليها،لايبدو لنا أن ذلك لم تكن له علاقة ثابتة بين قيمة السلع والمبلغ المالي الذي كانت الجمارك تفرضه للمرور" كما يرى بأن الأسعار بهذه المنطقة استثنائية،أي لانجدها في مناطق أخرى من الإمبراطورية.

1-–Cagnat ,loc.cit

2–شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 210.

3–دليلة بورني، تطور النظام الضريبي، ص 57.

4–دليلة بورني، الضرائب الرومانية، ص 122.

5-Cagnat ,op.cit ,74p

ج- الترجمة العربية لوثيقة زراية

ضريبة الرأس

البضاعة	قيمة الضريبة
عبد	دينارويوس ونصف
حصان	دينارويوس ونصف
بغل، بغلة	دينارويوس ونصف
حمار ، ثور	نصفدينارويوس
خنزير	سستريوس
خنزير رضيع	2 آس
كبش، ماعز	سستريوس
جدي, حمل	2 آس
الحيوانات الموجهة للسوق معفاة من أية ضريبة	

ضريبة على الملابس- الأقمشة الأجنبية-

معطف	دينارويوس ونصف
سترة	دينارويوس ونصف
غطاء سرير	دينارويوس ونصف
عباءة أرجوانية	دينارويوس
الأقمشة الإفريقية بالقطعة	(؟)

BourgarelMusso (A) "Recherches Economiques sur l'Afrique romaine" Revue, afr.(T 75, 1934) , p499.

ضريبة على الجلود:

جلد محضر	نصف ديناريوس
جلد غير محضر- مع الوبر-	2 آس
جلد كبش أو ماعز	2 آس
جلد طري - 100 رطل-	(؟)
جلد خام -100 رطل-	نصف ديناريوس
صمغ - 10 أرطال-	2 آس
اسفنج-10 أرطال-	2 آس

ضريبة العبور

الحيوانات الموجهة للمرعى معفاة من أية ضريبة	
جرة من الخمر	سستريوس
جرة من الجاروم	سستريوس
تمر- 100 رطل-	نصف ديناريوس
التين -100 رطل-	نصف ديناريوس
عشرة صاغ من الجوز	(؟)
صمغ، زفت، حجر الشب،-100 رطل -معفاة من أية ضريبة	

Bourgarel- Musso (A),loc.cit.

-أهمية تعريفة زراية:

من محتوى هذه التعريفة والتي حملت عنوان (lexportus) منذ سنة 202م تضمنت أربعة فصول، وكل هذه الأنواع تفرض عليها ضرائب منخفضة جدا[1]، فعلى سبيل المثال على حصان يتم دفع دينار ونصف وعلى ثور نصف دينار، وهذه التعريفة تثبت لنا أن الخزينة خفضت من صرامتها المعهودة حيث كانت الماشية الموجهة للسوق معفاة من كل رسوم وهذا ما لا نجده في مكان آخر[2]، مما يحمل على الاعتقاد بأن الإمبراطورية كانت تهدف لتنشيط التجارة مع الشعوب المجاورة، أو ربما مرد هذا التخفيض هو مجاراة الأهالي ومعهم القوافل التجارية إلى حين تعودهم على المكان[3]، بينما هناك من يرى أن انخفاض الرسوم الجمركية بمكتبي زراية ولمباز* لكونهما محطتان داخليتان[4]،أي ليستا ضمن حدود الإمبراطورية، وتباينت آراء المؤرخين حول هذه التعريفة، مما أعطاها قيمةتاريخية، لا غنى عنها لدارسي الرسوم الجمركية خصوصا بشأن ماهية الجباية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية؟

من بين هذه الآراء التي تجيبنا عن مثل هذا التساؤل نجد رأي روني (Renier) مفاده أنه لو لم تكن هناك ضريبة عبور لما كانت هناك فرقة عسكرية، مستدلا بذلكأن الجنود معفيين من الرسوم الجمركية، وسانده في ذلك المؤرخ كانيا (cagnat)الذي يعود

1-Marquardt, op.cit ,p 350.

2-Cagnat ,op.cit, p 74.

3-Ibid, p 350.

*- يتناول ديلايت (De laet) ما يشبه المقارنة بين مكتبي زراية ولامبيز من حيث عدة جوانب بدءا بالتسعيرات الجمركية والتي تبدأ في تفسيرها من مدى وضوح النقيشتين، وهو يرى بأن تعريفة زراية مكتملة إلى حد ما، ولا ينقص منها إلا أسطرها الأخيرة، أما تعريفة لامبيز فهي على العكس مبتورة في أجزاء عديدة، والخاصية الثانية هي كون الجنود لعبوا دورا في كلا المكتبين، سواء الجنود المكلفين بالجباية أو ضباط الصيانة العسكرية أو البياطرة... أما الخاصية الثالثة فتتعلق بقيمة الرسوم في حد ذاتها وهنا تنفرد نقيشة زراية لتزودنا بمعلومات محددة، من خلال تبيان عدم وجود علاقة دائمة ومستمرة بين قيمة السلعة ومجموع الرسم المجبى انطلاقا من التركيز على القيمة الشائعة للسلع في القرنين الثاني والثالث الميلاديين، وهذا ما أكده هايود(Haywood)، ومثال على ذلك النسبة على الأنعام 0.375%، أما العبيد 0.3% وهي نسبة ضئيلة جدا، ويختم -على وجه الاحتمال- أن محطتي زراية ولامبيز تتم فيهما جباية الضرائب الأربعة الإفريقية، للمزيد أنظر: De laet,op.cit, pp262.271.

4-De laet,op.cit, p 269.

ليأخذ بفكرة روني(Renier)في كون تعريفة زراية تعريفة جمركية،وعند مغادرة كتيبة المشاة للمدينة وضواحيها أصبحت المنطقة لاتتمتع بالإعفاء الجمركي،الذي استفادت منه أثناء تواجد الجنود بها،والأدلة على ذلك ما نجده من خلال عبارة(Lexportuspostdiscessumcohortisinstituta)وضآلة المبالغ المحددة للضرائب يمكن أن تكون كدليل على ذلك،بينما وليام (williams) يرى أنه بعد رحيل الفرقة العسكرية من منطقة زراية اكتسبت حق فرض ضريبة عبور بلدية، بينما المؤرخ مومسن[1] (Mommsen) يرى بأن الحاكم العام بصفته مشرفا على الفرقة العسكرية كان في الوقت نفسه مكلفا بالجباية، وأن منطقة –زراية– استثنائية، ويضيف روستوفتزف[2] رأيا آخر مفاده وجود جباية يقوم بها الجنود تقع على طول الحدود الجنوبية للمقاطعات الإفريقية مستدلا بوجود مكتب جمركي –عين زوي– في نوميديا وهو ما تشير له النقوش[3]، وان الجباية تمت من طرف جنود مختصين (beneficarius) وأنه بدءا من عام 202م أصبحت الجباية مدنية بعد أن كانت عسكرية[4]، ونجد المؤرخ دي لايت (Delaet) يرى أن تعريفة زراية عدلت بعد رحيل الفرقة العسكرية وأن الجنود لم يكونوا مكلفين بالجباية، بل لحراسة السوق وكذلك المراقبة الصحية،كما يعطي المؤرخ في نفس الوقت وكإجابة على سؤالٍ لماذا تعريفة زراية تم تعديلها في 202م؟ويستطرد قائلا: "أنه قبل اكتشاف نقش لامبيز هناك عدة إجابات لهذا السؤال لكن دون إقناع"[5]،ويستدل برأي كانيا(cagnat)في تعليقه على تسعيرة لامبيز أنها تحتوي على بعض القرارات للسلطة العسكرية،أي صدرت لفائدة الجنود الماكثين بالمنطقة،ويستطرد دي لايت معقبا بأن فرضية كانيا عرضة للنقد– هشة– وان المكاتب الجمركية بالمنطقة هي روسيكادا وزراية وأدبورتوم– العلمة–.

1-–De laet,op.cit, p 266.

2–Ibid.

3–C.I.L.VIII.17625, 17626, 17628, 17634.

4–C.I.L.VIII, 17639.

5–De laet,op.cit, p 267.

III -آثار الضرائب:

1-تأثر البنية الاقتصادية:

1.1 -**الملكية العقارية ووعاء الضريبة:** لقد تداخلت عدة عوامل لتساهم في تدهور النشاط الزراعي، سواء من ناحية اليد العاملة.

هروب الفلاحين وترك أراضيهم –أو من ناحية الإنتاج الذي أصبح لا يسد الحاجة، وبالعودة إلى الأسباب يتحتم علينا العودة إلى أنواع الأراضي*– الملكية العقارية – عبر مختلف العهود – الجمهورية والإمبراطورية – خصوصا وكما سبق ذكره فإن الرومان وباستيلائهم على أراضي الشعوب التي قاومتهم، أعطوا تلك الأراضي تسمية (agerpublicus) وهذه الأراضي ذات خاصيتين الأولى كونها بأيدي سكان المقاطعات ويدفعون العشر من المحصول، بينما الخاصية الثانية للمعمرين الرومان المعفيين من هذه الضريبة[1]، وهذه الأخيرة أصبحت تعرف باسم الأراضي الخاصة (agerprivatus) وهي أملاك ضخمة – عقارات – منحت للأثرياء وذوي المكانة لدى الحكام مقابل إتاوات قليلة، وأحيانا لا يدفعونها إطلاقا** ومع ذلك يتمكنون من نيل وتجزئة هذه الأراضي إلى ضياع فسيحة تصبح ملكا لهم وبتسامح من الدولة[2] وبمرور الوقت – تصبح هذه الملكيات متوارثة من أب إلى ابن وميزتها خلال العهد الجمهوري – إلى غاية فترة قيصر – أنها تسببت في فقدان خزينة الدولة لموارد معتبرة كانت تجنيها من وراء ذلك[3].

---

*خلال القرن الخامس ميلادي، الكثير من الملاك العقاريين كانوا يستفيدون من عائدات هذه العقارات، لتولي المناصب القيادية في الإدارة الإمبراطورية، والكثير منهم لم يكن يسكن حتى بمنطقة المغرب، بل يكتفي بإدارة ممتلكاته من روما. للمزيد أنظر: Courtois (ch),Les vandales et l'Afrique, pp 132. 133.

1 –Picard (ch.G), p 60.

** ينم تعامل الرومان مع الشعوب التي احتلوها عن ذكاء ومرونة متناغمين، فروما عاملت حلفاءها الإيطاليين أو اللاتين باحترام عدا حالات استثنائية، أما باقي الشعوب فتمت معاملتهم كخاضعين،للمزيد انظر:عبد اللطيف أحمد علي التاريخ الروماني،الفصل الثالث عشر،ص ص295–529.

2–ALBertini (E) , L'Afrique romaine , p 35

3 –Marquardt , op.cit, p194.

وميزة أخرى هي في هرمها حيث أكبر مالك نجد الإمبراطور ثم يليه الأثرياء وبدرجة أقل نجد الملكيات الصغيرة التي كانت تتقلص يوما بعد يوم لفائدة الملكيات الكبيرة وللتذكير لعب المال دورا في هذه العملية[1].

والتأثير نفسه كان مشابها –خلال العهد الإمبراطوري– حيث كان لحركة الاستيطان أثناء فترة السيفيريين أثر عكسي على الضريبة من خلال ازدياد عدد المتمتعينبالرعوية الرومانية –المواطنة– قابله نقص في عدد المزارعين من سكان المقاطعات، بمعنى أن حجم الضريبة أصبح قليلا –أي كلما توسع الاستيطان تقل عائدات الجباية[2]، لذا جاءت إصلاحات الأباطرة لمعالجة هذا الخلل من خلال إلزام إيطاليا بدفع الضرائب كبقية المقاطعات من جهة، وإلزام المقاطعات بدفع ضرائب لم تكن تدفعها من قبل –والتي كانت تدفع من قبل المواطنين الرومان فقط– من جهة أخرى، ومن بين هذه الإصلاحات كما سبق ذكرها نجد مرسوم كاراكلا. الذي جاء ليصب في هذا الاتجاه أي المزيد من السكان الدافعي الضرائب بدون استثناء [3].

2.1 -تأثير الضرائب على النشاط الزراعي:

كانت الشكاوى من ارتفاع الضرائب تزداد بمرور الوقت، وهذا طرح مشكلة بالنسبة للإمبراطورية ممثلة في ترويج السكان من الأرياف وترك أراضيهم ، ولم يكن هذا الاستثناء لمقاطعة بحد ذاتها بل شمل العديد من المقاطعات كما كان للسياسة الجباية الصارمة التي أنتهجها بعض الحكام بعيد الأثر والتي تركت الأباطرة بعض في أحيان أخرى يتدخلون ويعبرون عن امتعاضهم على نحو ما حدث مع الإمبراطور تيبريوس[14م–37م]حين وبخ أحد ولاة مصر الذي أرسل له الضريبة السنوية زائدة عن

1 –ALBertini , loc.cit,p35.

2– محمد البشيرشنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص131 .

3– أندريه إيمار، المرجع السابق، ص 601 .

القيمة المقدرة قائلا «إنما أوفدته إلى مصر ليجز وبرها لا ليسلخ فراءها»[1]، وهذه السياسة ذات خيط رقيق حيث الشروط كانت التقدير العادل من جهة والضرائب تكون دون نقصان من جهة أخرى[2]، حتى أن التعاون بين ممثلي الإمبراطورية وحكام المقاطعات اقتصر على تقدير الضرائب، ولكن تجاوزات الجباية إلى غاية نهاية القرن الرابع الميلادي، تركت كبير الأثر ففي سنة 371م الإمبراطور –فلنتنيانوس– تأسف كون عشر الأراضي في مقاطعة آسيا هي أراضي بور[3]، ورغم ذلك فرضت عليها الضرائب.

ومن الحلول التي أنتجتها الإمبراطورية للحد من ظاهرة ترك الأراضي بسبب ثقل الضرائب، اللجوء إلى تدابير أخرى كمنح هذه الأراضي إلى جماعات –قبائل– تعيش بجوار هذه الأراضي المتروكة وفرض عليهم الضرائب مما ألحق الضرر بالمزارعين أو المالكين.[4]

بالنسبة لبلاد المغرب كما في المقاطعات الأخرى، كان الإمبراطور أكبر مالك للعقار، وبعده تأتي طبقة الملاك الكبار –الأثرياء– والتي كانت تحتكر معظم الأراضي بالشراء أو الكراء، إضافة إلى وجود ملاك صغار، وصل بهم بفعل ارتفاع الضرائب الحال إلى حد العجز عن تسديد الديون المتراكمة، التي كانوا يقترضونها من الملاك الكبار –قروض ربوية– وفي نهاية المطاف يخضعون أويغادرون نحو المدن وممارسة أنشطة أخرى غير الزراعية[5]. ونتيجة لهذه الأوضاعتقلص في مخزون الحبوب وأحيانا مجاعات إلى درجة قيام الأثرياء ببلاد المغرب ومعهم القادة العسكريون بنجدة السكان وتقديم القمح

1– عبد اللطيف أحمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، 1988 ص69.

2– روستوفتوف ،المرجع السابق، ص624 .

3 –Claude le pelley,"Declin auStabilité de l'agriculture Africaine au Bas–Empire à propos d'uneloi de l'empireur Honorius".Antiquité Africaine, (T01, 1967), p 135.

4 –Ibid , p136

5– محمد المبكر، المرجع السابق، ص67.

لهم[1]. مثل ما فعل قائد الفرقة العسكرية –موريتانياالطنجية– سولبكيوس فليكس (sulpiciusfelix) هذا إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هذا التدهور منها تذبذب المناخ وإجهاد التربة[2]. وكذا سياسة روما المتمثلة في إبعاد الرعاة نحو مناطق معينة، رفارف الصحراء، أدى إلى استنزاف هذه المناطق، والتي أصبحت فيمابعد بورا.

ونجد في شهادة أحد المعاصرين، أثناء تلك الحقبة صورة حية لما خلفته الجباية الصارمة على أوجه الحياة الاقتصادية «عدد المستلمين للضرائب تجاوز بكثير عدد المؤدين لها، حتى أن المزارعين، لما رأوا مواردهم التي نضبت بسبب كثرة الضرائب، هجروا حقولهم التي رجعت إلى البور»[3].

ولم يتوقف تأثير الضرائب على النشاط الزراعي وحده , بل تعداه إلى التأثير على النشاطين الحرفي والتجاري من خلال فرض ضريبة على الحرف[4](lusrtaliscollatio) كما أن لازدياد متطلبات الدولة العسكرية والمالية تأثير آخر مس هذه المرة المجتمع من خلال قرار الإمبراطورية ربط الفلاحين نهائيا بالأرض[5] مثل هذا الإجراء الذي كان له انعكاسات اقتصادية واجتماعية خلال نهاية العصر القديم وطيلة العصر الوسيط.

- **نص للمؤرخ تاكيتوس يتضمن الشكاوى من الضرائب[6]:**

" في السنة نفسها وأمام الإلحاح المتكرر للشعب الذي كان يشتكي من تجاوزات العشارين خطرت لنيرون فكرة إلغاء كل الضرائب غير المباشرة دون تمييز، وبالتالي منح الناس أغلى وأحسن هدية غير أن هذا الاندفاع المتمثل في اللفتة الإنسانية (إلغاء الضرائب) والذي نال الكثير من مدح الناس، تم إيقافه من قبل الأعيان، و ادعوا أن هذا الإلغاء سوف يخفض من مداخيل الخزينة التي تعد الإمبراطورية فإذا ألغيت ضرائب

1- محمد الحبيب بشاري، ص241 .

2 -Picard (ch.G), op.cit, p 32.

3- نقلا عن محمد المبكر، صLacltance, de mortibus persecutorum, v11, 3.83

4 -De laet ,op.cit, p254.

5 -Ernest stein , op.cit, p17 .

الجمارك بحسب تعبير الأعيان فقد يطالب الناس أيضا بالإعفاء من الضرائب المباشرة فالغالبية من شركاتالمزارعين (societies formieres) التي تؤجر الضرائب غير المباشرة فكانت أقيمت من قبل القناصلة ... ونقباء العامة (tribuns des plébes) لما كانت الحرية الرومانية في أوج حيويتها لم يقوموا حينها سوى بالسهر على أن يكون مجموع الضريبة وقيمتها مساويا وموازيا للنفقات الضرورية للدولة ولما تم قمع وفي وقت مبكر شجع العشارين من أجل أن لا تتغير الأعباء المفروضة والتي كانت تتحملها الرعية دون امتعاض في غضون سنين عديدة وذلك بواسطة إجراءات صارمة جديدة في شكل عبء غير شعبي ".

من خلال هذا النص نستشف تلك المكانة وذلك النفوذ الذي يتمتع به أعضاء السناتو والمستمد من علاقة الأسر السناتورية حكما ومالا، إلى حد جعلها تعارض بعض من قرارات الأباطرة، والحقيقة سلطة السناتو وسلطته تعود إلى عهود قديمة – الجمهوري– حينما كان يسيطر على التشريع والإدارة وجهاز الحكم سيطرة تامة[1]، إلى أن أصبح من حقوقه المكتسبة تنظيم الولايات وإدارتها ومعالجة الأزمات الطارئة التي تتعرض لها الدولة، وبالنسبة لمعارضة السناتو لخطوة النيرون شبيهة لمعارضة السناتو لخطوة فلامينيوس 167 ق م الذي وزع أراضي بلاد الغال على الفقراء والتي قام السناتو باستردادها عقب وفاته مباشرة[2]، وأصبح استهداف المناصب العليا لتولي حكم الولايات واستغلال شعوبها وقيادة الحروب وسيلة في يد أعضاء السناتو وأصدقائهم لكسب المزيد من الثروات.

1- عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 300.

2- نفس المرجع، ص 302.

-نص آخر فيه ذكر لإعفاء الجنود من الضرائب وتشجيع التجارة البحريةوإعفاء السفن الناقلة للقمح من الضريبة[1]:

"إذاً أمر الإمبراطور من خلال منشور بأن يتم نشر القوانين التي تنظم كل ضريبة والتي كانت حتى ذلك الوقت سارية وفيها جاء بأنه بعد عام من غلق وتعليق ممارسة هذه القوانين يكون ما تخلف على الناس من ضريبة غير مطلوب بأنه في روما:البرايتور وفي المقاطعات البروبايتور(Propréteur)يعرفون- يطلعون- قبل أي أحد على الشكاوى المقدمة ضد العشارين.

والجنود بإعفائهم من الرسوم كما يعفون من الأشياء التي يتاجرون بها ومن إجراءات أخرى أكثر حكمة والتي احتفظ بها بعض الوقت تم بعد ذلك احتقارها- نزعت منهم- مع ذلك تبقى لنا إلغاء الضريبة1/40 و 1/50 ومن بعض الجبايات غير القانونية والتي اخترعها- وتحت أسماء عديدة- العشارون كما تم التضييق في المقاطعات التي تقع وراء البحر- البعيدة- الرسم الذي يجبر على نقل القمح وتم الإقرار بأن السفن لاتكون محصاة ضمن التجار، ولاتخضع للضريبة المباشرة".

من خلال هذا النص نجد أن سياسة الأباطرة تجاه الإدارة المالية عموما والضرائب خصوصا قد تفاوتت، فكلاوديوس أعطى لموظفيه سلطة الفصل في القضايا المالية، وهي خطوة كانت على حساب السيناتو، بينما فسبسيانوس أعاد تنظيم شؤون المالية، وكان والده من جامعي الضرائب -بوبليكاني- أما هادريانوس فقد اتجه نحو تخفيف الضرائب، بينما سفيروس الإسكندر سلك مسلك تشديد الرقابة على النقابات التجارية وتخفيض قيمة العملة.

1 - Tacite,13,51.

2-تأثرالبنيةالاجتماعية:

1.2 -انتشار المسيحية:

نشأ في بلاد المغرب قبل انتشار المسيحية، عبادات وثنية محلية وعبادات أخرى نتيجة تأثيرات شرقية*كما نقل الرومان عن طريق المعمرين –جنودا وموظفين– معتقداتهم الوثنية تتصدرها ثالوث الكابيتول: جوبيتر، يونون، مينيرفا، إضافة إلى انتشار عبادة الإمبراطور في مرحلة لاحقة [1].

أما عن وجود المسيحية في بلاد المغرب** فالدور الكبير كان للتجار الشرقيين ومن الموانئ –قرطاج وسوسة– انتشرت إلى باقي المناطق الداخلية[2] كما تميزت في المرحلة الأولى –القرنان الأول والثاني– بالغموض والسرية مخافة الاضطهاد، وأشهر النصوص التي تشير لحركة التنصير في بلاد المغرب القديم، نص لابن خلدون استند فيه إلى مؤرخين مسيحيين لم يذكر أسماءهم[3] حيث أن دخول البعض من سكان المغرب أسهموا في نشر المسيحية التي وجدت أرضا خصبة* في ظل تخبط العقائد الوثنية فكان أول أثر باللاتينية لترتليانوس (Tertillianus) وأقدم مجمع كنيسي هو مجمع قرطاج برئاسة

---

*من بين هذه العبادات عبادة –الكباش المقدسة– وقد انتشرت مثل هذه العبادات على نطاق واسع في بلاد المغرب، واسمرت حتى بعد ظهور المسيحية، والتشابه بين العبادتين في مصر وبلاد المغرب أرجعه البعض على أنه دليل اتصال بين الشعوب المتجاورة، للمزيد أنظر: محمد الهادي الحارش، "أصول عبادة آمون في المغرب القديم "، مجلة التاريخ،(العدد 24) ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص 13 .

1- محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم، ص222 .

**خلال القرن الرابع تمتعت الكنيسة المسيحية بامتيازات معتبرة سواء في مجال العقار بفضل هبات الأثرياء وهبات الأباطرة لاحقا، مثالا على ذلك بناء قسطنطينكنيسة للكاثوليك سنة 330م بقسنطينة، أو ما كانت الكنيسة تتمتع به من إعفاء كضريبة الرأس ومن أعباء البلدية (minera) : عدا دفعها الضريبة العقارية للمزيد : محمد المبكر،المرجع السابق،ص69،ص 70 .

2- شارل أندري جوليان،المرجع السابق، ص 255 .

3- محمد البشير شيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص266 .

*لتناول المسيحية وانتشارها ببلاد المغرب القديم، لامناص للباحثين والمهتمين من الرجوع إلى مؤلف شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، فهو يتناول الاحتلال الروماني في الباب الخامس، وتنظيم الاحتلال في الباب السادس، بينما الثقافة الرومانية وانتشار المسيحية بدءا من البابين السابع والثامن على التوالي.

القديس[1]قبريانس (Cyprianus) وأكثر الآباء إنتاجا وتأثيرا القديس أغسطين (Augustinus)، أسقف هيبورجيوس–عنابة– (Hippo regius).

ومن الملفت أن المسيحية في بلاد المغرب عرفت فترة هدوء وأمان استغلتها في الانتشار وكثر معتنقيها، ولم يحدث التصادم بينها وبين السلطة الإمبراطورية، طالما أن المسيحية لم تمس بالمصلحة العليا للإمبراطورية[2] – بعدم تدخلها في شؤون الشعوب المحتلة– أي أنها لم تشكل تهديدا يستوجب مواجهتها، لقد عبر ترتوليانوس عن هذا الانتشار سنة 197م قائلا: «إنك تلاحظ بنفسك كثرة عددنا في كل مكان، في الحقول والقرى المحصنة وإن كل الأسماء مهما كان الجنس والسن والمرتبة أصبحت مسيحية، ثم أنهم يتألمون كما لو أن خسارة لحقت بالدولة»[3] مع إن بدايات التصادم قد بدأت قبل هذا التاريخ سنة 180 في قرية شيلي (Scili) حيث تم إعدام اثنا عشر مسيحيا وتلتها أحداث أخرى في نوميديا[4]، لتنتهي مرحلة التعايش بسلام بين السلطة الرومانية والمسيحية: من خلال دعوة ترتوليانوس الجنود إلى الفرار وتواصل الاضطهاد وبلغ ذروته في عهد – ديوقلديانوس– الذي أمر بتصفية الجيش وموظفي الإدارة من معتنقي المسيحية ، وأصدر مراسيم تمنع التجمعات المسيحية ومصادرة أملاك ووثائق الكنائس لتتوالى بعدها حالات رفض الخدمة العسكرية والفرار[5].

هذا الاضطهاد تسبب في ردة الكثير من رجال المسيحية إلى درجة تسليمهم نسخ الكتاب المقدس للسلطات الرومانية وبالمقابل صمد عدد من معتنقي المسيحية وثبتوا على عقيدتهم فكانت سجون قرطاج مصيرا لهم وفي نهاية فترة الاضطهاد اتخذوا موقفا متشددامن المرتدين ورفضوا التعامل معهم، فأساقفة قرطاج اعتنوا بالمرتدين الراغبين في

1– محمد المبكر، المرجع السابق، ص 11.

2– محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 274 .

3– ترتوليانوس، نقلا عن شارل أندري جوليان، ص255 .

4– محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم، ص255 .

5– شارل أندري جوليان،المرجع السابق، ص287 .

العودة[1]. بينما رأى أساقفة نوميديا نقيض ذلك, فحدث انشقاق في الكنيسة المسيحية ببلاد المغرب إلى كنيسة كاثوليكية رسمية وكنيسة حملت اسم أحد رجال الدين–دوناتوس– (Donatus) الذي حمل لواء مناهضة أساقفة كنيسة قرطاج[2]، غير أن كفة الصراع بين الكنيستين مالت لصالح الكنيسة الكاثوليكية، التي تعززت مكانتها بدخول الإمبراطور قسطنطين في المسيحية، التي بدأت تحقق انتشارا في وضح النهار، وبالمقابل حمل الإمبراطور الكنائس على الاعتراف بأسقف قرطاج –كيكيليانوس– هذا الأخير استغل الفرصة للنيل من الكنيسة الدوناتية[3] ومن زعيمهادوناتوس.

نص إمبراطوري بفرض الضرائب على الدوناتيين لحملهم على العودة للكاثوليكية[4]:

" من الإمبراطور هونوريوس والإمبراطور ثيدوسيوس إلى " سلوكس" الوكيل على الولايات، اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون إذا لم يلتحق كل الدوناتيين– سواء منهم الأساقفة أو القساوسة أو العامة – بالكنيسة الكاثوليكية التي انشقوا عنها منتهكين الحرمات فليرغموا على أداء غرامة فردية إلى خزينتنا وذلك حسب ما يأتي:

"المشاهير(inlustres)50رطلا من الذهب "الإشراف"(spectabiles)40 رطلا من الذهب، "السيناتورات"(senators): 30 رطلا من الذهب،" اللامعون("clarissimi)20 رطلا من الذهب،"أعيان الإقليم"(sacerdotales)30 رطلا من الذهب، " أعيانالمدن"(principales)20 رطلا من الذهب"أعضاءالمجالس.البلدية(decuriones):5أرطالمنالذهب،التجار(negotiatores) 5 أرطالمن الذهب" عامة المدن (plebei): 5 أرطال من الذهب، الدوارون(circumcelliones):10 أرطال من الفضة، وفي حالة ما إذا لم يقدم الاكارون الدوارين الموجودين تحت مسؤوليتهم أو لم يقدمهم وكلاء الإمبراطور إلى المكلف بتنفيذ القانون كي يؤدوا الغرامة فإنهم مطالبون شخصيا بأدائها بحيث لا يعفى منها حتى أهل بيتنا وليخضع نساؤهم للغرامة الزوجية على

1– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 282 .

2– محمد المبكر، المرجع السابق،ص25.

3– اندريه ايمار،المرجع السابق ، ص 347.

4 –Cod Théod , XVI , 5 , 52 .

انفراد وهكذا، فسوف يتعرض كل من أصر (على البقاء في الدوناتية)- رغم الأحكام الصادرة عليه- لمصادرة كل ممتلكاته وليبعد الرقيق عن هذه الديانة المحظورة بإيداعهم سجن أسيادهم الغرامات المذكورة حتى ولو كانوا كاثوليك، صدر بمدينة (رافنا) في اليوم الثالث من غرة فبراير تحت قنصلية هونوريوس للمرة التاسعة وثيدوسيوس للمرة الخامسة (30 يناير 412)".

النص* يحدد قيمة الغرامات المالية حسب الفئات الاجتماعية،حسب إمكانات كل فئة اقتصاديا واجتماعيا،وقد جاءت متدرجة،وهرمية أي من الأعلى إلى الفئات الدنياحيث نجد من خلال النص فئة الدوارين من أدنى المراتب رغم كونهم أحرارا،ويأتون بعد فئة أعوان المدن،هذا التفاوت يعود من جهة إلى أن سكان الأرياف[1] من المتأثرين بالدوناتية،ومن جهة أخرى نجد فئة الأكارين أصبح الضغط عليها شديدا من طرف ملاك الأراضي.

2.2 -الدوناتية والثورات في بلاد المغرب :

بدأت معالم الانشقاق في الكنيسة ببلاد المغرب بعد سنوات من انتهاء الاضطهاد عند وفاة أسقف قرطاج -منسوريوس- وتم تعيين كيكيليانوس (Cacecilianus)بدون حضور أساقفة نوميديا الذين طعنوا في شرعية الأسقف الجديد،واعتبروا التعيين جاء من قبل المرتدين[2]وأكثر من ذلك قام أساقفة نوميديا بتعيين الأسقف مايورينوس (Maiorinus) كمنافس لأسقف قرطاج وبعد وفاة هذا الأخير خلفه دوناتوس (Donatus) الملقب بالأكبر،ولقد تكرس الانشقاق أكثر لما لقي أسقف قرطاج معارضة من مدينة قرطاج نفسها، بدعوة مساهمته في إساءة معاملة المسيحيين في سجون قرطاج إبان الاضطهاد[3]،

*- توجد في دراسة محمد المبكر، شمال إفريقيا القديم-الملحق- عشرات النصوص المترجمة من اللاتينية إلى العربية، تتمحور حول المناظرات الدينية بين الكاثوليك والدوناتيين، بالإضافة إلى القراءات العديدة لهذه النصوص، ومن بينها هذا النص الأخير الذي تباينت فيه القراءات خصوصا ما بين المؤرخ صوماني(Ch.Saumgne) والمؤرخ بريصون (J.Brisson).

1 - محمد المبكر، المرجع السابق، ص29.

2- نفس المرجع ، ص27 .

3- محمد المبكر، المرجع السابق، ص82.

وإذا كانتالكنيسة الكاثوليكية ببلاد المغرب وجدت في السلطة الإمبراطورية حليفا لها، فإن الكنيسة الدوناتية وجدت في بيئات الشعب الدنيا ما ترتكز عليه في صراعها،خصوصا وأنه في ظل هذا الصراع ظهرت مجموعات من الناس في الأرياف –نوميديا– عرفت باسم الدوارين زادت في شرخ الانقسام بين الكاثوليكية والدوناتية، سرعان ما ساندتها الدوناتية والتي اندلعت خلال النصف الأول من القرن الرابع الميلادي،وكانت مناطق الأوراس بنوميديا مسرحا لها،وقام سكان الأرياف بثورة مسلحة عنيفة ضد الملاك الكبار والأسياد والمرابين، وكذا مهاجمة الكنائس الكاثوليكية المتوافقة مع السلطة الإمبراطورية وشاع استخدام مصطلح الدوارين بين المؤرخين حول هذه الثورة، كما شاع بينهم جدل كبير حول ماهية هذه الثورة نفسها:هل هي ذات طابع ديني؟ أم اجتماعي؟ وما علاقتها بالدوناتية؟ بالعودة إلى مصادر تلك الفترة نجد الكنيسة الكاثوليكية تعتبر الدوارين عصابات لصوصية وأنهم "لا إيمان ولا قانون لهم"[1] وأنهم في خدمة الدوناتية،أما الدوناتيون فقد كانوا غير راضين على حلفائهم الجدد[2]– الدوارون– سواء في نوميديا أو قرطاجة،وتأييدهم للدوارين فيما بعد يرجع إلى الخوف على وحدة الصف،وعموما كانت العلاقة متباينة،فسادها سوء التفاهم تارة،والتحالف تارة أخرى،أما السلطة الإمبراطورية فرأت فيهم عناصر تهدد المقاطعات الإمبراطورية،فاستوجب ذلك صدور قوانين ردعية ضدهم[3] .أما الدوارون فقد اعتبروا أنفسهم –قديسين– (Sancti) بحسبالمصادر الكاثوليكية وأنهم كانوا يتلقبون بألقاب عديدة منها –عساكر المسيح– (Militeschristi)[4].

ففي البداية لم يكن بينهما اتصال رغم تزامنهما، أكثرمن ذلك أن الأساقفة الدوناتيين كانت لهم مواقف ضد الدوارين وطلبوا من الجيش التدخل ضدهم وإبادة الكثير منهم[5]،

1– أغسطين، نقلا عن محمد المبكر، ص30.

2 – روبين دانيال،لتراث المسيحي في شمال إفريقيا،دراسة تاريخية من القرن الأول إلى القرون الوسطى،ترجمة:سمير مالك،م.الخوري،ع.المهدي،دار منهل الحياة،بيروت،1999،ص238.

3– محمد المبكر، المرجع السابق، ص 27.

4– اندريه ايمار،المرجع السابق، ص361 .

5– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص299 .

ومن أوجه الاختلاف الأخرى بينهما نجد أن مهاجمة الملاك والأسياد لم تنل رضا الدوناتيين.

ومن أوجه التفاهم نجد أن صغار القساوسة الدوناتيين ومعهم بقية الشعب كانوا يرونفي الدوارين شهداء[1]، سرعان ما احتضنت الدوناتية الثوار الريفيين وأصبحوا رماح الدوناتية ضد الكاثوليكية[2]، ومع نهاية القرن الثالث الميلادي دخلت الإمبراطورية مرحلة التدهور، وقد تنبأ كبريانس عام 278م في قرطاجة بهذا المصير قائلا:"حذار فإن هذا العصر قد دخل مرحلة شيخوخة ولم يعد لديه الآن العافية، التي كانت تخوله الصمود، ولا النشاط الذي كان يساعده على أن يكون قويا، وهذا هو حكم الله الذي يطال العالم بأسره، إنه قانونه عزوجل، فالذي يعيش لابد له من أن يموت، والذي ينمو ويكبر، لابد له من أن يشيخ".

ونشير إلى أن الثورات التي قام بها سكان بلاد المغرب مع أواخر العهد الجمهوري وأوائل العهد الإمبراطوري كانت بسبب مصادرة الأراضي وتوسع الاحتلال وامتداده جنوبا[3]، وكلما نجح المحتل في قمع الثائرين في وجهه، تكون النتيجة فيما بعد القيام بتحديد الأراضي وقيام الجنود بعمليات المسح[4] لتحديد وعاء الضريبة،وخلال فترة انتشار الدوناتية وبعدها نلاحظ امتزاج الجوانب الدينية بروح التحرر من الحرمان والتسلط[5]، كما قام الدوارون بتحريض الناس الذين كانوا ساخطين على الضرائب المستمرة الارتفاع لكونها كانت تثقل كاهل الفقراء[6]، على عكس الأغنياء الذين كان بإمكانهم التهرب من دفعها بطرق شتى، وكما سبق ذكره فلم يكن لحكام المقاطعات سلطة على الموظفين الماليين، لدرجة أن الإمبراطورغالبا(Galba) وصفهم بقوله:" هؤلاء الآفات" وهو ماتسبب في إشعال نار الثورات خلال القرن الأول الميلادي، مثال على ذلك ثورة النازامونيين 85م.

1- نفس المرجع.

2- محمد المبكر، المرجع السابق، ص34.

3- شارل أندري جوليان،نفس المرجع، ص169 .

4- روستوفتزف،المرجع السابق،ص288 .

5- محمد الصغير غانم،مقالات وآراء في تاريخ الجزائر القديم،ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م، ص242.

6- روبين دانيال، المرجع السابق، ص237.

الجدول (5):مقاومات الأهالي بين 20 ق.م و 298 م

التاريخ	الإمبراطور	القبائل والشعوب الثائرة	مواقع الثورات
20-6 ق م	أغسطس	الجيتوليون،الجرامنتيونوالموريون	جنوب تونس، فزان، منطقة خميسة وثالةوموريطانيا
17-24م	تيبريوس	ثورةتاكفاريناس، الموسلاميون، الكنيثيوالموريون	الأوراس السيرت الصغرى وجنوب قسنطينة
40-45م	كلوديوس نيرون	ثورةأيدمون: الموريونالنوميديونوالموسلاميون	جبال الأطلس الغربية وجنوب نوميديا
52-57م	نيرون	عمليات تطهير	شمتو
68-75م	غالبا وفسباسيانوس	الجرامنتيون	موريطانيا، طرابلس
80-86م	دوميتيانوس	النزمونيون، الموريون	منطقة سيرت الكبرى وموريطانيا
98-117م	تراجانوس	الموريون الغربيون	موريطانياالطنجية
118-122م	هادريانوس	الموريون والباقوات	موريطانيا القيصرية
144-152م	انتونان	ثورة شاملة في كل المغرب الأقصى	صلا بموريطانياالطنجية وفي الحضنة والونشريس والظهرة والأوراس
174م	مارك أنتونان	الموريون والباقات	موريطانيا القيصرية
188م	كومودوس	الموريون	موريطانيا القيصرية
209-211م	سبتموسسيفروس	الموريون، الباقات وقبائل غير محددة	طرابلس وجبال الأطلس بموريطانياالطنجيةوالقيصريةونوميديا
226-2227م	سيفروس الكسندر	الموريون	سطيفوموريطانياالطنجية
253-262م	غاليان	البافار والحلف الخماسي وفراكسنانس	البابور وجرجرة
289-298م	ديوقلديانوس	ثورة شاملة	كل المغرب القديم

- نقلا عن : شافية شارن،المرجع السابق،ص91.

كما اندلعت ثورات أخرى خلال القرن الرابع الميلادي كثورة فيرموس* وجيلدونالتي لم تتوان الدوناتية في دعمهما، وما زاد سوء الأوضاع أكثر تعيين كبار الملاك كقضاة محليين،مما زاد في نفوذهم لدرجة أنه كان لهم حق سجن العبيد وكذا إعدام العمال الأحرار،وهنا لجأ سكان الأرياف إلى هؤلاء الملاك طلبا للحماية،وهو ما شكل نواة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصور الوسطى بالنسبة لأوربا.

وبالنسبة للكنائس ببلاد المغرب فقد شجعت الناس على الاستقلالكما تقاطعت هذه الدعوة مع تلك الفئات التي كانت عرضة للضرائب وتسعى للتخلص منهابشتى الطرق،وعموما فإن فترة السلام والهدوء ولّتْ بدءا مع أوائل القرن الثاني الميلادي،وحلّ محلها الاضطراب وغياب الأمن،والتي واكبها زيادة في الضرائب وجشع الموظفين،فكبار الأثرياء بعد أن كانوا يقدمون الخدماتكتشريف ضاقوا بها ذرعا وأصبحت عبئا عليهم وهذا حال الأثرياء،بينما المزارعون وبقية الفئات كان الهروب وترك الأراضي يمثل لهم طوق نجاة، ولم يمنعهم هذا من القيام تارة بثورات ضد الجباية الظالمة وبثورات ضد المحتل طلبا للحرية تارةً أخرى.

* في الفترة مابين 37–375م وامتدت من جيجل ولمباز شرقا إلى قرطنة–تنس–والشلف غربا، وأوزيا ومسيلة جنوبا،ولم يعلن قائدها الحرب إلا بعد أن عقد تحالفات مع بعض القبائل الموريتانية، للمزيد أنظر: محمد الهادي حارش، "ثورة فيرموس 372–375م" مجلة الدراسات التاريخية" (العدد7، 1993)،معهد التاريخ ، جامعة الجزائر، ص 12 .

الخـــاتمـــــة

بعد دراسة متأنيةوالاطلاع على ما أمكنني من مصادر ومراجع توصلت إلى جملة من استنتاجات،أتمنى أن أكون جانبت فيها الصواب خدمة للحقيقة والمعرفة التاريخية، ومن أولى هذه النتائج هي كون الرومان عرفوا نظام الضرائب على غرار الأمم القديمة وأنهم في بداياتهم الأولى اعتبروا الضرائب كمصدر دخل وليست وسيلة للتنظيم التجاري أو غيره، كما أنهم حافظوا على النظام الضريبي في المقاطعات التي احتلوها،مع لفت الانتباه إلى شح المصادر في موضوع المالية عموما والضرائب خصوصا، والتي جاءت مبعثرة على قلتها،وبالنسبة لمنطقة بلاد المغرب نشير أنها عرفت الضرائب بدورها على غرار بقية مناطق العالم القديم حيث أن الممالكالتي كثر ذكرها بين المؤرخين، كانت المدن فيهاتدفع الضرائب للملوك،كما ألزم ماسينيسا قرطاجة بدفع الضرائب بدورها.

وكما سبق ذكره لم تكن الضرائب الرومانية ببلاد المغرب مع أوائل الاحتلال كثيرة الأصناف،ولفترات من الزمن فاقت القرن،اقتصرت على ضريبتي العشر من المحصول وضريبة المهزومين، وهذه الأخيرة من خلال مدلولها اللغوي نجد عائداتها تصب كأجرة للجنود، ولتحليل وفهم مكنونات الضرائب الرومانية في بلاد المغرب، كان لابد من تناول اقتصاد المنطقة في ظل الاحتلال من خلال أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة، والتي أمكننا من خلالها فهم عوامل تركيز الرومان على الضريبة العقارية المرتبطة بالأرض بشكل أساسي وهذا يعود لطبيعة الرومان عبر تاريخهم الطويل – تفضيلهم الزراعة وحمل السلاح– وجاء اهتمامهم بالتجارة في فترة متأخرة، واهتمامهم بالصناعة في المرتبة الأخيرة.

ولتتبع المسار التاريخي للضرائب الرومانية كان لابد من تناول الإدارة المالية الرومانية عبر مختلف محطاتها، سواء تعلق الأمر بالمداخيل والتي كانت الضرائب إحدى مواردها الرئيسية أو بالنفقات وهذه الأخيرة كانت ذات أوجه عديدة، كنفقات التموين والأشغال العامة، والجيش ودُور العبادة.

ومن الأهمية بمكان يمكن الإشارة إلى مداخيل الأراضي العامة التي كانت ميزتها أنها تتوسع بتوسع الاحتلال،ورغم إجماع المؤرخين والباحثين على تصنيف الضرائب الرومانية إلى نوعين:ضرائب مباشرة – تريبوتا– وضرائب غير مباشرة– فيكتقال– لم يلغ حقيقة وهي أنها كانت عبئا على سكان بلاد المغرب مهما تعددت أسماؤهاوصنوفها.

ونشير أن الضريبة العقارية–المرتبطة بالأرض–أخذت حصة الأسد من الضرائب المباشرة، بينما الضرائب غير المباشرة ورغم اختلاف المؤرخين في أنواعها ونسبها إلا أنها شكلت مصدر دخل يكاد يكون منتظما للدولة،دون إغفال ماكان لتعريفة زراية من أهمية في

أوساط دارسي الرسوم الجمركية، أما عن إدارة الجباية فتم التطرق لها سواء المباشرة أو غير المباشرة،حيث كانت الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي زوال نفوذ جباة العشر وهم أحد فروع البوبليكانى–مؤجرو الضرائب–،كما نلفت إلى أن الضرائب ارتبطت بالخزائن التي استخدمتها الدولة الرومانية ومعها صناديق أخذت تسميات عديدة.

كما تأثرت مداخيل هذه الخزائن تبعا للظروف السياسيةوالعسكريةالتي شهدتها الإمبراطورية بالخصوص، وبالنسبة للضرائب المباشرة شكلت الضريبة العقارية –المرتبطة بالأرض– القسط الأكبر ومع أوائل العهد الإمبراطوري شهد النظام الضريبي طفرة من خلال أعمال أغسطس وقراراته، كما وجد أباطرة بعده كانت لهم بصمات في مجال الضريبة على غرار سبتميوسسيفيروسوكراكلاوديوقلديانوس، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة (البيع–البوتوريوم–الإرث) فقد كان المشكل في بعض هذه الضرائب يكمن في الجباية و ليس في الضريبة نفسها، حيث كثرت الشكاوى ضد الجباة المبتزين، وكانت إصلاحاتهم تهدف إلى المزيد من دفع الضرائب على غرار مرسوم كراكلا.

أما إذا أردنا أن نسجل الفترات الزمنية التي شهدت فيها الضرائب تفاوت لافتا فإننا بدون شك نتوقف عند أزمة القرن الثالث الميلادي، فعلى غرار سكان الأرياف تضرر معهم سكان المدن، وتوسعت الضريبة العسكرية، أما القرن الرابع الميلادي فشهد إعادة تنظيم الضريبة العقارية لغرض زيادة الإنتاج لتزيد معه قيمة الضريبة بالاعتماد على عمليتي المسح والإحصاء، أما عن تأثيرات الضرائب على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية فما من شك حسب العديد من المؤرخين أن الجباية الصارمة والمبالغة في تغطية نفقات الدولة الرومانية شكلا عائقا في تطور المنطقة، مماأضطر السكان المغاربة إلى النزوح من الأرياف وترك الأراضي، وهذا الوضع جعل الإمبراطورية تقوم بإعفاء بعض الأراضي من الجباية – متأخرة – كما قامت بإرغام العاجزين عن تسديد ضرائبهم على الانتظام في وحدات مهنية،زراعية، حرفية والتي أصبحت بمرور الوقت وراثية.

إن سكان المغرب الذين مسهم لفيح الضرائب بأنواعها جعلهم يثورون في وجه الجباة تارة ومن أجل الحرية تارة أخرى، حتى تمكن الضعف من الإمبراطورية التي شهدت مع تاريخ 430 م نهاية محتل و بداية عهد محتل جديد.

الملاحـــــــق

ملحق01:جدول التسميات الموضعية (مدن، جبال، تسميات مختلفة)

Français = فرنسي	Latin = لاتيني	Arabe = عربي
Affreville	Zaccabar	خميس مليانة
Ain Bessem	CastellumAudiense	عين بسام
AïnBeïda	Mercimeni	العين البيضاء
Ain EL Bey	Saddar	عين الباي (قسنطينة)
AïnKebira	Sataf	عين كبيرة (قسنطينة)
AïnKhedra	Oppidum Novum	عين خضراء (الجزائر)
Aïn Ksar	Tadutti	عين القصر (قسنطينة)
AïnMatmara	Vasidice	عين مطماطة (قسنطينة)
AïnMelloul	CastellumDianense	عين ملول (قسنطينة)
AïnSoltane	Thamarita	عين سلطان
Aïn Zada	Horrea	عين زادة (قسنطينة)
AïnZana	Diana Vétéranotum	عين زانة (قسنطينة)
Akbou	Ausum	آقبو
Akber EL Arabi	Tocolosida	عقبة العربي (قرب مدينة مكناس بالمغرب الأقصى)
Alger	Icosium	الجزائر العاصمة
Amoura	Sufasar	عمورة (على نهر شلف غربي المدية)
Anoura (au Sud de Guelma)	Tibilis	عنونة (جنوبي قالمة)
Arbal (Oranie)	Gilvas	أغبال (وهران)
Arzew (Oranie)	Portus Magnus	أرزيو (وهران)
Arzila (Maroc)	Zutil ou Zilis	أصيلا (بالمغرب الأقصى)
Aumale	Auzia	سور الغزلان
Azzeffoun	Rusazus	أزفون

Baghaï	Vegesela	باغاي (قصر–شمالي خنشلة)
Bechilga	ZabiJustiniana	بشلقة (قرب مدينة المسيلة)
Béjà	Vacca	باجة (بتونس)
BirHaddada	CentenariumSolis	بئر حدادة (قسنطينة)
Biskra	Centenarium	بسكرة
Bizerte	HippoDiarrhytus	بنزرت (بتونس)
Berrouaghia	Tiranadis	برواقية
Blida	Gasmara	البليدة
Bône	HippoRegius	عنابة
Bordj Bou Areridj	Tamannuna	برج أبو عريريج
Bougie	Saldae	بجاية
Bouzegza	Chizala	أبو زقزة (جبل–قرب الجزائر العاصمة)
Cap Bon	CaputMercuri	الرأس الطيب
Carthage	Kharth Age	قرطاجة (تونس)
Ceuta	Septem	سبتة (بالمغرب الأقصى)
Chelif	Pluviusasar	شلف (نهر)
Chemtou	Simittu	شمتو (على نهر المجردة بتونس)
Cherchell	IolCesarea	شرشال
Collo	Chullu	القل
Constantine	Cirta	قسنطينة
Djebel Amour	Cinnaba	جبل عمور
Djemila	Cuicil	جميلة
Djidjelli	Igilgeli	جيجل
Duperré	Oppidum Novum	عين الدفلة
El Kantara	CalceusHerculis	القنطرة (قسنطينة)
El Kef	SiccaVeneria	الكاف (بتونس)

Feriana	thelepte	فريانة (بتونس)
Gabès	Tacapas	قابس (بتونس)
Gafsa	Capsa	قفصة (بتونس)
Guelma	Calama	قالمة
Haïdara	Ameadara	حيدرة
Hammam Bou Hadjar	Dracones	حمام بو حجر (تلمسان)
Henchir Sidi Khelifa	Aphrodisium	سيدي خليفة (قسنطينة)
Henchir Sidi Tnir	Ruspina	سيدي تنير (تونس)
Honaïne	Artisiga	هنين (مرسى تلمسان)
khenchela	Masculula	خنشلة
Safi	Asafi	آسفي(بالمغرب الأقصى)
Saint Denis du Sig	Tasaccura	سيق (وهران)
Salé	Chella	سلا (بالمغرب الأقصى)
Sbeïtla	Setufela	سبيطلة (بتونس)
Seybouse	Ubus	سيبوز(وادي –قرب عنابة)
Sfax	Taparura	سفاقص (بتونس)
Sidi Ali Boudjenoun	Banasa	سيديعلى بوجنون (بالمغرب الأقصى)
Souk Ahras	Thagaste	سوقأهراس
Syrtes	Emporia	سيرت(ليبيا)
Sous	Quosenus	سوس (بالمغرب الأقصى)

ملحق 02: وثيقة زراية(النص اللاتيني الأصلي).

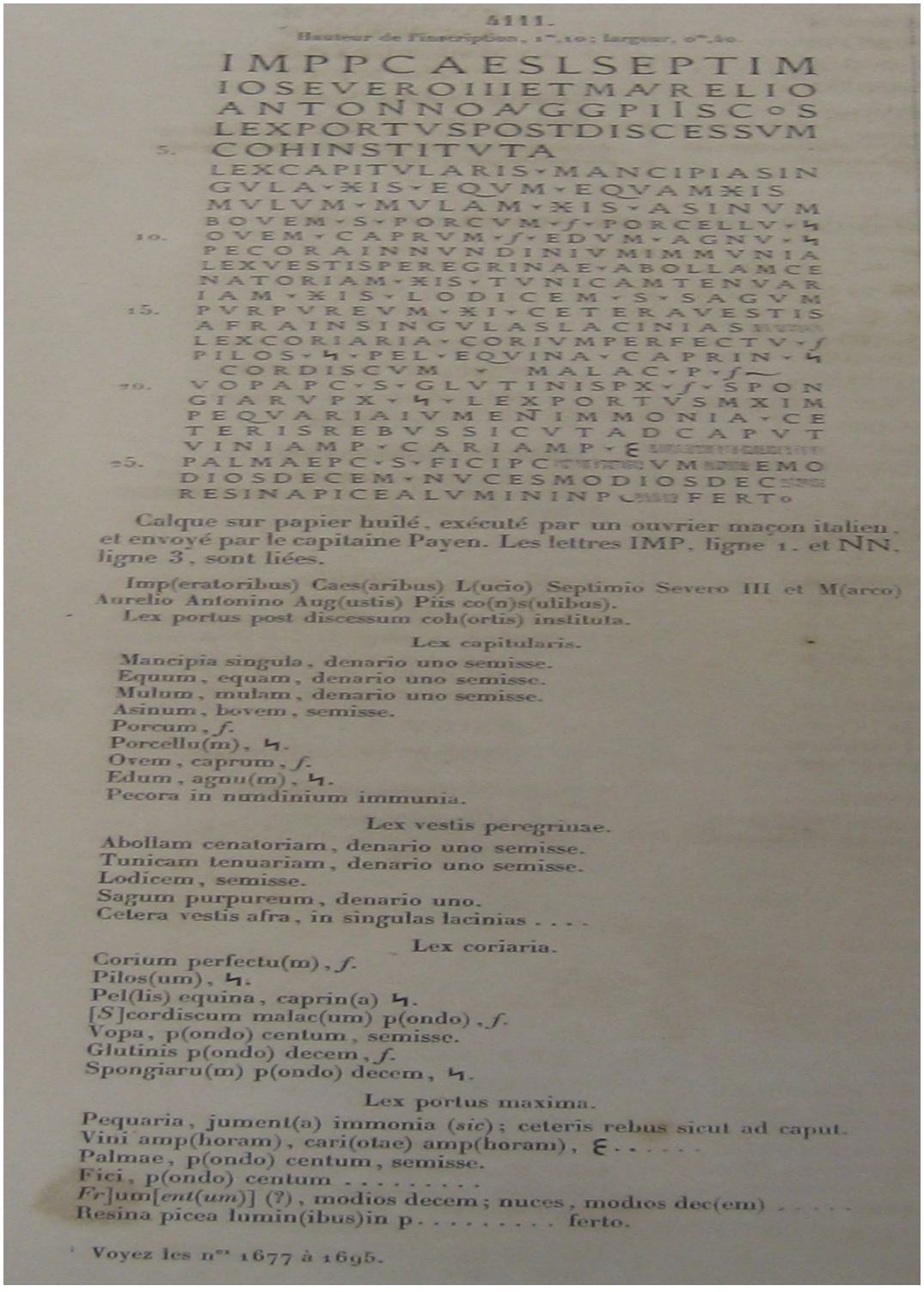

4111.

Hauteur de l'inscription, 1m,10; largeur, 0m,40.

IMPPCAESLSEPTIM
IOSEVEROIIIETMAVRELIO
ANTONNOAVGGPIIISCOS
LEXPORTVSPOSTDISCESSVM
COHINSTITVTA
LEXCAPITVLARIS·MANCIPIASIN
GVLA·EQVM·EQVAMEQVIS
MVLVM·MVLAM·EQVIS·ASINVM
BOVEM·S·PORCVM·S·PORCELLV·S
OVEM·CAPRVM·S·EDVM·AGNV·S
PECORAINNVNDINIVMIMMVNIA
LEXVESTISPEREGRINAE·ABOLLAMCE
NATORIAM·EQVIS·TVNICAMTENVAR
IAM·EQVIS·LODICEM·S·SAGVM
PVRPVREVM·EQVI·CETERAVESTIS
AFRAINSINGVLASLACINIAS
LEXCORIARIA·CORIVMPERFECTV·S
PILOS·S·PEL·EQVINA·CAPRIN·S
CORDISCVM · MALAC·P·S
VOPAPC·S·GLVTINISPX·S·SPON
GIARVPX·S·LEXPORTVSMXIM
PEQVARIAIVMENIMMONIA·CE
TERISREBVSSICVTADCAPVT
VINIAMP·CARIAMP·E
PALMAEPC·S·FICIPC VM EMO
DIOSDECEM·NVCESMODIOSDEC
RESINAPICEALVMININP FERTo

Calque sur papier huilé, exécuté par un ouvrier maçon italien, et envoyé par le capitaine Payen. Les lettres IMP, ligne 1, et NN, ligne 3, sont liées.

Imp(eratoribus) Caes(aribus) L(ucio) Septimio Severo III et M(arco) Aurelio Antonino Aug(ustis) Piis co(n)s(ulibus).
Lex portus post discessum coh(ortis) instituta.

Lex capitularis.

Mancipia singula, denario uno semisse.
Equum, equam, denario uno semisse.
Mulum, mulam, denario uno semisse.
Asinum, bovem, semisse.
Porcum, *s*.
Porcellu(m), S.
Ovem, caprum, *s*.
Edum, agnu(m), S.
Pecora in nundinium immunia.

Lex vestis peregrinae.

Abollam cenatoriam, denario uno semisse.
Tunicam tenuariam, denario uno semisse.
Lodicem, semisse.
Sagum purpureum, denario uno.
Cetera vestis afra, in singulas lacinias . . . .

Lex coriaria.

Corium perfectu(m), *s*.
Pilos(um), S.
Pel(lis) equina, caprin(a) S.
[*S*]cordiscum malac(um) p(ondo), *s*.
Vopa, p(ondo) centum, semisse.
Glutinis p(ondo) decem, *s*.
Spongiaru(m) p(ondo) decem, S.

Lex portus maxima.

Pequaria, jument(a) immonia (*sic*); ceteris rebus sicut ad caput.
Vini amp(horam), cari(otae) amp(horam), E . . . . . .
Palmae, p(ondo) centum, semisse.
Fici, p(ondo) centum . . . . . .
Fr]um[*ent(um)*] (?), modios decem; nuces, modios dec(em) . . . . .
Resina picea lumin(ibus)in p . . . . . ferto.

Voyez les nos 1677 à 1695.

D'apris - Léon Renier, inscriptions Romaines de l'Algérie,Paris, 1886, p 502.

- **ملحق 03 : الترجمة الفرنسية لوثيقة زراية**

- Les empereurs Césars Lucius, Septime-Sévère, pour la troisième lois, et Marc-Aurèle, Antonin, Pieux, étant consuls.
- *Tarif de la\ douane établi après le départ de la cohorte.*

- **•TARIF POUR. LES DROITS A PAYER FAE, TETE.**

Esclaves, ehacun	……..	1 denier 1/2
Un cheval, une jument	……..	»
Un mulet, une mule	……..	»
Un porc	……..	…
Un cochon de lait	……..	…
Une brebis, une chèvre, un agneau	……..	…

- **TARIF POUR LES ÉTOFFES ÉTRANGÈRES.**

Un tapis de table	……..	1 denier 1/2
Une tunique de; tissu fin	……..	»
Une couverture, de Jit	……..	»
Un stfyon de pourpre	……..	1 denier
Les autres étoffas africaines, par		
pièces	……..	»

- **TARIF POUR LES CUIRS.**

Un cuir préparé	……..	»
avec ses poils	……..	»
Une peau- de cheval, de chèvre	……..	»
Cuir- cru, mou, par livre	……..	»
Vopa, par cent livres	……..	»
Colle, par dix livres	……..	»
Éponges, par dix livres	……..	»

- **TARIF PRINCIPAL DE LA DOUANE.**

Une amphore .de vin	……..	»
Les dattes, par cent livres	……..	1 denier 1/2
Les figues, par cent livres	……..	»
— par dix modius	……..	»
Noix, par dix modius	……..	»
Résine de pin pour flambeaux	……..	»
Que l'on porte à la douane	……..	»

D'apris - HenritNaquet,Des impôts indirects, p45p 46

ملحق 04: المصطلحات

-قنصل بديل [مفوض] (يبقى لما تنتهي مدة ولايته ..... proconsule

-الجمعية المئوية ..... Comitia centuriata

-آيديل (محتسب).....Aedile

-مجلس العامة ..... concilium Plepis

-خزينة السناتو.....aerarium saturni

-خزينة عسكرية.....aerarium militae

-مرسوم الحد الأعلى للأسعار ..... pretiisrerumvenalium

-قرض (السلفة) ..... créditum

-ملتزمون /متعهدون/مقاولون.....Redemptores

-أمين الخزانة العامة ..... Quastores

-دول حرة معفاة ..... civitasliberae immunes

-دول خاضعة للخزينة ..... civitasstipendiariae

-مكوس جمركية ..... portoria

-ضريبة الإرث ..... vicesima rereditatium

-أرض غير صالحة لزراعة القمح(براري) ..... subsiciva

-أسواق سلع تموينية ..... macella

-خدمات إلزامية (سخرة) ..... Munura

-إمداد بالقمح..... cura annonae

-توزيع القمح ..... frumentario

-ضريبة الملح والنطرون (في مصر) ..... nitrike

-هبات (منح) ..... congiari

-وكلاء الأمبراطور جامعي للضريبة ..... frumentaru

-مضاربة بالأسهم المالية ..... agiotage

-أسرة شهيرة(نبلاء) ..... nobilis

-الضياع الفسيحة ..... lati fundia

-فدان روماني ..... iugerum

-أراضي العامة ..... Ager publicus

-حيازة (أراضي) ..... possessio

-أراضي خاصة ..... Agerprivatus

-حائزين(على أراضي العامة) ..... passessores

-اعتراض نقيب العامة ..... intercessio

-دهماء روما (العوام) ..... pleps urbana

-كيلة لقياس القمح ..... Modius

-مستعمرات ..... coloniae

-محكمة استرداد الأموال المبتزة ..... Quaesto de repetundis

-طبقة الفرسان ..... ordo equester

-ملتزموا جباية الضرائب ..... publicani

-مرابين وصيارفة ..... Négotiatores

-ضريبة العشر ..... decume

-رقباء ..... consores

-مواطن عادي مجرد من حصانة المنصب ..... privatus

-سلطة معاينة الأراضي..... triumviri agris indicandisassignandis

-قانون الغلال (في عهد الأخوة غراكوس) ..... lexsemproniafrementaria

-ضريبة سنوية عن الفوائد المحققة خاصة أصحاب السفن..... chrysargyrum.

ضريبة يدفعها التجار (عهد ألكسندر ساوروس) ..... rerumnégatiosum

-رابطات أصحاب السفن ..... Navicularu

-نقابات أصحاب المدن ..... corpora

-أعضاء الهيئة الحرفية ..... corporati

-أجير زراعي ..... colonus

-وكيل أو ناظر ضيعة من العبيد ..... villicus

-مصرفيون ..... negocitores

-سخرة دنيا –عمل مجاني-..... munerasoradidal

-تجار بحارة ..... navicularii

-هيئات المكاتب البيروقراطية ..... officiales

-حدود بحرية ..... portoria maritime

-تحويل الضريبة العينية إلى نقدية ..... adaeratio

-كمية ذهب تهدى للأمبراطور كل عشر سنوات ..... Aurumoplatitium

-أجزاء الكابوت بعد تقسيمها ..... Adscriptio

-وكلاء الأمبراطور (سك النقود) ..... procuratoresmonetarum-

القنانة (ربط الناس بالأرض) ..... colonat

-رسوم تقتطع على صيانة السراديب (المجاري المائية) ..... claocarium

-الكوايستور –449ق م (وزير المالية في وقتنا الحالي) ..... Quaestor

-البرايتور –336ق م (وزير العدل في وقتنا الحالي) ..... praetor

-الرقيب –كونسور –443 ق م (مهمته الإحصاء) ..... censor

-الإيديليس 367 ق م (التجارة الداخلية) ..... Aediles

-ضريبة على استخراج مياه الآبار ..... vectigal ex aquaeductibus

قائمة المصـــادر

والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر المترجمة للعربية:

1- يوليوس قيصر، حرب إفريقيا "47-46 ق .م " ترجمة محمد الهادي حارش، دار هومه، 2000.

-المصادر الأجنبية:

1- Dion Cassius, histoire Romaine ,(10V),Trad: A.Dubois, Paris, 1870
2- Homère, Odyssée, trad. : du four, éd Gallimard,(IV).
3- Pline L'Ancien, histoire naturelle, Trad, Emile Littré, Paris,1850
4- Pline le jeune, Panégyrique de trajain , trad. : de Sacy,(T03), C.L.F, Panckoucke, Paris, (sans date).
5- Procope, la guerre contre les vandales ; trad : Roques(D), (II), Paris, 1990
6- Strabon, Géographie ,trad : Amédée Tardieu, libraire Hachette, Paris,1867.
7- Suétone, histoire des douze Césars, traduit: Henri ophellot de la pause, tome4,saillant et Nyon libraires, Paris,(sans date).
8- Tacite, Annales, trad : Burnouf, annotation : Henri Bournecque, édition Garnier frère, Paris, 1965.
9- Tite-live, histoire Remaine, Trade: laser, Paris 1950.

أ- المصادر الأدبية:

ب- البرديات والنقوش:

1- مقننة الإديولوجوس، المسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من بنود الدستور الذي سنه أغسطس لمصر الرومانية: ترجمة: زكي علي، 1998 م.

2-Léon Renier, Inscriptions Romaines de L'Algérie, Paris, 1886.

المراجع بالعربية:

1 - إيمار أندريه، جانين أبوابيه، روما وإمبراطوريتها، طبعة ثانية، منشورات عويدات بيروت، 1986.

2 - دياكوف. ف: الحضارات القديمة، ج2، ط2، ترجمة: نسيم وسيم اليازجي، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2000.

2- تشارلز وورث، الإمبراطورية الرومانية ترجمة: رمزي عبده جرجس، مراجعة: محمد صقر خفاجة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.

3- تغليسية محمد، دليل آثار ومتحف تيمقاد، مديرية الآثار والمتاحف والمباني والمناظر التاريخية، وزارة الثقافة، الجزائر،1982.

4- نصحي إبراهيم، تاريخ الرومان، ج1، منذ أقدم العصور حتى عام 133 ق.م، مكتبة الأنجلو مصرية، 2009.

5- روبين دانيال، التراث المسيحي في شمال إفريقيا، دراسة تاريخية من القرن الأول إلى القرون الوسطى، ترجمة: سمير مالك، مالخوري، ع.المهدي، دار منهل الحياة، بيروت، 1999.

6- روستوفتزف ميخائيل، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي،ج1، ترجمة: زكي علي، محمد سليم سالم، مكتبة النهضة المصرية.

7- الناصري، سيد احمد علي، تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، الطبعة الثانية، دار الثقافة، دار النهضة العربية، 1991.

8- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس –الجزائر–المغرب الأقصى – من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م. تعريب: محمد مزالي، البشير بن سلامة، الطبعة الثالثة، الدار التونسية للنشر، 1978.

9- شارن شافية، رحماني بلقاسم، بشاري محمد الحبيب، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

10- شنيتي محمد البشير، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

11- ـــــــــ، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

12- ـــــــــ، سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريتانيا (146 ق م –40 م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

13- عبد اللطيف، أحمد علي، مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

14- ـــــــــ، التاريخ الروماني، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والديني والسياسي والعسكري، ط1، دار النهضة العربية، 2011م.

15- ـــــــــ، مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

16- ـــــــــ، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

17- عبد اللطيف: محمد البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر، بيروت 1971

18- فوستيل دي كولانج، المدينة العتيقة، ترجمة، عباس بيومي بك،المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2007.

19- غانم محمد الصغير، مقالات وآراء في تاريخ الجزائر القديم، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2010.

20- المبكر محمد، شمال إفريقيا القديم، حركة الدوارين وعلاقتها بالدوناتية -305 م- 429 م، ط1، الدار البيضاء ،2001 م.

21- حارش محمد الهادي، التاريخ المغاربي القديم، السياسي والحضاري من فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995.

22- ـــــــــ، التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا منذ اعتلاء ماسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول (203 – 46 ق.م) دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 الجزائر 2007.

23- ـــــــــ، مملكة نوميديا، دراسة حضارية منذ أواخر القرن التاسع إلى منتصف القرن الأول قبل الميلاد، دار هومه، الجزائر، 2013.

23- العبادي مصطفى، الإمبراطورية الرومانية، النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

24- كمال عبد العليم مصطفى، دراسات أبحاث في تاريخ ليبيا القديم، المطبعة الأهلية بنغازي، ليبيا، 1966.

25- هـ. ايدرس، بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، تعريب وتعليق: عبد اللطيف احمد علي، دار النهضة العربية، 1973.

المراجع الأجنبية:

1- Berthier (A), la Numidie (Rome et le Maghreb), Paris, 1981.

2- Cagnat (René), étude historique sur les impôts indirects chez les Romains jusqu' invasions des Barbares, Paris.

3- Camps (Gabriel), aux origines de la berbère, MASSINISSA au les débuts de L'histoire, T, VIII, 1960.

4-————————, Les civilisations Préhistoriques De L'Afrique Du Nord Et Du Sahara Paris, Doin.

5- Camps, G, P Cadenat, Nouvelles Données Sur Le Début De L'âge Des Métaux En Afrique Du Nord, Bulletin de la Société d'Etudes et de Recherches Préhistoriques des Eyzies, n° 30.

6- Camps- Fabrer, Henriette, L'Olivier et L'huile dans L'Afrique romaine, Alger, 1953.

7- Chapot Victor, le monde romain, édition Albin Michel, Paris, 1995.

8- Christian courtois, les vandales et l'Afrique, Paris, (S.D).

9- De laet (Siegfried J.), Portorium étude sur L'organisation douanière chez les romains Surtout à L'époque du haut Empire, 1949.

10- Ernest Stein, Histoire du bas –Empire de l'état romain à l'état Byzantin (284 – 476 J.C), Edition Desclée De Brouer, 1959.

11- Albertini (Eugène), L'Afrique romaine, Alger, 1949

12- Albertini,(Eugène) L'empire romain (peuples et civilisation) Paris 1929.

13- Fournier de Flaix (E), l'impôt dans les diverses civilisations, T01, Paris, 1897.

14- Gibbon Edouard, Histoire de la décadence et de la chute de l'empire romaine, Paris, 1928.

15- Gostynski (T), l'Afrique du Nord dans l'antiquité Casablanca (sans. Date).

16- Gsell (Stéphane), histoire ancienne De l'Afrique Du Nord, 8 Vol, Paris, Hachette, 1913-1928.

17- _____ , L'Algérie dans l'antiquité , Alger , 1903.

18- Hedi Slim et al , Histoire Générale de la Tunisie (L'antiquité), Tunisie, 2006

19- Krueger (P), Histoire des Sources du droit romain, tard : Bressand (M), Paris, 1894.

20- Lacroix (F), Histoire de la Numidie et de la Mauritanie, Paris, 1844.

21- Laoust (E), Mots et choses berbères, 1919.

22- LECAUDEY, Timothée, les lois de la république et du haut empire romains, Rapport de recherche bibliographique d'étude de l'ENSSIB (école nationale Supérieure des sciences d'information et de bibliothèque).

23- Leschi (Louis) la vigne et le vin dans l'Afrique ancienne, études d'épigraphie Archéologie et Histoire africaines.

24- Marquardt (joachim), de l'organisation Financière chez les romains, tome10, Paris, 1888.

25- Mazard, Corpus Nummorum Numidie muriatique, éditons AMG, Paris

26- Mermet (Gillet), Sols de l'Afrique romaine, mosaïque de Tunisie, imprimerie national, 1914.

27- Mommsen (Théodore), histoire romaine, tard : Alexandre (C.A), T06, Paris, 1868

28- _____ ,le droit public romain, tome quatrième , Paris (S.D)

29- _____ ,histoire de la monnaie romaine, tome : 3, traduit par : Duc de Blacas, forni editor Bologna, Paris ,1995.

30- PFLaum (H, G), les procurateurs équestres sous le haut – empire romain ,1950.

31- Picard (Gilbert Charles), la vie quotidienne à Carthage du temps d'Hannibal, Hachette, Paris, 1958.

32- _____, la civilisation de l'Afrique romaine, Institut Etudes Augustiniennes Paris, 1959.

33- Cosme (Pierre), L'état romain entre éclatement et continuité, l'empire romain de 192 à 325 éditions, Soli Arlem, Paris 1998.

34- Piganiol (A), histoire romain, L'empire romain de l'avènement des sévères au concile de Nicée, TIV, Première partie.

35- _____, L'impôt de capitation sous le bas – empire romain, Paris, 1916.

36- Yves Modéran, L'Empire romain tardif, éd: 02 Ellipses, Paris, 2006

37- Jules Zeller, les empereurs romains, Paris, 1863.

38- Ernest mercier, histoire de l'Afrique septentrionale (Berbère), Paris, 1888.

39- Victor chapot, le monde romain, Edition Albin Michel, Paris, 1995.

40- Youssef nacib, culture oasienne Boussaâda essai d'histoire sociale, édition ENAL, 1986.

41- Hachid, Malika, Tassili –N-Ajjer Au Source De L'histoire il Y A 50 Siècle Avant Les Pyramides, France: édition Paris –Méditerranéen.

42- Baradez Jean, Vue aérienne de l'organisation romaine dans le sud algérien. Fossatum Africae, Petit in 4°. Editons AMG, Paris, 1949

43- Lhote Henri, A La Découverte Des Fresques De Tassili., Paris, Arthaud.

44- Salama Pierre, Les Voies Romaines De l'Afrique Du Nord, Imprimerie Officielle, 1951.

45- Hédi Slim et al : histoire générale de la Tunisie (l'antiquité), Sud édition, Tunisie, 2006.

46- Birebent Jean, Aquae Romane, Recherches d'hydraulique Romaine dans l'est Algérien. Service des antiquités de l'Algérie, 1964.

47- Cornovin Marianne, la néolithique du Sahara central, Paris: édition SPF

المقالات العربية:

1- بشاري محمد الحبيب، السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب، حولية المؤرخ، العدد02، الجزائر، 2002.

2- منصوري خديجة، صناعة المصابيح في موريتانيا القيصرية خلال الاحتلال الروماني "مجلة التراث" العدد 09 باتنة ،1997.

3- شنيتي محمد البشير، التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديم، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 02، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1986.

4- _____، روسيكاد- سكيكدة- مجلة آثار، العدد 06، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007.

5- غانم محمد الصغير، الإصلاحات السيفيرية –مدلولاتها وأهدافها مجلة التراث، العدد6، باتنة، 1993.

6- ـــــــــ، "الملامح الاقتصادية للعصر الحجري الحديث في المغرب القديم "مجلة التراث العدد 8، باتنة ، 1995.

7- محجوبي عمار "العصر الروماني وما بعده في شمال إفريقيا تاريخ إفريقيا العام، مجلة 2 ، مطابع كانالي تورنتو، ايطاليا، 1985.

8- بورني دليلة، "الضرائب الرومانية في المقاطعات الإفريقية" حولية المؤرخ، العددان 13،14، السداسي الثاني 2011 م.

9- حارش محمد الهادي، "ثورة فيرموس" 372-375م، العدد 07، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993 م.

10- ـــــــــ، أصول عبادة أمون في المغرب القديم، مجلة التاريخ، العدد24، المركز الوطني للدراسات التاريخية.

11- ـــــــــ، حول التأثيرات الفينيقية في بلاد المغرب القديم، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد14، الجزائر، 2010 م.

المقالات الأجنبية:

1- Aicha Bachir Bacha, Nouvelle contribution à la compréhension du Néolithique de L'Algérie Orientale : le materiel archéologique de la grotte Capeletti, collection Thérèse Rivière, L'Anthropologie 104 , 2000.

2- Jean-Loïc le Quelles , Traite et insufflation sur les images rupestres du Sahara contredisent l'hypothèse de la consommation du lait comme "révolution secondaire" en Afrique, Cahiers de l'AARS , N° 14 , Mai 2010.

3- Gabriel Camps, Amekni, Néolithique ancien du Hoggar. Contenons Henri De Syria, Année 1971, Volume 48, Numéro 1.

4- _____ '' Origines de la domestication en L'Afrique du Nord et Sagra'', Revue France D'histoire d'outre mer, T63, 1978

5- Gabriel Camps , Henriette Camps-Fabrer, perspectives Et Orientation Des Recherches Sur Le Néolithique Saharien In: revue OMM, N°11, 1972

6 -Basset (h), Les influences punique chez les berbères, Revue Africaine, T62, 1921.

7-Bourgarel-Musso (Andrée): Recherches économiques Sur L'Afrique romaine, Revue Africaine, 1934.

8- Claude le pelley, déclin au Stabilité de l'agriculture africaine au Bas-Empire à propos d'une loi de l'empereur Honorius . Antiquité africaine, T01, 1967.

9-Hollard Dominique :la crise de la monnaie dans l'empire romain au troisième siècle, après J.-C, Annales, n:5,1995.

10-La Croix (F) ; Colonisation et administration romaine dans l'Afrique septentrionale, Revue africaine, 1863.

11-Piganiol (André) , L'impôt Foncier des ,clarissimes, et des curiales, au Bas-Empire romain, (MAH) m'élonges d'archéologie et L'histoire, T27 , 1907

12-Rebert Lequement : Le vin africain A l'Epoque impériale, Antiquités africaines, T16, 1980.

13-Romains Rapport de recherche bibliographique d'étude de L'ENSSIB (école Nationale Supérieur des Sciences d'information et de bibliothèque)

14-Samagne (Ch) : Sur la législation relative aux terres inclues de L'Afrique romaine, Revue Tunisienne, 1922.

الرسائل الجامعية بالعربية:

1- بشاري، محمد الحبيب، دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما ما بين -146 ق. م -285 م - رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2- مسعودي آسيا، التبادل التجاري بين إيطاليا والمغرب القديم خلال العهد الإمبراطوري الأول (القرن الأول- القرن الثالث) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1987.

3- تسعديت رمضان، الإصلاحات السيفيرية في بلاد المغرب القديم -193-235 م- رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990.

4- شارن شافية، أوضاع النوميديين في ظل الحكم الروماني وموقفهم منه، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة عين شمس، القاهرة، 1983.

5- فرحاتي فتيحة، نوميديا من حكم الملك غايا حتى بداية الاحتلال الروماني-213-36 ق.م رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1983.

6- بورني دليلة، تطور النظام الضريبي الروماني في شمال إفريقيا، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة الجزائر، 2001/2000.

الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية:

1-René Selosse, Les impôts indirects, Thèse de doctorat, Lille, 1878.

2- Henry Babled, De la Cura Annonae chez les romains, Thèse de doctorat, Paris, 1892

3- Paul Lecesne, De L'impôts Fancier, Thèse de doctorat, 1862.

4- Henri Naquet, D'impôts indirects chez les romains sous la république et sous L'Empire, Thèse de doctorat, Paris, 1875.

5- Paul hastier, Des impôts en droit romain et en droit Français, Thèse de doctorat, Paris, 1872.

ملتقيات ونشريات:

1- Jean-loic le Quellec, Premières exaltations du mouton, en: Le Mouton, sa vie, ses œuvres. Exposition du 20 juin au 28 novembre 1999 au Musée départemental de l'Abbaye de St-Riquier (catalogue d'exposition),

2-Opinions et Etudes en Histoire et Archéologie Antique Travaux de la conférence S scientifique Tenue à L'Ecole normale Supérieure de bouzareah-23-24 décembre 2011.

القواميس والموسوعات:

1- وليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة ك د. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ.

2- Camps (Gabriel), L'éléphant berbère, Encyclopédie berbère, T 02, 1972

3- Le petit Larousse illustré, 2012.

4- Nouveau Dictionnaire Latin-français, M. Alfred de Wailly, Paris, 1861.

5- Dictionnaire Latin-français, A.Gariel, nouveau édition, juin 1995.

المواقع الإلكترونية:

1- encyclopédie de l'agora, Emile Levasseur, les impôts dans l'empire Romain, (http:agora.qc.ca) Documents, 2005.

الفهارس

المصطلحات:

-الرقباء (censores):46-50.

-قانون كونسوريا : 46.

-الكويستور : 48-53-61.

-خزينة الإمبراطور (Resprivata) : 54.

-مساعدون:(legati)61.

-ضريبة التاج : 78 .

-قانون (مرسوم) الحد الأعلى للأسعار : 84 .

-كونتورياي (وحدة المساحة) : 86 -88-90.

-يوغوم : 88-89-90 .

-ضريبة البيع بالمزاد : 92-95 .

-ضريبة العبيد : 92 .

-ضريبة الاستهلاك:92.

-الدوارون: 111 -113-114.

-ضريبة (quadregesima) :60 .

-أعضاء المجلس البلدي (curiales) : 61 .

-السسترس (عملة) : 74-94 100 -101 .

-البريد العمومي:79.

-السخرة:(munus)79.

-الأنطونينيانوس (عملة) : 83 .

-رينياريوس (عملة) : 100-101-102 .

-آرجونتوس (عملة) : 84 .

-الآوروس (عملة) : 84 .

-ضريبة البيع بالتجزئة : 93 .

-ضريبة الإرث : 94-95-97 .

- آس (عملة) : 100 .

-الدوناتية : 111-112-113-114-115 .

-مجلس الشيوخ (السيناتور): 11 -12- 14-45- 47-50-59-61-67-69-82-108.

-ضريبة المهزومين: 14.

-الفرقة الأغسطية الثالثة : 67-87 .

-الفوروم : 30 .

-ضريبةالجزية(ستبونديوم):40-48-64-65

- الضريبة العقارية-الأرض- :65-94 .

-ضريبة الرأس 68-88-89-90 .

-الضريبة المباشرة (تريبيتوم):36-37-39-40 .

-بروكيراتور: 48-50-53-54-67 .

-الخزينة (آيراريوم): 37-39-44-52 .

-الضرائب غير المباشرة (vectigalia): 37 -39-41-45-46.

-ضريبة العبور (بورتور) : 50-96 .

-الأراضي العمومية (agerpublicus) : 37-38-47-93-104 .

-البوبليكاني (العشارون) : 42-46-60-64-108 .

-خزينة fiscus :53 .

-الحرب البونية : 14 .

-هادريانا (قانون) 63-87 .

-مانكيانا (قانون) : 17-63 .

-الفرسان (طبقة) : 47-69 .

-الباسوم (خمر) : 31 .

-طابولاري(tabolarii) : 47-49 .

-الهدايا (sportiles) : 38 .

-الأنونة : 69-70-71-74-75 .

-الحدود :(limites)38.

-الضرائب الإفريقية الأربعة:50-60-95-96-97.

-البورتوريوم (العبور) : 38 -39-40-42-43-44-45-59-95-96-98-99 .

-ضريبة الرعي (scriptura) : 38-50-63-93-95-96 .

-ملتزمو الضرائب (Conductores): 39-43-49 .

-ضريبة العشر (dimes) : 40-63 .

المدن والأماكن:

-بلاد المغرب : 8-9-10-12-13-14-16-17-21-22-23-24-25-27-28-29-31-32-33-34-45-48-64-65-67-68-69-70-71-72-74-78-81-82-86-87-90-93-94-95-97-99-106-109-110-111-112-113.

-أمكني : 8

-السرت:10

-الهقار:8

-أدرارأحنات :8

-قفصة :8

-صفار:8

-الطاسيلي :8

-جبارين:9

-أونراحات :9

-مداوروش :71

-سوق أهراس:71

-إفريقيا: 11- 14- 15- 17 -28

-مجردة: 71

-كيرتا (قسنطينة) : 13-18-29-33-71-97

-كالاما (قالمة) : 18-26-30

-لمباز : 30

-ليبيا: 22-94

-كويكول (جميلة) :73-97

-الأوراس : 22-112

-سيطيفيس (سطيف): 33-98

-التاسيلي : 22

-شمتو : 26

-مكثر: 28

-سوق اهراس:29-71

-ثاموقادي : 30 -33-98

-ليبيا:22-94

-مصر : 9-13-17-22-43-64-65-68-72-86-92

-الإسكندرية: 84

-شمال إفريقيا : 9-12-15-19-22-54-60-76-95-97

-لامباز :33-99

-نوميديا : 10-11-12-14-17-18-32-34-76-97-103-110-111-113

-ندايا : 97

-قرطاجة : 10-11-12-14-15-25-28-29-33-70-71-73-84-86-95-97-109-110-111-112-113

-سوسة (حضر موت) : 95-109

-قليبية : 11

-روسيكادا (سكيكدة) : 26-34-76-97-98-99

-عنابة (بونة) : 11-18-26-33-71-73-95-110

-العلمة (آدبورتوم) : 98

-البحر المتوسط: 11-23-29-48

-موريتانيا: 11-17-18-19-24-25-32-33-97-106-112

-تريتونيوس (بحيرة) : 12

-لمطة : 65

-قورينا : 67

-تيفاست (تبسة) : 13-33-98

-باجة : 97

-إيطاليا: 13-15-36-42-43-44-59-67-71-83-94-105

-لبدة: 94-95-97-100

-روما : 14-15-16-17-18-19-27-28-29-30-31-33-34-36-54-57-59-67-69-70-71-76-97-106-108

-أوتيكا : 14-73-97

-ديميدي (مسعد) : 18

-ثابسوس : 19

-ناربون : 59

-قيصرية: 26-30

-غالا : 26-40-59-64-88

-هنشيرمتيش : 21

-مجردة:21

-عين الجمالة :21

-إسبانيا : 32

-قيصرية (شرشال): 33-34

- لبدة (طرابلس):34

-صبراتة : 34

-إيبيريا : 34

-أوستيا : 42-71

-كابوا : 42

-بوزول : 42

-اسبانيا:43-48-59-64-65

-بريطانيا: 43

-مقدونيا : 48-59-64-65

-أوربا : 54

-سردينيا : 64

-سوريا: 64-68-87

-الشرق الأدنى: 22

-العراق: 23

-فلسطين: 23

-صلداي (بجاية) : 30-33

-طنجة : 30

-قابس : 33

-أمايدار (حيدرة) : 33

-أوزيا (صور الغزلان) : 33

-رافنا : 112

-بنزرت : 33

-طبرقة : 33

-شولو (القل) :33

-كويكول(جميلة):33

-لامباز:33

-صقلية: 48-65-96

- آسيا الصغرى : 42-54-60-65

-بنزرت (هيبودياريتوس) : 76

-لامباز:99

-زراية: 99 -102- 103

الأعلام:

-باراديز : 9

-أغاثوكليس : 10-11

-أبيان: 11-36

-كاتون : 11

-ماغون : 11

-ماسينيسا : 11-12-13-23-24

-غراكوس (الأخوة) : 14-15-42-86-90

-مكوسن : 23

-يوبا الأول : 24

-السيفيريون : 31-52-54-55-75-105

-الأنطونين : 33

-الفلافيون : 33

-نيبوسميتيلوس :42

-غالبا : 43-56-115

-غاليانوس : 56

-ترتليانوس : 109-110

-قبريانوس (القديس) 110-114

-أغسطين : 110

-شيشرون : 11-64

-حنبعل : 11

-إنيوس (شاعر) :11

-كلوديوس : 108

-هيكانوس : 12

-سترابون : 12

-كامبس : 13-24

-كاركوبينو : 13

-سترابون : 19

-قيصر : 19-24-42-43-104

-آميانماركولان : 21

-هيرودوت: 23

-بوليوس : 23-36

-سالوستيوس : 23

-تاكيتوس : 107

-هوميروس: 23

-تريانوس : 33-94

-تيتليفوس : 42

-كاليغولا : 55-92

-نيرون : 55-92

-كومودوس : 55

-فسبسيانوس : 93-108

-أوكتافيوس (أغسطس) : 16-26-33-36-45-47-53-63-67-81-86-87-92-94

-تيبريوس : 18-40-52-67-97-105

-تاكفاريناس : 18

-ديوقلديانوس : 36-57-69-71-75-82-84-85-87-95-110

-قسطنطين : 36-111 .

-ماكسميانوس : 57-70

-فالنتنيانوس : 106

-كيلكينيانوس (أسقف) : 111-112 .

-هادريانوس : 16-26-33

-جيلدون : 16-115

-فيرموس : 16-115

-ماكزازال : 16

-دومتيانوس : 17

-تاكفاريناس : 18

-بلين : 18

-أوريليان : 58-81

-سبتيموسساويروس : 71-74

-كاركلا : 71-80-83-94-105

-ألكسندر ساويروس : 108

-دوناتوس : 111

-هونوريوس : 111-112

-ثيودوسيوس : 111-112

-مايورينوس : 112

الشعوب:

-الفينيقيون: 8-9-11-13-19-24-27

-الجرامنت : 18

-الجيتول :18

-القرطاجيون : 11-12-13-28 .

-الإغريق : 11

-أوستريانى : 21

-نازامون : 115

-الأفارقة:12

-الرومان: 10-11-12-13-14-15-16-21-24-25-28-29-30-31-32-33-34-36-40-41-43-44-54-57-60-63-65-67-75-80-87-104-129

-الليبيون: 12-23-24-27

-الموزولامي : 18

-النوميديون : 23

-أتروسكيون : 28

-الفرس: 68

-الإغريق: 69

الديانات والآلهة:

-المسيحية: 109-110-111-113

-جوبيتر : 109

-مينيرفا : 109

-يونون :109

فهـــــرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب القديم	
I. النشاط الزراعي	8
1. الزراعة في عهد الرومان	13
2. الاستيطان والأراضي الزراعية	14
3. زراعة القمح	17
4. زراعة الزيتون	18
5. مزروعات أخرى	19
6. تربية الحيوانات	22
II. النشاط الصناعي	24
1. صناعة الفخار	26
2. صناعة النسيج	27
3. معاصر الزيتون	28
III. النشاط التجاري	29
1. التجارة الداخلية	29
2. التجارة الخارجية	31
3. الطرق التجارية	32

أ-الطرق البرية 33

ب-الموانئ 34

الفصل الثاني: الإدارة المالية الرومانية

I- المداخيل 37

1- مداخيل الأملاك العامة 38

1-1 أملاك المدن وضواحيها 38

أ- المعابد 38

ب- المنشات العامة 39

ج- المرافئ والحدود 39

د- مواقع مخصصة للبناء 39

2- الأراضي العامة 39

3- الضريبة مورد رئيس للإدارة المالية 40

3-1- الضرائب المباشرة 41

3-2- الضرائب غير المباشرة 42

3-3-ضريبة البورتوريوم -العبور- 43

أ-في إيطاليا 43

ب-في المقاطعات 44

II- النفقات 45

1- نفقات على دور العبادة 45

2- نفقات الأشغال العامة 46

III- إدارة الجباية 47

1- الجباية المباشرة 49

2- الجباية غير المباشرة 50

IV- إدارة الخزائن 53

1- الخزينة العامة 53

2- الخزينة العسكرية 53

3-الخزينة الإمبراطورية 54

4- تأثر مداخيل الخزينة بالفوضى النقدية 55

V-الإدارة الرومانية في المقاطعات 59

1- المقاطعات الجمركية الرومانية 60

2- موظفو الإدارة 61

الفصل الثالث: الضرائب المباشرة (tributum)

I. الضرائب المباشرة منذ الاحتلال الروماني إلى فترة أغسطس 64

1. ضريبة العُشر 64

2. ضريبة الحرب – المهزومين – 65

3. أعمال أغسطس الجبائية 68

II. الضرائبالمباشرة إلى غاية القرن الثاني الميلادي 69

1. ضريبة الرأس 69

2. ضريبة الأنونة 70
3. الضريبة العسكرية 73
4. ضريبة التاج 79
5. خدمات البريد العمومي وأعمال السخرة 80
III. الضرائب خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين 81
1- أزمة القرن الثالث الميلادي 81
2- إصلاحات ديوقلديانس 84
1.2-الإصلاحات المالية 85
2.2- قانون الأسعار 86
IV. عناصر تحصيل الضريبة العقارية 87
1. مسح الأراضي 87
2. الإحصاء 88
3. الوحدات الجبائية 89
1.3- الكابوت 89
2.3-اليوغوم 90
3.3-الكنتورياي 91
الفصل الرابع:الضرائب غير المباشرة (Véctigal)
I- الضرائب غير المباشرة إلى غاية القرن الأول الميلادي 93
1- ضرائب البيع 93

1.1–ضريبة البيع في المزاد 93
2.1–ضريبة على بيع العبيد 93
3.1–ضريبة الاستهلاك 93
4.1–ضريبة البيع بالتجزئة 94
2–ضريبة الرعي 94
3–ضريبة الإرث 94
II–الضرائب غير المباشرة في بلاد المغرب 96
1- الضرائب الأربعة الإفريقية 96
2- مكاتب جباية الضرائب الأربعة الإفريقية 98
3- ضريبة البورتوريوم– العبور 99
4- تعريفة زراية 100
5–أهمية تعريفة زراية 103
III–آثار الضرائب 105
1- تأثر البنية الاقتصادية 105
1.1. الملكية العقارية ووعاء الضريبة 105
2.1. تأثير الضرائب على النشاط الزراعي 106
2- تأثر البنية الاجتماعية 111
1.2. انتشار المسيحية 111
2.2. الدوناتية والثورات في بلاد المغرب 114

الخاتمة 120

الملاحق 123

المصادر والمراجع 133

الفهارس 143

فهرس الموضوعات 158